الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الأول
الفصل التشريعي الثاني

جلسة رقم (١٠)
الخميس (٢٠٢٢/١١/١٠) م

م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (٢١٢) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (١٢:٤٠) عصراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح الجلسة العاشرة من الدورة الانتخابية الخامسة السنة التشريعية الأولى الفصل التشريعي الثاني نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

- الموظف همام عدنان:-

يتلو آيات من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نقطة النظام السيدات والسادة النواب في حال لو حدث إجراء مخالف للدستور أو القانون خلال سير الجلسة.

- النائب اميد محمود احمد غفور:-

وفق النظام الداخلي المادة (٩١) رابعاً اختصاصات اللجان التي تقول (متابعة تأهيل واستحداث المنشئات النفطية لتامين وزيادة المنتجات النفطية للمواطنين) بما انه يوجد مناقشات عامة في جدول الأعمال ضروري جداً ان تضاف.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تضاف فقرة مناقشات عامة في نهاية الجلسة.

- النائب حيدر محمد:-

إشارة الى المادة (٥٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب التي تقول (يجوز لخمسة وعشرين عضو من أعضاء مجلس النواب طرح موضوع عام للمناقشة باستيضاح سياسة وأداء مجلس الوزراء أو أحدى الوزارات ويقدم الى رئيس مجلس الوزراء لتحيد موعد لمناقشته) مرت أكثر من جلستين قمنا بتقديم طلب موقع من قبل (٧٠) نائب موضوع التجاوزات على الحدود العراقية الكويتية لغرض إضافته كمحور للمناقشة في أحدى الجلسات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

(يجوز لخمسة وعشرين عضو من أعضاء مجلس النواب طرح موضوع عام للمناقشة واستيضاح سياسة وأداء مجلس الوزراء) الحديث عن ملف معين ومن سياسات حكومية أو أحدى الوزارات ويقدم الى رئيس المجلس ويحدد رئيس مجلس الوزراء موعد للحضور بالتنسيق مع الحكومة ويحددون موعد للحضور.

- النائب حيدر محمد:-

نحن نريد تحديد موعد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الفقرة أولاً: تأدية اليمين الدستورية ليعص السيدات والسادة النواب.

في الجلسة السابقة عرضنا على السيدات والسادة أعضاء المجلس المخاطبات مع المفوضية والواردة منها وكان احد المرشحين البدلاء وهو السيد طاهر صبيح فتحي هاشم الذي هو بديل عن السيدة وفاء حسن خصاف المياحي البديلة الفائزة بعد النواب المستقيلين وقد قامت بتقديم طلب بعدم رغبتها بتأدية اليمين الدستورية وبذلك يتفضل السيد طاهر صبيح فتحي هاشم بتأدية اليمين الدستورية.

السيد طاهر صبيح فتحي هاشم يؤدي اليمين الدستورية.

الفقرة ثانياً: دعوة عامة لمناقشة بحضور السيد وزير الزراعة والسيد وزير الموارد المائية بخصوص خطط الوزارتين ومعالجة شحة المياه.

وهذا أتى بناءً على طلب عدد من السيدات والسادة النواب بالإضافة الى طلب اللجنة المختصة لجنة الزراعة والمياه.

نرحب بمعالي السيد وزير الموارد المائية ومعالي وزير الزراعة والكوادر الفنية المرافقة لهم ونطلعهم على مضمون جلسة اليوم وأكيد وصل لهم من خلال تبليغهم من قبل الأمانة العامة والدوائر المعنية في المجلس وجلسة اليوم فقرة مخصصة لنقاش خطة وزارة الزراعة وأيضاً خطة وزارة الموارد المائية لمعالجة شحة المياه وما هي ابرز المعوقات التي تواجه عملهم بسبب قلة المياه وما هي الجهود الواجب توفيرها من السلطات التنفيذية والتشريعية لتجاوز هذه العقبة اطلب من السيد وزير الموارد المائية بتقديم خلاصة وما هي ابرز التحديات التي تواجه الوزارة.

- السيد عون ذياب عبد الله وزير الموارد المائية:-

أنا سعيد جداً أن أكون في هذا المكان لسماع ما سوف يتم طرحه من قبل ممثلي الشعب وأريد توضيح لجنابكم أن الموسم الحالي موسم صعب وان جئت في مرحلة صعبة بالنسبة لما لدينا من خزين مائي متاح ولكن بإذن الله سوف نحاول إدارة هذه الكمية المتوفرة من الخزين بشكل جيد لتامين إيصال المياه لكافة المستفيدين وان يكون التوزيع توزيع عادل في البداية أريد توضيح ما هي المشكلة الأساسية في حجم الخزين المتاح للأسف كمية المياه الداخلة الى السدود هي اقل من كمية المياه المطلقة على سبيل المثال كمية المياه التي تدخل الى سد الموصل تخرج منه (٥٥٠) متر وتدخل (٢٠٠) متر مكعب في الثانية ونطلق (٥٥٠) متر مكعب في الثانية هذا يؤدي الى نزول في الخزين المتاح باستمرار في سد الموصل الذي يعتبر سد مهم وأساسي في نهر دجلة الحل في نهر الفرات أيضاً لدينا سد الحديثة يدخل بحدود (٢٠٠) نطلق (٣٢٥) متر مكعب إذن عملياً كمية المياه المتاحة والمخزونة أصبحت محددة جداً وعليها إجهاد ولكن هذا لا يمنع أن هذه الكمية يجب أن تتابع الى ان تصل الى أقصى المناطق المتأثرة بشدة وهي مناطق الجنوب والمياه تأتي من الأعلى باتجاه الأسفل ولهذا السبب نحن اتخذنا إجراءات بصدد معالجة هذا الموضوع وحصل استنفار في كافة العناصر القيادية في الوزارة وشكلنا غرفة عمليات ومهمتها ان كافة المدراء العامين وزعت عليهم مواقع بالنسبة لنهر دجلة والموصل الى حد البصرة وبالنسبة لنهر الفرات من دخول المياه في محافظة الانبار في الحصيبة الى حد الجبايش في الناصرية والخطة هي متابعة موجة المياه التي تطلق لان بدون المتابعة سوف يكون عليها تجاوزات والتي تؤدي الى عدم تنفيذ الخطة الزراعية التي تم الاتفاق عليها مع وزارة الزراعة لهذا الموسم ونحن ملتزمين بتامين المياه بهذه الخطة بشكل كامل بالنسبة للمياه السطحية في نهري دجلة والفرات ملتزمين مليون وخمسمائة ألف دونم إروائها بالمياه السطحية ولمعالجة النقص في

المساحات بالمياه السطحية ذهبنا باتجاه الموافقة على التوسيع في الزراعة بالمياه الجوفية وتم الموافقة على أربع ملايين دونم وهنالك بعض الشروط ومنها أن تكون الآبار جاهزة وفي المناطق الواعدة أيضاً نحن ملتزمين بتامين مليون ومائة ألف دونم من البساتين والخضر إضافة الى ثمانمائة وثلاثين ألف دونم في محافظة ديالى والتي حرمت بيئتها لمدة سنة من الزارعة وتم الاتفاق على تامين احتياجاتهم خلال هذه السنة المجموع الكلي للمساحات المستهدفة زراعتها هي ستة ملايين وستمائة وثمانية وثلاثين ألف دونم وهو ما نطمح له وأمامنا مسؤولية كبيرة مهمة في إيصال المياه الى هذه المناطق ولكن نحن لدي طلب مهم إذا لم يكن هنالك تعاون من السادة ممثلي الشعب والحكومات المحلية المسؤولة في كل محافظاتها يصعب علينا تحقيق ها الهدف ويجب تمرير هذه السنة بأقل الخسائر وهو ما نطمح له وحصلت توصية في الخطة الزراعية في حال إذا تم الحصول على كميات جيدة من الأمطار يمكن إعادة الخطة ومناقشتها مجدداً في يوم ٢٥ من الشهر الحالي وللأسف مؤشرات الإمطار لدينا تصور عنها ليست بالإمطار الكثيفة والغزيرة ولكن نأمل ان تستمر في الأيام الأخيرة من الشهر الحالي والشهر القادم وهذا بشكل مختصر الخطة المائية والزراعية قمت بتحديده لجنابكم وهنالك إجراءات أخرى قمت بإرسال رسالة وصلت اليوم الى وزارة الخارجية وأعطيت نسخة الى مكتب دولة رئيس الوزراء والى لجنتين المهمة في مجلس النواب وهي لجنة العلاقات الخارجية ولجنة الزارعة والمياه والرسالة تتضمن التحرك بشكل سريع خاصة على الجارة تركيا لان المصدر الرئيسي لمواردنا من نهري دجلة والفرات هي من الجارة تركيا شخصنا الموضوع أن هنالك للأسف المتفق عليها وفق الاتفاقية التي وقعت في عام ١٩٨٧ بتقاسم المياه على نهر الفرات أن تطلق كميات محددة على الحدود السورية التركية في طرابلس بحدود (٥٠٠) متر مكعب في الثانية يصل الى العراق (٢٩٠) متر مكعب في الثانية هذا لمدة من أكثر لم تلتزم بها الجارة تركيا لها السبب عملنا كتاب مستعجل نأمل أن يكون لهذا الكتاب اهتمام من قبل السادة المعنيين واطلب أن يكون هنالك اهتمام سياسي وجهد سياسي كبير في هذا الجانب والذي بدونه ربما نعجز عن تحقيقي هذا الهدف وهذه أهم المؤشرات العامة والخطوط العامة.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

كم كانت الكميات التي تدخل الى الحدود العراقية من نهر الفرات سابقاً كم كانت وحالياً كم؟.

– السيد عون ذياب عبد الله وزير الموارد المائية:–

خلال هذه السنة لاحظنا أن الكمية التي تدخل الى الحصيبة معدلها (٢٤٠) متر مكعب في الثانية على مدار سنتين حصل عجز كبير في كميات المياه المطلقة قد يصل الى مليار متر مكعب وهذه قطعت من حصتنا في نهر الفرات ولهذا السبب يحتاج الى تحرك سريع.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

في الساعة يصل الى (٢٤٠) كمعدل؟.

– السيد عون ذياب عبد الله وزير الموارد المائية:–

وصلت اقل من هذا ولكن حالياً المعدل العام (١٩٨) متر مكعب.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

سابقاً كم كان؟.

– السيد عون ذياب عبد الله وزير الموارد المائية:–

كان المفروض لا تقل عن (٢٩٠) وأحياناً تصل الى (٥٠٠) متر مكعب.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

أي من (٢٩٠) و (٥٠٠) وصل الى (١٩٨).

- السيد عون ذياب وزير الموارد المائية:-

(١٩٨) وهي أرقام محددة على مدار سنتين للأسف يوجد قطع في الكمية المخصصة وفق الاتفاقية وهو الشيء الذي نسعى له.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كم الكمية التي تخرج من حديثة؟.

- السيد عون ذياب عبد الله وزير الموارد المائية:-

حالياً من حديثة (٣٢٥) ووقت الدخول (١٩٨) أو (٢٠٠).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اي يتم استخدام الخزين الاستراتيجي في حديثة.

- السيد عون ذياب عبد الله وزير الموارد المائية:-

لهذا السبب منذ زمن توقفنا من توليد الطاقة الكهربائية وحالياً بالخزين المتاح ونحن ندعم الفرات بدجلة من ثرثار وعن طريق القناة الاروائية من مقدمة سد سامراء الى الفرات أيضاً ولو هذا الدعم لكان الفرات يقع أسوا مما هو عليه الآن.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بما يتعلق بنهر دجلة كم الداخل والخارج من سد الموصل؟.

- السيد عون ذياب عبد الله وزير الموارد المائية:-

حالياً الداخل (٢٠٠) متر مكعب كمعدل والخارج (٥٥٠) أي فرق (٣٥٠) متر باليوم وهذا سبب لنا مخزون يصل الى (١٤) سم يومياً أي هبوط كبير لهذا السبب نحن بأمس الحاجة الى أن يكون هنالك تحرك سريع باتجاه الجارة تركيا أن تدفع لنا كميات كافية في هذا الوقت لمواجهة المخاطر قد تصل الى موضوع مياه الشرب والاستخدامات البشرية لهذا السبب نام لان يكون هنالك تحرك سريع مسنود من كافة الجهات وبقوة باتجاه هذا المطلب المهم جداً ويسهل مهمتنا أمام شعبنا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حتى تكون واضحة الأرقام في السابق كان حجم ما يدخل الى الحدود العراقية من المياه في منطقة الحصيبة هي بحدود تصل الى (٥٠٠) متر مكعب في الثانية الآن يصل الى (١٩٨) حجم الاطلاقات التي تخرج من سد حديثة (٣٢٥) متر مكعب في الثانية أي (١٥٠) متر مكعب من الخزين بالثانية هل هذا صحيح؟.

- السيد عون ذياب عبد الله وزير الموارد المائية:-

نعم صحيح (١٢٥) متر.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بما يتعلق بنهر دجلة حجم الوارد (٢٠٠) متر مكعب في الثانية الآن والاطلاقات (٥٥٠) متر مكعب في الثانية والعراق والموارد المائية تستخدم الخزين الاستراتيجي الموجود في السدود.

- السيد عباس جبر العلياوي (وزير الزراعة):-

شكراً للاستماع لهذا القطاع المهم وما يمر به وإلا هو قطاع الزراعة أن المعتاد في كل الخطط التي تضعها وزارة الزراعة في تنسيق وتعاون في إعداد الخطة الزراعية من خلال لجنة مشتركة بين وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة لحصول الوضع الطارئ نتيجة قلة المياه التي دخل الى العراق والتي هي أساس إعداد الخطة الزراعية كانت إعداد الخطة الحالية لعام ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣ تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس الوزراء أيضاً بتنسيق تام مع وزارة الموارد المائية لأنه عملية الاستزراع لا تنجح إلا بوجود خطة محكمة مع وزارة الموارد المائية لأنه الإعداد للخطة والمساحات المزروعة ينبغي أن تتوافر لها المياه الكافية لاستصلاح العملية الزراعية لذلك انتهى الاجتماع التي اقرت فيه الخطة وصوت عليها من قبل

مجلس الوزراء في جلسته السابقة بكميات واحد ونصف مليون دونم من خلال إرواء ومليون ومائة بالنسبة الى البساتين وأربعة مليون بالنسبة للآبار المجازة حصراً لأنه اليوم يوجد أيضاً خزين المياه التي يتم من خلال الآبار ويعتبر من الثروات المهمة في البلاد التي هي خزين العراق الاستراتيجي في حال استمرار عملية انخفاض المياه في نهري دجلة والفرات لذلك كان تشددنا في كل التوصيات التي حصلت أن تتم عملية الزراعة لان اليوم يوجد أربعة مليون لأبار مجازة فقط وأريد توضيح أن المساحة المزروعة في عام ٢٠٢٠-٢٠٢١ كانت خمسة مليون دونم وعام ٢٠٢١-٢٠٢٢ كانت اثنان ونصف دونم وعام ٢٠٢٢-٢٠٢٣ واحد ونصف مليون دونم أي أن نسبة الانخفاض في قطاع الزراعة لهذا العام حوالي (٧٠%) والذي استدعي الى زيادة مساحة الأرض المروية من خلال الآبار لأنه محصول الحنطة هو الأمن الغذائي وعلى وزارة الزراعة واجب توفيره ودعمه بشكل كبير ولذلك قمنا بزيادة المساحة المزروعة من خلال الآبار ولدينا معوقات كثيرة في وزارة الزراعة لعله أبرزها هي مشكلة واضحة وكل الجهات تعرفها وهي عملية السماد الموجود ولأول مرة يتم التعاقد مع وزارة الصناعة والتي كانت يتم توفيرها من خلال التعاقد المباشر مع الوزارة وهذا العقد ظهر فيه نسبة إشعاع أكثر من المعدل لأنه لدينا محددات في سماد الدار وكانت القراءات التي تمت اختلاف ونسبة أعلى لذلك كان هنالك فحص آخر من جهات أخرى غير وزارة البيئة هذه الجهات الأخرى للأسف خرجت مغايرة تم اعتماد وزارة العلوم والتكنولوجيا والطاقة الذرية ثلاثة جهات تفحص الآن كل عملية فحص للأسف تخرج مغايرة للأخرى لذلك تم الطلب من السيد رئيس الوزراء بتشكيل لجنة ثلاثية وخلال ثلاثة سوف تعطي نتيجة لان نحن كوزارة الزراعة تم إطلاق توقيتاتنا لتسليم مستلزمات البذور من أسمدة ولكن للأسف الوحيد الذي بقى هي عملية سماد الدار المتأخرة وكذلك وصول أطلاقات المياه الى المناطق الجنوبية لأنه ما ذكر معالي السيد الوزير الكميات تطلق وفق الخطة المطلوبة لذلك نطلب دعم مجلس النواب لنا في التخصيصات القادمة والتي ترتقي الى مستوى التحدي لأنه طالما المشكلة واضحة لدى الجميع الذي هو تحدي المياه والذي من أكثر العوامل التي تواجهها العملية الزراعية لذلك نطالب بالتخصيصات في الموازنة القادمة والتي تقر من قبل مجلس الوزراء للوزارة تكون دعم وان القرارات التي أصدرناها في الفترة الماضية القريبة كان لنا دعم لعمليات التقنيات الحديثة وحصل قرار في مجلس الوزراء في الجلسة الماضية ان تجهز من خلال المصارف وبدون فوائد ومدة الدفع خلال خمسة سنوات كذلك كان هنالك دعم للبذور وللأسمدة بنسب (٧٠%) للبذور و(٥٠%) للأسمدة وهذا وجه للعمليات الزراعية التي تتم من خلال التقنيات الحديثة وهذا ابرز ما أحب عرضه في هذه الجلسة والخطة الزراعية فيها تفصيل كثير موزع على المحافظات نأمل أيضاً الالتزام بها وسوف تراجع الخطة كما ذكر السيد الوزير بعد ١١/٢٥ وزيادة بعض المساحات أو قلة مساحات أخرى إذا ما توفر لها خصص مائية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تحدث السيد الوزير بالأرقام عن المساحات المزروعة خلال المواسم الزراعية السابقة خمسة مليون دونم في عام ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ واثنان ونصف دونم في عام ٢٠٢٠-٢٠٢١ ومليون ونصف في عام ٢٠٢٢-٢٠٢٣ لذا معالي الوزير لأول مرة نصل الى هذا الانخفاض؟ في السنوات السابقة في عام ٢٠١٩ و٢٠١٥ و ٢٠١٤ كم وصلت الخطة؟.

- السيد عباس جبر العلياوي (وزير الزراعة):-

في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ مليون وسبعمائة ولكن هذا الرقم هو الأقل في السنوات الماضية.

- النائب ثائر عبد الكاظم مخيف الجبوري:-

لا يخفى على حضراتكم أننا في الوقت الحرج للشروع في تنفيذ الخطة الزراعية الشتوية للموسم الحالي والتي بدأت فعلاً في زراعة محصولي الحنطة والشعير واستمرار إنتاج محاصيل الخضر والبقوليات بأنواعها وري البساتين مما يدعونا لمواجهة تحديين خطرين هما:-

أولاً: استمرار موجة الشحة والجفاف وتناقص الخزين مع قلة الواردات المائية لدول الجوار وتعثر المفاوضات معهما.

ثانياً: سبب تفاقم ظاهرة الشحة والجفاف وتداعياتها تم تقليص مساحات الأراضي المستهدفة في الخطة الزراعية الى الحد الأدنى الذي سوف يعرض أمننا الغذائي والحاجة الفعلية والمتزايدة للاستيراد وابتعادنا عن الاكتفاء الذاتي الذي توفرت

جميع عناصره عدا المياه المحدد الرئيسي للخطة الزراعية وعليه نحن كلجنة برلمانية فنية متخصصة وانطلاقاً من دورنا الرقابي ندعو الوزارتين لتحمل مسؤولياتهما التضامنية في إعداد خطة مرنة واستثنائية ولو لهذا العام فقط يمكن إعادة النظر فيها لنهاية العام ومراجعتها لشمول مساحات إضافية لاحتمالية سقوط أمطار نتيجة التغييرات المناخية بالإضافة الى توسعة خطة الاعتماد على الآبار وتسهيل تنفيذ حفر الآبار وتكليف وضعها القانوني مع الأخذ بالتعهدات اللازمة من المستفيدين لعدم المطالبة بالتعويضات وعدم التجاوز على المشاريع الاروائية أو الحصص المائية المخصصة للإسالة وندعو الله سبحانه وتعالى أن يأخذ بأيديكم لما فيه الخير للجميع.

- النائبة سناء عودة جاسم اللهيبي:-

أولاً: السيد وزير الزراعة بالنسبة لموضوع الذرة العلفية وعلى رأسهم الذرة الصفراء باعتبارها منتج محلي نقترح أن تستلم كافة الكميات المنتجة من محصول الذرة الصفراء سواء داخل الخطة أو خارجها وتوفير المبالغ اللازم لها في الموازنة لان استلام كافة الكميات يعني توفر الأعلاف وبكميات جيدة وهذا يؤدي للسيطرة على أسعار بيض المائدة والدواجن والتخفيف عن كاهل المواطن.

ثانياً: نطالب بقرار برلماني وحكومي للسماح للقطاع الخاص بالانفراد باستيراد المرشات الزراعية والأسمدة والأعلاف والمكائن الزراعية والعمل على فتح فروع للشركات العالمية المتخصصة في بغداد والمحافظات والعمل على تفعيل الشركات العراقية المتخصصة التابعة لوزارة الزراعة والصناعة.

- النائبة ابتسام هاشم عبد الحسن الهلالي:-

أؤكد على أن تكون هاتين الوزارتين سياديتين حال وزارة النفط ونطلق لهم مخصصات مالية كبيرة لأنهم الأمان للشعب العراقي وتوفير الأمن الغذائي ونحتاج الى التعديل في هذا الموضوع:-

أولاً: نطالب وبشدة معالجة الملف المائي لأنه السبيل الوحيد لضمان استقرار البلد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ويكون تحرك السيد رئيس الوزراء والوزراء بأسرع وقت مع الجارتين نريد أن نرى برنامج حكومي استثنائي ورؤية حقيقية لهذا الملف.

ثانياً: السيد وزير الموارد ما هو موقفكم من موضوع بناء السدود وبالذات سد الجزرة؟ لأنه في حال بناءه سوف يكون هنالك أزمة حقيقية ونقرأ الفاتحة على المياه.

ثالثاً: هنالك مشاريع متلكئة ما هو موقفكم من هذه المشاريع؟ ولماذا التأخر من عام ٢٠١٥ ولحد الآن؟.

رابعاً: السيد وزير الزراعة هل هنالك مانع من زيادة توزيع الأسمدة للفلاحين وزيادة نسبتها ودعمها لغرض عودة الفلاح الى أرضه؟ أطالب وبشدة حماية المنتج المحلي وحماية البيض والدجاج والمشاريع من الانهيار في حال فتح الاستيراد على مصراعيه ولماذا لم يطبق قرار (١٣٨) لسنة ٢٠٢٢ لحد الآن ولماذا لم يتم السيطرة على التهريب في المنافذ الحدودية؟ ما هو موقفكم من انهيار المشاريع وتسريح العمال بإعداد هائلة في الشارع وأيضاً معالجة العقود الزراعية ودعم الجمعيات الفلاحية وتعويض المهندسين الزراعيين من فقد فرصة التعيين أثناء حصولهم على قرض بالقرية العصرية وكما تعلمون هي من المشاريع المتلكئة والمشاريع التي أهملت بشكل كبير.

- النائب حسن وريوش محمد الاسدي:-

أتمنى أن لا يفسر كلامنا انه استهداف للسادة الوزراء لاسيما أنهم غداً أو خلال أسبوع وان يفهم كلامنا على انه لغرض الدعاية الإعلامية بالعكس أنا ابني في الاهوار وعشت معاناة أهلي في مناطق الاهوار ولا زلت أعيش هذه المعاناة في ظل الحكومة الحالية:-

أولاً: ما هي خطة الوزارة لإدارة الجفاف؟ وأي من السيناريوهات الواردة في دراسة سورني التي اعتمدتها الوزارة منذ عام ٢٠٢٢ وما تلاها وهي بنظر الوزارة سنوات جافة.

ثانياً: ما هي حصة الاهوار من المياه لإدامة النظام الايكولوجي على اقل تقدير في خطة إدارة الجفاف إذا كانت هنالك خطة بناء على توصية اليونيسكو في مؤتمر الأربعين في اسطنبول عند تسجيل الاهوار على لائحة التراث العالمي عام ٢٠١٦؟.

ثالثاً: بأي معايير تم احتساب التصريف الكلي لهور الحويزة بالمتر المكعب بالقانية من أصل (١٧٨) متر مكعب في الثانية من مياه دجلة عند علي الغربي؟.

رابعاً: لماذا تم استنزاف الموارد المائية في بحيرة الثرثار وكل من سد الحديثة وسد الموصل وسد دوكان موسم ٢٠٢٠-٢٠٢١ في وقت كان إيراد بحيرة الثرثار مائة متر مكعب في الثانية وكان المطلق من البحيرة (٦٦٨) متر مكعب في الثانية وكل المؤشرات تشير الى سنوات جافة قادمة.

خامساً: هل لدى الوزارة تصور عن أهمية الاهوار من الناحية الاقتصادية والثقافية والبيئية؟ وهل تدرك قيمة إنتاجية المتر المكعب من المياه تساوي أربع إضعاف قيمته عند استخدامه في الزراعة في جنوب العراق وكما جاء في دراسة لجامعة بولونيا الايطالية وهي واحدة من الجامعات الأوربية؟ أم أن الوزارة لا ترى في الاهوار سوى منخفض لدرء الفيضان.

سادساً: لماذا لم تعلن الوزارة والحكومة الاهوار منطقة منكوبة كما فعلت ايطاليا في اكبر مدن نهر بول نتيجة جفاف أراضيها لهاذ العام؟.

سؤالين موجهين لوزير الزراعة:-

أولاً: ماذا فعلت وزارة الزراعة على مساعدة الاهوار الذين فقدوا أكثر من وسيلة للعيش المستدامة مثل تربية الجاموس وصيد الأسماك حيث فقط مربي الجاموس من (٢٠-٣٣%) من قطعان جواميسهم كما خسرنا أكثر من (٦٥%) من الثروة السمكية في الاهوار.

ثانياً: منذ عام ٢٠٠٣ ونحن نسمع من وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية أنهما بصدد تحويل الري السيحي السومري المستهلك (٧٠-٨٠%) من المياه الى أنظمة الري الحديثة أين وصلت الوزارات في ذلك؟.

- النائب رفيق هاشم شناوة الصالحي:-

سؤالي الى السيد وزير الموارد المائية أهمية السد القاطعة الرؤوس الملاحي منذ عشر سنوات نسمع به ولم نرى له على ارض الواقع هل في نية وزارتكم البدء في هذا المشروع لإنقاذ محافظة البصرة من المد الملحي الذي يأتي من البحر؟ وبالنسبة لقناة البدعة التي تؤمن المياه الصالحة للشرب لمحافظة البصرة مشروع ارض الزيرو فكرة تحويله الى أنبوب بكل فعالية تصل الى ثلاثة مليار دولار أليس من الأفضل صرف هذه المبالغ بنصب محطات تحلية كبيرة على شط العرب كما هو في الخليج العربي وأيضاً إعادة تأهيل البنى التحتية لمياه شرب البصرة السيد معالي وزير الزراعة زيادة الحصة المائية لمحافظة البصرة وأيضاً زيادة الحصة السمادية لمزارعي الزبير وصفوان كون محافظة البصرة تستلم حصة دعم اقل من باقي المحافظات أيضاً زيادة دعم أسعار المكائن والمعدات الزراعية ومنظومات الري الحديثة وتقديم منظومات ري تنقيط مدعومة من شركة التجهيزات الزراعية كون منطقة الزبير وصفوان تعمل بنظام الري بالتنقيط وحماية المنتج المحلي من محصول الطماطة في موسمه وأيضاً إنتاج بيض المائدة ظروف إعطاء كافة المستلزمات الزراعية وشمول مزارعي الطماطة في محافظة البصرة والزبير وصفوان من الحصة الزراعية كاملة لأنه في الفترات السابقة لم تعطى حصة كاملة ومشروع القرية العصرية وزعت على المهندسين الزراعيين والبيطريين الذين لم يكونوا في وظائف حكومية في كل محافظات العراق هذا المشروع بدا العمل به وتوقف الى هذه اللحظة.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

بما أن المداخلين كانوا من لجنة الزراعة نرجع الى الالتزام بالتوقيت.

- النائب نايف مكيف شنان الشمري:-

أولاً: تعتبر نينوى سلة خبز العراق وبخصوص تجهيز الفلاحين الذين يعتمدون على منظومات الاروائية والأنهار لدينا مشروع ري الجزيرة (٢٥٠) ألف دونم وهنالك أكثر من (٥٠٠٠) بئر ارتوازي في الموصل علماً أن هذا المشروع جاهز

للتشغيل ولكن تفاجآنا بالخطة التي أعدتها وزارة الزراعة ولدي نسخة منها فقط نينوى معتبرة قرية فقط (١٧) ألف دونم اقل محافظة بالعراق كله هل يعقل هذا؟ سوف يقع ظلم كبير على نينوى وسوف ينعكس سلباً على الواقع الزراعي وانتم تعلمون وضع أهالي الموصل نينوى تخسر (٩٥%) من الأراضي بسبب ظلم وزارة الزراعة دائرة التخطيط وهذا جدول لدي بخصوص توزيع المحافظات (١٧) ألف دونم اقل محافظة في العراق كله هل يعقل هذا؟

ثانياً: يجب ا نشتمل المناطق المضمونة وشبه المضمونة بالأمطار بدعم المحاصيل الزراعية والمستلزمات الزراعية لحد الآن الفلاحين وبدأ موسم البذار لم يتم استلامهم لا البذور ولا الأسمدة لحد هذه اللحظة متى يستلم الفلاح في حين موسم البذار بدأ ولا سماد ولا بذور لديه قلة دغم محافظة نينوى بمرشات محورية (٦٠) دونم (٨٠) دونم (١٢٠) دونم نحتاج الى وقفة من الأخ السيد وزير الزراعة تجاه أهله في محافظة نينوى والتي نكبت تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي كثير من الفلاحين فقدوا معداتهم وتجهيزاتهم الزراعية نتيجة سيطرة التنظيم الإرهابي ولديهم قروض زراعية ولابد إعفائهم من القروض الزراعية لأنه الذي مر بنا ظرف قاهر وكذلك اعفاءهم من الإيجار للأراضي الزراعية أنا اعتقد نحتاج الى وقفة من السيد وزير الموارد المائية للسماح لأهالي محافظة نينوى وخاصة داخل المشاريع الاروائية بحفر آبار ارتوازية لأنه اليوم نعاني من شحة في المياه يوجد منع من قبل وزارة الموارد المائية بعدم السماح للفلاحين بحفر آبار زراعية للأسف الشديد لم يكن هنالك موقف من وزارة الزراعة تجاه مربي الثروة الحيوانية بتزويدهم بالأعلاف مما اضطر مربي الثروة الحيوانية في محافظة نينوى الى بيع مواشيهم وخاصة الأغنام لارتفاع أسعار الأعلاف وهذه ثروة مثل ما نبحث اليوم عن تمويل مصادر الموازنة الثروة الحيوانية فقدناها وبدأت بالانقراض في محافظة نينوى اعتقد مساعدة الفلاحين بربط الآبار بالمنظومة الكهربائية سوف يخفف كثيراً من معاناتهم.

- النائبة زوزان علي صالح الهاجاني:-

أولاً: السيد وزير الزراعة هل سوف يشمل فلاحي إقليم كردستان بالخطة الزراعية؟ وتوفير جميع المستلزمات الزراعية لهم وضمان استلام جميع منتجاتهم ودفع مستحقاتهم.

ثانياً: السيد وزير الزراعة الكثير من الأطباء والبيطريين ومهندسين زراعيين عن خريجين يطالبوننا بإيجاد فرص عمل لهم لكي تكون هنالك قيمة للشهادات التي يحصلون لها ما هي أجراءتكم بخصوص تعليمات تنفيذ التدرج الطبي البيطري وهل سوف تعملون على تضمينه في قانون الموازنة ٢٠٢٣؟.

ثالثاً: وقاية المزروعات من خطر الإصابة بالآفات الزراعية ومنع انتشار الأوبئة النباتية والحيوانية شيء مهم جداً أين وصل ملف الطائرات المستوردة لاستخدامها بدل من استخدام الطائرات العسكرية نرجو من معالي الوزير فتح هذا الملف بأسرع وقت ممكن.

- النائب جواد كاظم عيدان البولاني:-

اليوم شحة المياه معروفة وعلى الجميع تطبيق مبدأ تقاسم الضرر يوجد تجاوز على حصص المحافظات وتدخل في سياسة الوزارتين هذا الملف هو ملف اتحادي ملف دولة وجود قوة عسكرية اتحادية لتطبيق القانون مسالة غاية الأهمية لتنفيذ سياسة الحكومة في هذا الملف ولذلك أدعو الوزيرين المحترمين مع العلم أنهم منذ عشرة أيام استلموا السلطة والملف مثقل بكثير من المشاكل والتركات واليوم يجب أن تكون الشحة على الجميع ليس من العدالة أن الذي صدر الماء يزرع والذي موجود في بزايز الأنهار حتى شرب ماء ليس لديه التبطين مهم ويساعد كثيراً في حل مشاكل المياه سلطة القانون مهم أيضاً في تشكيل قوة عسكرية اتحادية بالنسبة لموضوع الزراعة اليوم وزارة الزراعة تقدم خط ووزارة الموارد تقول لدي مياه تكفي لزراعة ألف دونم أو ألفين أو مليون اعتقد عكس هذا المفهوم دع وزارة الموارد المائية تقول كم لديها كميات مياه حتى وزير الزراعة يقدم خطته القروض الميسرة لصغار الفلاحين اليوم توجد مبالغ تم رجوعها من المبادرة الزراعية أنا اعتقد تشجيع الفلاحين على طرق ري حديثة وأيضاً المرشات التي تعمل بالطاقة الشمسية توفر قضيتين مهمة قضية الطاقة وقضية الترشيد بالمياه قضية الداب المسرطن اخطر من سرقة القرن إذا ثبتت نحن سكان أسفل الأنهار يتعرضون الى تلوث مستمر ومن ثم الدولة تجلب لهم داب مسرطن وزارة الصناعة لا تنتجه من أين أتى؟ هل الصناعة العراقية صنع

في العراق مجرد تقوم بتكيسه بأكياس ويقومون بتسويقه باعتباره منتج عراقي؟ هذا شيء معيب إذا ثبتت هذه الملاحظات على الوزارة التي من المفروض أن تقدم منتج رصين نحن نعرف كمية الداب التي تنتج واليوريا المقاولين والتجار المتورطين بقضية الداب المسرطن يجب تقديمهم للعدالة اين دور جهاز المخابرات؟ وكالات استخبارية أجهزة الرقابة .

- النائبة علا عودة لايذ شناوة:-

مشكلة المياه في العراق لها شقين شق داخلي يتعلق بإدارة الموارد المائية وكيفية التعاطي مع الأزمة والثاني خارجي متمثل بما تقوم تركيا من بناء سدود وغيرها والحكومة لم تعمل على هذين الشقين حتى الآن الى متى تبقى الحكومة متفرجة؟ لذا بات من الضروري إعادة النظر في إدارة الموارد المائية في العراق ووضع خطط لإدارة شحة المياه وإعادة تقييم نوعية السدود العراقية بالإضافة الى اعتماد سياسة خارجية قوية للدفاع عن حقوق العراق من المياه وتشكيل مجلس أعلى للمياه لاتخاذ القرارات المناسبة ووضع الخطط العاجلة وطويلة الأمد للسيطرة على الجفاف وكذلك الاستعانة بخبراء محليين ودوليين للخروج بأقل الخسائر وإعادة الحياة الاهوار قبل أن تندثر وفتح دائرة للمياه الجوفية في محافظة ذي قار وتزويدها بالآليات وهو أمر مطلوب خاصة للساكنين في القرى وإنشاء محطات تحلية على الآبار نفس التجربة السابقة التي عمل بها مركز إنعاش الاهوار للقرى البعيدة والتي نجحت في رفع جزء من معاناة الناس ومراجعة محددات منح موافقات محطات معالجة المياه ومنح الأراضي وتقاطعها مع كور زور باتفاقية اليونيسكو حيث لم تمنح الأراضي لمعالجة محطات الصرف الصحي بسبب هذه الأزمة ومنح الموظفين العاملين في الشحة مكافآت مالية خاصة في يومي الجمعة والسبت.

- ضحى رضا هاشم القصير:-

الترحيب موصول للسادة الوزراء والوفد المرافق لهم، واقعاً الحديث سوف يكون على موضوع خصوصية بعض المحافظات التي تمتاز كونها زراعية، وبالتأكيد لا يخفى على حضراتكم أنَ محافظة الديوانية محافظة تكاد أن تكون فيها الزراعة معدومة، على اعتبار أنَ هناكَ شحة مياه، كذلكَ القضايا الأُخرى المتعلقة بإيرادات هذهِ المحافظة وشحتها، محافظة الديوانية محافظة فقيرة مثل ما ذكرت أنا هي زراعية وتكاد أن تكون الزراعة فيها معدومة، بالتالي هي ليسَ لها (بترو دولار) ولا عتبات مقدسة ولا منافذ حدودية ولا كذلكَ سياحية، بالتالي نعوا أن يكون هناكَ إهتمام بالملف الزراعي، لدينا موضوع مهم جداً متعلق بالإخوان مربي حقول الدواجن لديهم التزامات مع الدولة مقابل المبالغ المالية التي صُرفت لهم جزاء إنشاء هذهِ الحقول، بالتالي هذهِ الأمور تترتب عليها قضايا فيها تبعات قانونية، معالي الوزير السيد معالي وزير الموارد المائية يعلم أنهُ أُعطوا تعهدات سكن هذا السكن الأن محجوز لدى الدولة، بالتالي ليسَ لديهم إمكانية تسديد هذهِ المبالغ بسبب الخسائر المتكررة التي تابعت هذهِ الحقول بالتالي نعتقد يكون هناكَ رؤيا لدى الحكومة المركزية لحل هذهِ المواقف ومراعاتها على اعتبار هذهِ قضية شائكة أصبحت عليها تبعات قانونية تترتب عليها مواقف أُخرى.

- النائب خالد سلطان هاشم الطائي:-

أنا أتكلم بخصوص شحة المياه، إذا أمكن هناكَ حل أول ما نبدأ بالحلول السياسية المتحركة دولياً من خلال عدة قنوات دبلوماسية، والحل الإقليمي الذي يتم من خلال المفاوضات المباشرة أو حلول أُخرى الفنية والذي تتدرج تحت الكثير من الحلول في التطبيقات السياسية والاستراتيجية في تقسيم الأراضي الزراعية، ممكن أن نُقسم الأراضي الزراعية للأولوية افضل الأفضل.

- النائبة بسمة محمد بسيم البك:-

كلام موجه إلى السيد وزير الموارد المائية، رخص المقالع في نينوى الخاصة (بالحصى) حالياً هذه الرخص فقط تمنح من قبل الوزارة ولا يسمح لدائرة الموارد المائية في نينوى بإعطاء هذهِ الرخص، ولا يوجد أي مراقبة على المقاولين، بحيث أصبح نهر دجلة في محافظة (نينوى) عبارة عن سواقي ومنظر مشوه للمدينة، لأن المقاولين لا يقومون برفع الرمبات، أرجو التدخل معالي الوزير، كذلكَ أرجو تفعيل العمل في سد (بأدوش) لأنهُ مفيد لمحافظة (نينوى) والعراق، والسمح كذلكَ بحفر الآبار الارتوازية بالتنسيق مع وزارة الزراعة، بالنسبة لمعالي وزير الزراعة المحترم، طبعاً وزارة الزراعة أُسميها وزارة الدفاع الغذائية لأنها وزارة مهمة، أرجو العمل في تفعيل مشروع ري الجزيرة وكذلكَ على مشروع حصاد مياه

الأمطار، وكذلكَ تفعيل المبادرة الزراعية ومنح القروض دون فوائد للفلاحين، كذلك دفع مستحقات الفلاحين السابقة وتسهيل ترويج المعاملات الإستثمارية للمشاريع التكميلية والزراعية وإنتاج معامل (المعجون) والحليب وغيرها، كذلكَ زيادة الحصة المقررة لمنتوج زيت (الغاز) لأصحاب المنظومات الري المحورية كونها الطريق المثالي لزيادة الإنتاج خصوصاً في موسم شحة الأمطار، كذلكَ معالي الوزير أرجو التدخل لدعم مربي الثروة الحيوانية بالتوجه على الأعلاف الخضراء ودعمهم بالبذور لزراعة (ركساس، والجت، والبرسيم) وتوزيع الأعلاف على مربي الثروة الحيوانية وإعفاء أصحاب القروض الزراعية قبل عام ٢٠١٤ أو تقسيطها أو ورفع الغرامات والفوائد التأخيرية، تسهيل منح إجازات لمشاريع الدواجن القائمة في محافظة (نينوى) وتقليل الشروط المرهقة لأصحاب المشاريع عندَ منح الإجازة، حيثُ أن تتطلب دوائر عديدة منها خارج المحافظات وهذا يتطلب وقت، النقطة الأخيرة عدم فتح الاستيراد للدواجن وبيض المائدة حفاظاً على المشاريع في نينوى والبالغ عددها (٧٠٠) مشروع فروج لحم ومشاريع بيض المائدة.

- النائب عامر عبد الجبار اسماعيل:-

نرحب الضيوف الكرام، سيادة الرئيس استنتاج رقمي من طرح معالي الوزير للموارد المائية، وسوفَ أعطي حلول لم تُطرح في الجلسة.

أولاً: نسبة العجز في نهر دجلة هي (٣٥٠) متر مكعب في الثانية، ونسبة العجز في نهر الفرات هي (١٢٥) متر مكعب، المجموع (٣٧٥) متر مكعب في الثانية، الزراعة (٦) مليون الخط الزراعي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

فقط ملاحظة، الكميات التي تطلق أيضاً لا تكفي، هذهِ نسبة العجز الحالي هو الحقيقة نحتاج بعد أكثر، لأن الذي يُطلق الأن مثلاً (٣٢٥) التي تُطلق من (حديثة) لا تكفي للوصول إلى أذناب النهر في المدن الجنوبية.

- النائب عامر عبد الجبار اسماعيل:-

نسبة العجز الموجودة مقارنة في الخطة ستة مليون و (٦٣٨) دونم مع عدم وجود أمطار لا سامح الله معناه نحنُ ذاهبين إلى الجفاف، الحلول التي طرحها السيد الوزير الحلول السياسية بين قوسين وحلول السماء أن ننتظر حلول أمطار، الحلول السياسية منذُ عام ٢٠٠٣ وإلى الأن تعتمد على الترجي في الجانب التركي أو الإيراني، الجانب التركي يجهزنا ٧٥% من حاجة العراق، والجانب الإيراني يجهزنا ١٥% الجانب الإيراني قطعها بشكل كامل والتركي قلل الحصص، هناكَ حلول أُخرى التي هي الحلول الإقتصادية، بدلاً من أن نذهب إلى الجانب التركي، الجانب التركي عام بعد عام سوفَ يقلل، الجانب الإيراني غير مجرى الكارون، نحن الحلول التي نطرحها نفتح باب الإستثمار بدلاً من أن نستورد مواد غذائية من تركيا وإيران أن نفتح باب الإستثمار في أراضينا نوفر فرص عمل للفلاحين العراقيين والصناعة الغذائية تكون في داخل العراق للعاملين مقابل إذا كان مشروع استثماري تركي، أذا قللت حصة العراق نحن نوقف المشروع الخاص به، لأن المشروع سوف يكون على أراضينا تركي استثماري وكذلك مشروع إيراني يكون بين الفاو (أبو الخصيب) ونطلب حصة العراق من نهر (الكارون) أن تمر بإنبوب تحت شط العرب، حتى يغذي هذا المشروع الإستثماري إذا نحنُ ضمنا إيجاد فرص عمل ضمنا زراعة داخل بلدنا ضمنا حصصنا المائية، في حال التقليل نحن الأن ليس لدينا حل غير أن نذهب نترجاهم ونتوسل بهم، لكن تكون لديهم مشاريع استثمارية داخل بلدنا نحنُ نستطيع أن نضغط.

القطة الثانية: مشروع ماء البحر، البصرة تستهلك من مليار إلى مليار وربع لتر يومياً، إذا الإستهلاك المنزلي حولناه على البحر ممكن أن نستفاد من مياه حصة البصرة تكون فيها للزراعة.

النقطة الثالثة: نسبة التبخر، نحنُ أجوائنا حارة تصل إلى ٣٠% يجب تذكير وزارة الموارد المائية أما بنشر كرات بلاستيكية تقلل نسبة التبخر أو نحنُ نذهب إلى التذكير بالأنابيب، لأنَ مد الأنابيب سوف يكون من الموصل إلى البصرة هذا ممكن أن يكون تغذية عكسية بتصفية الماء وبنفس الوقت نحافظ على عدم وجود نسبة تبخر كبيرة.

- النائب عباس شعيل عودة الزاملي:-

نرحب بالسادة الوزراء، نحنُ في البداية نشكرهم على مقدمتهم على المشاكل الموجودة والحلول المقترحة طبعاً، بالنسبة إلى الموارد المائية علينا أن لا نبالغ، الظرف الذي يمر به العراق ظرف حرج جداً وصعب جداً، قضية تتعلق بقضية سياسة الدولة العراقية نحنُ نتحمل جزء منها، ونتمنى أن يكون هناك تدخل مباشر من جنابك مع السيد رئيس الوزراء مع مجلس الوزراء مع السيد رئيس الجمهورية، لجنة العلاقات الخارجية، لجنة الزراعة النيابية، والموارد المائية أن يكون تدخل مباشر مع الجارة التركية خصوصاً على موضوع زيادة الإطلاقات للموارد المائية، الأرقام التي ذكرها معالي السيد الوزير نحنُ نعرف أن خزيننا المائي إذا بقت سنة جافة نحنُ في السنة المقبلة سوف يكون وضعنا جداً صعب، ما أشار إليه بأنَ وزارة الزراعة أعطت (١٥٠٠) مليون دونم زراعة بالمياه السطحية ومليون وربع للبساتين معناها خطتنا (٢٧٥٠) مليون دونم هذا رقم غير سهل وتطبيقه على أرض الواقع مستحيل، أنقل لكَ حالة سيادة الرئيس وللسادة الوزراء، وزارة الموارد المائية المديريات الموجودة في المحافظات لديها مشاكل، وجود الجيش حالياً طبعاً للأسف فِرق من الجيش منتشرة على الأنهر وتراقب على أن لا يكون هناك تشغيل لمضخات المزارعين وهذا الموضوع دخل به جانب فساد، مديريات الموارد المائية والشعب الزراعية والجيش وقوات الجيش المتواجدة إذا كان هناك جهات نافذة أو اتفاقات بين الموارد المائية وبين القوات الموجودة صاحب المضخة مضختهُ تعمل وزارع مئات الدونم، أذكر لكَ حالات موجود في محافظة (الديوانية) الفقراء والمستضعفين من الفلاحين، موضوع مهم جداً سيادة الرئيس ممنوع عليهم نهائياً التشغيل ولا ساعة ما هيَ الألية السيد وزير الموارد المائية؟ ما هي الألية التي أنت مطبقها بتوزيع العادل للحصص المائية أعطني الألية، وتخرج معي أخذك إلى الأراضي الزراعية الموجودة أنتَ والسيد معالي وزير الزراعة في محافظة (الديوانية، المثنى، بابل) وانت أنظر ما هي المشكلة الواقعية التي لدينا، نحنُ أما يكون توزيع عادل للمياه وإما نرفض رفض تام أن تكون هناكَ زراعة، أما يكون توزيع عادل أو لا يكون، أنا نافذ في الدولة أزرع ألف دونم والذي ليسَ لهُ نفوذ في الدولة وليسَ لديهِ تنسيق مع الموارد المائية لا يستطيع زراعة دونم واحد؟ حل هذا الموضوع حل صعب جداً ما دام وضعنا خطة السيد وزير الزراعة جديد على الوزارة، وزارة الزراعة بائسة في أدائها بالموسم السابق وموضوع السماد موضوع جزء من كل في الفساد الموجود في وزارة الزراعة، موضوع السماد نحنُ تعاقدنا على أنَ ٣٠% شراكة في شركة الأسمدة على أن يكون ٣٠% منتج محلي ولا ١% من السماد الموجود هو منتج محلي، مشاريع فساد أكلت شركة تجهيزات زراعية شركة مضى عليها سنتين طبعاً حتى في السنوات السابقة تركتر يجهزهُ ب (٣٦) مليون وقيمتهُ في السوق لا تصل إلى (١٥) مليون، حاصدة يجهزها ب (١٦٠) مليون وهي قيمتها (٦٠) مليون في السوق، معناهُ نحنُ ننتقم من الفلاحين على حاجاتهم والأن لدينا فلاحين قسم منهم فروا غير موجودين لأنهم مطلوبين، عقاراتهم مرهونة وهناكَ مشاكل وليسَ لها حلول، ولا بد أن نجد لها حل، موضوع الموارد المالية سيادة الوزير علينا أن نكون صادقين مع أنفسنا وصريحين مع الشعب العراقي، إذا نحنُ غير قادرين على إكمال الموسم هذا علينا أن نراجع الخطة الزراعية أو نحددها بمناطق محصورة أو عندما نتوجه نزرع، نزرع فعلاً السيد وزير الزراعة يقول نحنُ مستعدين على أن كل التجهيزات المستلزمات للفلاحين جاهزة، أنا أنقل لكَ مزارع أخوك هذا الموضوع على أرض الواقع غير موجود، إلى الأن بذور لم يحصل بها توزيع والبذور فيها مشاكل، أصحاب البذور الذينَ لديهم محلات لبيع البذور يقول لك أفتح لي التسويق مرة ثانية حتى أبيع، لأن لا يوجد إقبال على السوق استلام البذور من وزارة الزراعة، لذلك سيادة الرئيس نحنُ لنا دور على مستوى سياسي الدور الثاني على مستوى الإخوان السيد وزير الزراعة، السيد وزير الموارد المائية علينا أن نعمل جولة تراخيص بالأراضي الزراعية مثل جولات تراخيص النفط ونأتي نصارع أنفسنا لا يوجد لدينا مشاريع استصلاح ولا مشاريع تبطين ولا مشاريع إرواعيه تركيا مشكلتها معانا بسوء الإستغلال للمياه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب بما يتعلق بشخص الوزراء هم من أكدوا بناءً على طلب اللجان المعنية، لجنة الزراعة والمياه هم من طلبوا الحضور إلى المجلس لمعالجة نفس المشاكل ويعون جيداً أنَ هناكَ مشاكل كثيرة، أشكرك على مداخلتك في ما يتعلق

التجاوزات التي تحصل على النهر يجب أن يؤخذ بنظر الإعتبار دور المؤسسات المعنية لرفع هذهِ التجاوزات، المشكلة المائية التي لدينا اذا لم يكون هناك لها علاج فني وسياسي بعض السدود سوفَ تتحول إلى بالعرف الدرج (سيح)، سد (حديثة) الأن كان ينتج طاقة كهربائية وتوقف عن إنتاج الطاقة الكهربائية بسبب انخفاض المياه وإذا استمرت هذهِ الإطلاقات خلاص سوفَ يكون حجم المياه الداخلة إلى السد نفسه حجم المياه الخارجة، نحتاج إلى جهود سياسية نيابية حكومية مع الجهات القطاعية المعنية على المستوى الداخلي وجهود سياسية نيابية حكومية مع بلدان المنبع.

- النائب حميد عباس عبد اللي الشبلاوي:-

قانون الأمن الغذائي، الكل يعرف الأمن الطارئ أي بمعنى أتى بظروف طارئه نتيجة زيادة صرف الدولار وعدم السيطرة على أصحاب ذوي الدخل المحدود المتضررين من ارتفاع الأسعار، لكن للأسف الشديد إلى الأن الشريحة المظلومة التي تعاني هي شريحة الفلاحين إلى الأن لم تصلها تعويضات، نتمنى أن يكون هناك قرار نيابي أو متابعة شخصية من قِبل رئاسة المجلس بخصوص صرف المبالغ العائدة لتعويض الفلاحين نتيجة الضرر الحاصل بسبب شحة المياه، هو عدم زراعتهم لهذا الموسم الذي هو موسم(الشلب) نتيجة شحة المياه، أما بما يتعلق من شحة المياه لا أُضيف أكثر من الذي أضافوه الأساتذة والسيدات أعضاء مجلس النواب، بالنسبة للموضوع وخاصة محافظة النجف الأشرف سبب ضرر كبير لشريحة تعتمد كلياً على الزراعة، نتيجة هذا الظرف القاسي ونتيجة الظروف الطارئة وعدم احترام دول الجوار لمصالح الموطنين العراقيين، نسأل السيد رئيس مجلس النواب ونتمنى أن يكون هناكَ وفد من رئاسة المجلس وكذلكَ السادة الوزراء المعنيين ورئاسة الوزراء للتفاوض مع الجانب التركي وكذلكَ الجانب الإيراني، وأيضاً هناكَ تعامل اقتصادي بين البلدان فيجب أن يكون هناك مقياس بين التعاون وهناكَ مبدأ ألا وهو مبدأ التعاون بالمثل، فأن لم يكونوا لديهم حرص على مصالح المواطنين في دول الجوار، نتمنى أن يكون هناكَ قرار اتجاه هذا الإجحاف بحق الشعب العراقي معالجة جدية من قِبل رئاسة المجلس، وبنفس الوقت السادة الوزراء جديدين على الوزارة وبداية مشوارهم إن شاء الله يكون بداية مشوار خير للبلد للشعب العراقي بشكل عام ان تكون هناكَ دراسة أو إعادة دراسة للقرارات السابقة التي صدرت من الوزراء السابقين بخصوص تقسيم المياه، أتمنى من السيد وزير الموارد المائية أن يعيد القرارات، هناكَ أنهر فرعية التي لا تصل لها المياه أنت لم تُعطي لهم الزراعة ولم تُعطيهم السماح بالحصة المائية لكن بنفس الوقت لديهم مواشي وكذلك الأماكن التي تصل منهم لموضوع محطات المياه التي تصل للشرب أو غير الشرب لتغسيل الحاجات اليومية للمواطنين، نتمنى أن تكون دراسة حقيقية بخصوص كل عشرة أيام نعطيهم ماء لهذهِ التخصصات الفرعية التي هم بحاجة لهم التي دائماً نحنُ نعاني منها وكل المواطنين انحرموا منها نتيجة عدم التقسيم الصحيح.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

فقط للتوضيح، ان السيد (عباس الزاملي) أخذَ مداخلتين وليسَ مداخلة واحدة، مداخلته ومداخلة إحدى زميلاته في كتلته وهي النائبة (سهام الموسوي) حتى نلتزم بالوقت جميعاً، الإلتزام بالوقت دقيقة ونصف لكل متداخل.

- النائبة وفاء حسين سلمان الامي:-

طبعاً نحنُ لا نحملكم مشاكل الحكومة السابقة لأنكم تعتبرون جديدين على الوزارة إن شاء الله تكونون كفؤين على هذا المنصب على قدر تحمل المسؤولية، لا يخفى على الجميع حجم الخطر والمعاناة التي يمر بها هذا البلد من شحة الماء وتعتبر من أخطر المشاكل التي يعاني منها المواطن وبالأخص الفلاح، نحنُ في محافظة واسط من أكثر المحافظات انتاجً أي تعد سلة العراق الزراعية.

أولاً: نطالب بزيادة وقت المراشنة وخاصة هذا الشهر كون الأرض حرث، مشاكل لدينا كمية (سماد الدار) المقرر النسبة ٣٠% والمفروض يكون ٥٠%، كذلك لدينا (اليوريا) النسبة ٤٠% المقرر يكون ٧٠%، الأسمدة في المخازن موجودة نسبة ١٠% ولدينا (٢٠٠) وكيل لم تفعل وكالاتهم، لدينا النظر في إيجار العقود الزراعية وأخذ قيمة الإيجار لنسبة لخطة المزروعة، كذلك إعفاء أو تخفيف كاهل الفلاحين والمزارعين الذين بذمتهم سلف زراعية التي تراكمت على كاهل الفلاحين والمزارعين والظروف التي يمر بها وخاصة الفلاحين، ولعدم القدرة على تسديدها وكانت الدولة هي من تسببَ

في تأخير استلام استحقاقاتهم، وحتى التجزئة عند التسديد مما أدى إلى عدم استفادة الفلاحين من المبالغ المستلمة وكانت على أجزاء ولم يستلمها دفعة واحدة، أود أن أقول للسادة الوزراء، السيد وزير الزراعة، والسيد وزير الموارد المائية، الرأفة بالمزارعين من أهالي واسط، واسط سلة العراق الزراعية، الرأفة بنا وأنتم لن تقصروا إن شاء الله.

- النائب عدنان برهان محمود الجحيشي:-

حقيقةً لدي مداخلتين مع الأخ السيد وزير الموارد المائية، والسيد وزير الزراعة.

السيد وزير الموارد ذهبنا إليك بوفد مع السيد محافظ واسط وشكونا من رفع التجاوزات أو رفع المضخات، وجنابك لم تقبل وفي نفس اليوم خرجت عجلات الطوارئ والشرطة وحقيقةً أرهبوا العوائل في ساعات متأخرة من الليل، وأنتَ كنت بصدد إصدار قرار لن ترفع المضخة لأنَ عملية نصب المضخة مرة ثانية تكون عملية صعبة جداً، وماذا عمل الفلاح هذا أعطيه إنذار أول وإنذار ثاني أقطع الكهرباء أما رفع المضخة حقيقة هذا موضوع أنا أعتبره مرفوض جملةً وتفصيلا، هناكَ إجراءات أُخرى قضائية أتخذها معه، أرجو أن يتخذ هذا الموضوع سيادة الوزير بنظر الإعتبار.

٢- القرى البعيدة، لا يصل إليها الماء لإروائهم وإرواء حلالهم أرجو معالجة هذا وتبقى مضخة واحدة تعمل لأنَ مسافة القرى أكثر من (٤٠) كم، يوجد فيها قرى استثناء أن تعمل مضخة واحدة، هذا في ما يخص جنابك.

في ما يخص السيد وزير الزراعة، حقيقةً وصلت إلينا شكاوى كثيرة في موضوع فسخ العقود للمشمولين في المادة (٨٨) الذينَ هم عوائل النظام السابق، أنتم فسختم عقودهم وفتحتم مجال إلى التعاقد إلى الناس أتوا الناس وتعاقدوا ومضى عليهم أكثر من (١٥) سنة، وأتى هذا وحفر أنهر وبزول وكذا وعمل السنين، تفاجئ الأن عَمِلتوا عقد إلى الذي نفسه فسختم عقده ولديه قرار (٨٨) بالتالي أصبح تقاطع في هذا الموضوع، وزارة الزراعة كتبت إلى مجلس الوزراء، أرجو التريث في هذهِ القضية والمتعاقدين مع العقود السابقين التريث في الوقت الحاضر بشكل لا ضرر ولا ضِرار حتى لا يكون بها تداخل وهذهِ حقيقةً مناشدة سوف أصلها إلى جنابك معالي الوزير.

فقط ملاحظة أُخرى سيادة الرئيس، أيضاً لدينا الطائرات معالي السيد وزير الزراعة سوفَ نمرُ بك ونشرحها لك، التي هي مكافحة الآفات الزراعية لدينا سبعة طائرات عاطلة تحتاج إلى مبلغ بسيط جداً، نتمنى من جنابك لفت النظر لأن وزارة الدفاع مشكورة أعطتنا (هليكوبتر) وهذا لا يؤدي الغرض بمكافحة الآفات الزراعية.

- النائب عادل حاشوش جابر الحاتمي:-

كلنا نعرف حالة الجفاف موجودة في أغلب دول المنطقة لكن حالة الجفاف موجودة في العراق هي الأشد بحيث وصلت إلى مياه الشرب وتوقف مشاريع المياه في المناطق السكنية، كلنا نسمع ونشاهد ما أحدثتهُ دولة مصر والسودان من ضجة كبيرة على مستوى العالم عندَ قيام (أثيوبيا) بإقامة سد (النهضة) على نهر النيل، رغم أنَ الضرر ليسَ كبيراً على مصر وكذلكَ على السودان، الإتحاد الأفريقي تدخل والأمم المتحدة عرضوها وأصبحت وحتى الولايات المتحدة الأمريكية تدخلوا وحتى الجامعة العربية عقدت إجتماعات لماذا ؟ لأنهُ يوجد حكومات تعمل بصدق هذا موضوع، سيادة الرئيس تركيا وإيران أضرت بالعراق من الناحية المائية لكن لنكون واقعيين ٨٥% من إيرادات العراق المائية هي تأتي من تركيا، تعلم الحكومة أو لا تعلم أنَ هناكَ (٢٢) سد أقيمت من قِبل تركيا على نهري دجلة والفرات، على نهر الفرات (١٤) سد أهمها سد (أتاتورك) وعلى نهر دجلة (٨) سدود أهمها سد (أليسوا)، كلنا سواء كنا نواب أو مسؤولين سابقين توجه جاد من الحكومة في معالجة ملف المياه معَ تركيا، هناكَ معلومة مؤكدة من أحد الوزراء ذكرها لي أنهُ تمَ إلغاء قسم المياه في السفارة العراقية في تركيا، تم إلغاء هذا القسم ولكم أن تصوروا ما هو الهدف التحرك الأن سيادة الرئيس، أشرت حضرتك قبل قليل التحرك يجب أن يبدأ من رئيس مجلس النواب ورئيس الجمهورية على هذا المستوى سيادة الرئيس يجب أن يكون التحرك، وكذلك وزارة الخارجية والوزارات القطاعية المعنية ولجنة الزراعة والمياه والأهوار أيضاً، لدينا أوراق تفاوضية كبيرة مع تركيا (١٥ - ٢٠) مليار دولار حجم التبادل التجاري السنوي ما هو المقابل لدى هذا التبادل؟ لا يوجد شيء مقابل هذا التبادل، أي المفروض أي شخص على مستوى الأفراد ليس دول، إذا لديهِ أوراق قوية يضغط بها على خصمه كون يستعمل هذا الضغط، أيضاً الملف الأمني ضغط على تركيا لكن أي حكومة لم تستخدم هذهِ

الأوراق، أنا اسأل السيد وزير الموارد المائية، هل هناكَ خطة طوارئ عاجلة لوزارة الموارد المائية لمعالجة الوضع الكارثي لشحة المياه في الجنوب وخصوصاً في مناطق محافظة (ذي قار) وجفاف الأهوار الذي وصل المدرجة على لائحة التراث العالمي، السيد وزير الزراعة مد أنابيب من (البدعة) في الناصرية إلى البصرة لإيصال الماء الحلو إلى البصرة أتمنى إعادة النظر في هذا المشروع سيادة الوزير، هذا غير مجدي وألحقَ ضرر إقامة محطات تحلية في البصرة أفضل من إقامة هذا المشروع الذي يكلف مئات الملايين من الدولارات وهوَ غير مجدي.

- منى محمد خلف الجبوري:-

السيد وزير الزراعة، كثرت مناشدات فلاحي الذرة الصفراء في محافظة كركوك ومنها استلام محصول الذرة الصفراء في السايلو يكون بنسبة ٣٣% بدل من ١٠٠% من الخطة الزراعية، وقائمة أسماء الفلاحين المسوقين لمحصول الذرة الصفراء تُرسل إلى مديرية الزراعة في المحافظة ومن ثَمَ إلى السايلو لغرض استلام المحصول وهذا الإجراء فيهِ تعقيد وتأخير في التسويق، بالإمكان إرسال قوائم بأسماء الفلاحين من الشُعب الزراعية مباشرةً إلى السايلو ونسخة من القوائم إلى المديريات لغرض التدقيق والمتابعة، الذي نرجوه من جنابك فتح مراكز استلام المحصول لتخفيف الزخم عن مراكز الإستلام الموجودة حالياً وبالإمكان استئجار مطار الملح والضباء على مدار السنوات السابقة، لدينا مناشدة ثانية خاصة من فلاحي محصول الحنطة والشعير الخطة الشتوية بالنسبة للأسمدة الخاصة بالخطة الشتوية لم تُسلم للفلاح إلى الأن، ومناشدة أُخرى من خريجي كليات الطب البيطري، الذي نرجوه من جنابكم الدكتور العمل على قانون التدرج الوظيفي للطب البيطري لإدراجهِ ضمن موازنة عام ٢٠٢٣ للعمل على توفير الدرجات الوظيفية لهم مع العلم انهُ تم التصويت عليهِ من قِبل مجلس النواب، مناشدة أُخرى من المستوصفات البيطرية في محافظة كركوك، تُعاني من قلة الكوادر تأخير التجهيز وقلة كمية الأدوية واللقاحات التي تُزود بها المستوصفات، نقص في أجهزة السونار الخاصة بفحص الحيوانات عدم وجود مغاطس لغطس الأغنام، نرجوا من جنابكم الإهتمام بهذا الموضوع، أخيراً الذي نتمناه من جنابك معالي الوزير إدخال التقنيات المتطورة والحديثة في الزراعة لتمكين المنتجين من التنافس من حيث الجودة والأسعار ومواعيد طرح المنتجات في الأسواق مثل المرشاة، البيوت البلاستيكية، الآلات الزراعية الحديثة، السيد وزير الموارد المائية نطالب الوزارة بالعمل الجاد لمكافحة نبات زهرة النيل المتواجدة في نهر دجلة، والمتواجدة بكثرة والتي تؤثر سلباً على السدود والزراعة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

معالي وزير الزراعة، هذا موضوع الذرة الصفراء حسب ما ورد إلينا من شكاوى لا الدولة تستلمهُ منهم ولا تسمح لهم ببيعه، هذا الموضوع أرجو الإهتمام بهِ ومعالجته.

- النائب ياسر هاشم علي الحسيني:-

حقيقة الأمر ذكر معالي وزير الموارد المائية جملة من المشاكل وتختصر المشاكل على التفاوض مع دول المنبع، ودل المنبع لدينا مشاكل معهم والذي عرفناه من وزارة الموارد المائية السابقة السيد الوزير السابق، بأن ملف دول المنبع يكون ملف المياه سيادي بيد رئيس الجمهورية هذا الذي عرفناه، الحمد لله استبشرنا خير على اعتبار رئيس جمهوريتنا كان وزير الموارد المائية السابق، هذا الأمر يُعطينا فسحة مجال أكثر وهوَ مهندس واختصاص في الموارد المائية، يعني من جانب سيادي نستطيع التفاوض بشكل واضح ونقاط معلنة لدى هيأة الرئاسة هذا جانب.

الجانب الأخر: نطالب الوزارة سابقاً كانت قد طرحت علينا مواضيع بأن يكون قنوات الري المغلقة وهذهِ قنوات مهمة تعلج لدينا الكثير من المشاكل، وأهم هذهِ المشاكل هو عدم هجرة المزارعين، وتحولهم إلى مدن سكنية وهذا الأمر يختصر علينا كثير من الأمور نحنُ ملزمين لرعايتهم في الرعاية الإجتماعية وكثير من المشاكل سوفَ تسبب لنا هجرة المزارعين وهجرة أراضيهم والثروات الحيوانية وغيرها من الأمور الأخرى.

الجانب الأخر: كثير من المعامل ونحنُ تحدثنا مع وزير الصناعة في ما يخص قضية إنتاج الأنابيب وملحقاتها لغرض إنعاش هذا الأمر، لموضوع القنوات المغلقة وتوفر لنا الكثير من فرص العمل للخريجين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات السادة النواب، الوقت غير مفتوح أرجو الإختصار بشكل سريع، تفضل أكمل والبقية يلتزمون بالوقت.

- النائب ياسر هاشم علي الحسيني:-

نحنُ كالجنة إقتصاد وصناعة وتجارة خرجنا على قضية السماد الذابل المسرطن وهذا الموضوع وسجلنا بعض الإشكاليات سوفَ نقدمها إلى هيأة الرئاسة في ما يخص بتقرير مفصل للسيد الرئيس والسادة نواب الرئيس، سوفَ نقدم هذا التقرير مفصل على زيارة لجنة الإقتصاد والصناعة والتجارة.

- النائب حميد كاظم عواد الزاملي:-

لدينا مناشدة بسيطة لمربي الثروة الحيوانية نتيجة الغلاء الفاحش للأعلاف المخصصة للثروة الحيوانية وقلة المياه، مما أدى إلى هلاك هذهِ الثروة العظيمة الموجودة في العراق التي أخرجتهُ من سنين الحصار، مع العلم أنَ الحكومة السابقة كانت تدعم هذهِ الثروة بقرار دعم الأعلاف الموزعة إلى مربي الثروات الحيوانية لكل مربي وخصوصاً الحيوانات الكبيرة (كالأغنام، والأبقار، والجاموس) تفضلكم بالموافقة على إعادة دعم الثروة الحيوانية بالأعلاف على حسب الأعداد الموجودة للمربين، بسعر مدعوم ومنحهم قروض ميسرة أو إلغاء المزايدات على الأعلاف المنتجة من قبل الدولة.

٢- مناشدة أُخرى من شركة الكندي للقاحات البيطرية، لديها مشكلة مع وزارة النفط لتداخل بعض العقارات وهذهِ الشركة الوحيدة في العراق التي أُسست في سنة (الستينات) وإلى الأن لم تؤسس شركة، الشركة الوحيدة التي تنتج لقاح في العراق وهذهِ الشركة لم تؤسس حسب شركات بسيطة حسب دساتير عالمية، لديها مشكلة مع وزارة النفط وتطلب شراء القطعة المتداخلة.

- النائب جواد عوير زكاط الغزالي:-

معالي وزير الزراعة المحترم، لديَ طلب أن تروا الجهة التي تؤخر تزويد الفلاحين بالبذور والأسمدة الكيماوية، إلى الأن وموسم الزراعة بدأ وليسَ لديها الناس كيمياوي وليسَ لديها بذور، آمل منكم توجيه الوزارة إذا كان الخلل بالوزارة أو توجيه المديريات إذا كان الخلل والتعطيل في المديريات التابعة لوزارة الزراعة، وأملي من السيد وزير الزراعة أن يكون استلام المحاصيل الحنطة والشعير السنة الحالية نفس السنة الماضية بدون خطة، وتشجيع الفلاح سابقاً أحد المنتجين للحنطة والشعير عندما يرزقني الله فوق الخطة إلى خطتي (١٠٠) طن ويرزقني الله ب (٥٠) زوج لا تستلمها الزراعة، أمل أن تتجاوزوا هذا نفس العام وتستمرون باستلام الحنطة والشعير بدون خطة هذا أولاً.

ثانياً: أملي من السيد الوزير وكونهُ مستلم الوزارة عن قريب يبدأ في مجال عمله إن شاء الله، إضافةً إلى الحنطة والشعير يكون استلام التمور، الإخوان ذكروا الذرة الصفراء وغيرها، أتمنى أن يكون استلام التمور استلام مركزي من وزارة الزراعة بالتعاون مع وزارة التجارة لكون الفلاحين حالياً يعيشون تحتَ رحمة التجار والمضاربات بالأسعار.

ثالثاً: السيد وزير الموارد المائية، أن يكون توزيع عادل للمياه بين الفلاحين أو المحافظات وكذلكَ داخل المحافظة يكون توزيع بين الأقضية والنواحي توزيع عادل، وكذلكَ أطلب من السيد وزير الموارد المائية كونهُ خبير ومطلع على هذا المجال أن يشجعون على حفر الأبار في المناطق الصحراوية وخاصة في كربلاء، والأنبار لكونها مناطق صحراوية مفتوحة، أملي بكم كبير وإن شاء الله موفقين في عملِكم لخدمة بلدِكم لكوننا نتعرض إلى ضغوطات كثيرة، قلة المياه وتراجع إنتاج الحنطة والشعير العام وأول العام، والعام هي السنة الأصعب علينا وأملي في المجلس أن يسند وزارة الموارد المائية ويسند وزارة الزراعة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

فقط توضيح للسيدات السادة النواب، حتى لا يكون فقط للجمهور وزارة الموارد المائية تراقب ويسمعني معالي الوزير ويمكن أيضاً حتى المختصين في الوزارة، وزارة الموارد المائية تراقب الحصص المائية من لحظة دخول المياه من الحدود العراقية إلى أخر مكان، لا نتوقع أنَ المحافظات حتى لا يكون هناكَ سوء فهم أنَ المحافظات التي في الأمام يمر لها الماء انَ الماء لديهم (سيح) أنا من قضاء لا يقع في الأنبار لا يقع على نهر الفرات، خارج نهر الفرات ماء

شرب لا يصل لهم، لأن هناكَ مشكلة في السقي وأيضاً في التداول والحصص المائية، يراقبون الإطلاق ويراقبون التشغيل في كل مكان المشكلة الحقيقية التي لدينا هي مشكلة بحجم المياه الداخلة، وانا مسؤول عن كلامي لدينا مشكلة حتى المحافظات في مآخذ الماء لمحطات الشرب، وفي بغداد أيضاً هناَ نفس المشاكل التي تحدث، الأن نواب بغداد موجودين الذين من أطراف بغداد، شمال بغداد لا يصل لها الماء نهائياً، المشكلة بحجم الموارد الداخلة.

– النائب فلاح حسن زيدان اللهيبي:–

في (عكاشات) عام ٢٠٠٣ دُمِر بالكامل، ما حصل أن وزارة الصناعة تعاقدت معَ شركة أقول وبكل صراحة الشركة غير مختصة في إنتاج (الداب) وبشكل فيه شبهة فساد وتبينَ أنَ هذا(الداب) فيهِ إشعاع.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

نحنُ ننتج (داب).

– النائب فلاح حسن زيدان اللهيبي:–

ليسَ لدينا إنتاج، وحتى أُحذر وزير الزراعة من استخدام هذا السماد إلى أن يتأكد من الموضوع، وأنا أشكر معالي الوزير أنَ هناكَ لجنة ثلاثية لفحص هذا السماد، عليهِ ليسَ لدينا إنتاج في العراق.

– النائب علي يوسف حمود الموسوي:–

سيادة الرئيس، يوم أمس نحنُ كنا إيفاد إلى معمل (الداب) وجدنا المعمل ليسَ معمل إنتاج كان معلن أنهُ معمل إنتاج (الداب) وزير الصناعة قبل فترة اتفق مع شركة بريطانية لإنتاج سماد (الداب) عندما ذهبنا وجدنا المعمل عبارة عن مادة سماد (الداب) التي مستوردة في المرحلة النهائية مجرد أن تدخل، هو (مخزن) علينا القول فقط يتعالج من الرطوبة وينتج سماد (الداب) وتعبئته، كأنهُ معمل تعبئة وليس معمل لصناعة سماد (الداب) سماد الداب عبارة عن إذا ينتج عبارة عن محلول (الأمونيا) وحامض (الفسفوريك) حتى ينتج، قبل عام ٢٠٠٣ كنا نصنع سماد (الداب) كنا نستطيع، الأن موجود معمل (اليوريا) موجود في البصرة الذي ذكرته جنابك، وموجود معمل لإنتاج سماد (الداب) لكن ليسَ معمل مجرد أنهُ مخزن تعبئة، وسوفَ أُقدم لجنابك تقرير كامل عن هذا الموضوع يوم أمس زرنا معمل (البترو كيمياويات) يعمل لكن يحتاج دعم مادي وموازنة خاصة له، إذا كانَ هناكَ سؤال من أحد السادة النواب أنا على استعداد أن أجاوب.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

ليسَ لدينا (داب) أرجو أن يجاوبني أحد، أنا أتكلم كصناعة عراقية لم نصنع (داب) أبداً، سوبر وليسَ (داب).

– النائب فلاح حسن زيدان اللهيبي:–

كنا ننتج قبلَ عام ٢٠٠٣ معمل (عكاشات) معمل كبير كانَ ينتج (الداب) والسوبر الثلاثي، لكن المعمل دُمر بالكامل وانتهى منذُ عام ٢٠٠٣ وإلى الأن لم ننتج كعراق كيلو غرام واحد من سماد (الداب) لم ينتج، في البصرة مثل ما تفضلَ زميلي هو تعبئة فقط والمشكلة فيهِ إشعاع، وهناكَ ضوابط لوزارة التخطيط تقول الإنتاج يجب أن يكون هناكَ ٣٠% قيمة مضافة ليست هناكَ قيمة مضافة.

– النائب كاظم موسى عطا الفياض:–

أنا ضمن الوفد الذي ذهب يومَ أمس إلى محافظة البصرة، هذهِ الصورة موجودة لدي مكتوب عليها مصنع إنتاج أسمدة (الداب) موجودة وصورة النواب كنا (٦) ذهبنا إلى محافظة البصرة.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

يعني هل هناكَ مصنع، أنا أسأل هل هناكَ مواد خام، وزير الزراعة هل يمكنكَ إجابتي.

- السيد عباس جبر العلياوي وزير الزراعة:-

المعمل هو لزراعة الأسمدة، لكن في ثلاثة مراحل، المرحلة الأولى منهُ أُنجزتها وزارة الصناعة التي هي الأن تضيف مادة (الصبغة) معَ تقطيع هذهِ المادة وتعبئتها، يوجد مرحلتين لاحقة إلى الأن ليس فيهن عمل، تعاقد تم بين وزارة الصناعة والشركة الموردة، وزارة الزراعة فقط كانت المستفيدة بعدَ الفحص، من وزارة البيئة كانت هي الجهة التي تسلمنا تُعطي (البيرمت) تقول هذا جاهز وليسَ فيهِ أي مشكلة يتم توزيعهُ في مخازننا، تم توزيعه على مناطق في المحافظات الجنوبية وصلت شحنته الكمية الأن (٥٠) الف طن (٣٠) طن في المخازن و (٢٠) في باخرة موجودة في الميناء، المشكلة تباين في عمليات الفحص عندما خرجت أصبحَ تباين في الفحوصات والمفروض خلال عدة أيام يعطونا النتيجة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لجنة الإقتصاد والإستثمار، التحقيق مع هل هناكَ دائرة معنية في وزارة الصناعة معنية في التنمية الصناعية، التنمية الصناعية لديها خارطة على المكنون لكل مادة من المواد الموجودة في العراق، أنظروا هذا موجود أو غير موجود.

- النائب موفق حسين قادر كريم:-

في ما يتعلق بهذا الموضوع مثل ما ذكرهُ زملائي يوم أمس نحنُ كنا في البصرة، لجنة الإقتصاد والتجارة والصناعة، من الناحية العملية مثل ما ذكر زميلي السيد (علي الموسوي) هناكَ تعبئة فقط لسماد (الداب) على الأوراق هناك عقود وزارة الصناعة لديها عقد مع شركة بريطانية عقد وموقعين وفيها شروط خيالية بصراحة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

زودونا بأوليات العقد.

- النائب موفق حسين قادر كريم:-

النقطة الأخرى: حتى وزارة الزراعة، السيد وزير الزراعة هناكَ عقد بين وزارة الصناعة لتسويق هذا السماد لوزارة الزراعة بأسعار مرتفعة جداً، هذه الناحية الأخرى من الموضوع، هذا بالإضافة إلى مسألة الإشعاع وسوفَ نقوم برفع التقرير قريباً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تقرير الزيارة الخاص بكم أيضاً إرفعوه للجنة.

- النائب أحمد عبدالله محمد الجبوري:-

ما تكلَم بهِ الإخوان في موضوع السماد هي إحدى ملفات الفساد في وزارة الصناعة، وكما يعلم الجميع أنَ عقود الشراكة النافذة الواحدة تكون عندما يكون المنتج جديد وكذلكَ عندما تكون التكنولوجيا جديدة، اليوم أنا عندما أُعطي عقد شراكة لشركة معينة يجب أن يكون المنتج جديد أو التكنولوجيا جديدة، النافذة الواحدة التي استخدمتها وزارة الصناعة هي باب من أبواب الفساد، وعندما نأتي على موضوع الداب هي عملية تعبئة لهذا السماد الذي ثبتَ أنهُ فيهِ مواد مسرطنة لذلكَ الموضوع لا يتعدى موضوع الفساد وإنما يتجاوزهُ إلى التخريب، لأنهُ عندما نأتي بسماد مسرطن فهذا يعني أننا سوفَ نعرض ليسَ فقط الفلاحين وإنما حتى الشعب العرقي عندما يأكل من المنتوجات الزراعية فإنهُ سوفَ يتعرض إلى هذهِ المادة، لذلكَ سيادة الرئيس أنا أطلب أن يكون هناكَ تحقيق عالي المستوى في هذا الملف والملفات الأخرى، وأطلب من لجنة الإقتصاد والإستثمار أن تعود على عقود الشراكة التي أبرمتها وزارة الصناعة في النافذة الواحدة، النافذة الواحدة هي لا يمكن أن نطلقها إلا على عندما يكون المنتج جديد وتكنولوجيا جديدة، لذلكَ أنا أتمنى أن تكون هناكَ لجنة رسمية من مجلس النواب لمتابعة هذا الأمر.

- النائب محمد عبد الأمير عبد الحسين عنوز:-

سيادة الرئيس لا خلاف على موضوع شحة المياه وتأخر العمل الزراعي، بالتالي التأثير على الصناعة ولكن للأسف الشديد القرار السياسي لم يكن موحد لا في داخل مجلس النواب ولا على صعيد السلطة التنفيذية، بدليل متابعتنا السابقة لوزارة الموارد المائية تذهب لوحدها دون دعم وزارة الخارجية والوزارات الأخرى، لذلك أُطالب أن يكون هناكَ تقرير أمام مجلس النواب، وزارة الخارجية، وزارة التجارة، وزارة الموارد المائية، لنقف عندَ هذهِ الحقيقة لأنها سوفَ تستمر، الأرقام التي ذُكرت تدلل على أنَ الشحة سوفَ تستمر والعواقب ستكون وخيمة بدلال الفرق بين الإطلاق وبينَ الوارد إلى المواقع المائية أو ما يصل إلى العراق من هذهِ الموارد، أما المناشدة فهناكَ التأكيد على أهمية العدالة في توزيع هذهِ الموارد، وأُذكر بأنَ سلة العراق وليسَ سلة المحافظات، نسمع دائماً وتتكرر المحافظة الفلانية سلة وكأنَ العراق المحافظة الثانية ليست سلة، العراق سلة واحدة والنهران هما نهران عراقيان، بالتالي لا بدَ من وحدة الموقف في هذا الإتجاه مع مناشدة إلى التعويض للفلاحين الذينَ عُوِضوا عدا محافظة (النجف الأشرف) في السنوات الماضية من أضرار الفيضان، نؤكد أن يكون في الموازنة القادمة أن يكون حق فلاحي محافظة (النجف الأشرف) المتضررين.

- النائب ياسين محمد حمد العيثاوي:-

مداخلتي تتصحر بموضوعين.

الموضوع الأول: فيه شقين مترابطين وهما الخطر البيئي وخطر الأمن الغذائي، ليس بعيد على السيدات والسادة النواب موضوع الأراضي الصالحة للزراعة، وإن هذه الأراضي بدأ بتحويل هويتها الزراعية إلى سكنية، خصوصاً إن هذه الأراضي متشاطئة مع نهر دجلة تم تحويلها إلى أراضي سكنية خلافاً للغرض التي تستخدم من أجله، علماً إن هذه الأراضي لها حصة مائية ولا نتكلم عن الأراضي التي ليس لها حصة مائية وتم تحويلها إلى أراضي سكنية، لأن هناك عشوائية وسوء تخطيط في مجال تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضي سكنية.

الموضوع الأخر: تجديد العقود الزراعية وهناك تدقيق أمني لأصحاب هذه العقود وهناك مانع من تجديد هذه العقود لأصحاب هذه الأراضي الزراعية التي كانوا يزرعونها بالتدقيق الأمني بعد عام ٢٠١٤، أرجو توخي العدالة بالتجديد لهذه العقود والتدقيق الأمني.

- النائب عبد الكريم علي عبطان الجبوري:-

الضغط على تركيا لإطلاق حصة العراق المائية وفق القانون والإتفاقيات المائية، والضغط على سوريا للإلتزام بحصتها في نهر الفرات والضغط على إيران لإعادة فتح الأنهار المشتركة، وفي حالة عدم الإلتزام بإمكان العراق أن يستخدم أوراق كثيرة منها عملية التبادل التجاري، لدينا نهرين في العراق بالإضافة إلى دجلة والفرات، نهر يسمى نهر القائد، هذا يجمع مياه البزول المالحة بالإمكان أن نستثمر بعض المحاصيل التي تنمو على هذ النوع من المياه، ولدينا مشروع القناة الموحدة التي يأتي من الفلوجة ويقطع مسافات مهمة من بغداد وصولاً إلى محافظة بابل، هذا المشروع بسبب ظروف الحرب في الثمانينيات لم يتم تبطينه وسبب مشاكل، لعدم وجود تطهير للبزول وتضرر الكثير من الأراضي وتحولت إلى ملوحة وإضافة إلى هدر بالمياه، نتمنى إنشاء مشاريع إستراتيجية مثل السدود وهذا موضوع مهم، وإعتماد الطرق الحديثة السقي والري، والإهتمام بالصناعة الزراعية، وإنشاء مجلس سياسات مخصص للسياسة المائية في العراق، كانت سابقاً يعلم السيد وزير الزراعة شركة إسمها إباء وكنا نتعامل مع الشركة، وهذه الشركة عبارة عن بنك بذور يعفر ويطور ويستورد ويتعاقد مع الفلاح، مثلاً سابقاً عندما نأخذ بطاطا من شركة إباء نتعاقد معهم ونسلمهم المنتج حتى وإن كان واطئ وحماية المنتج هذا موضوع مهم، الفلاح في مأزق طن الكيمياوي بمبلغ (٢) مليون دينار وزيت الغاز سعر البرميل (١٤٠) الف والإسمدة والمبيدات أسعارها مرتفعة جداً، ووقت الإنتاج يتم الإستيراد من إيران وتركيا ومن مناطق أخرى ويتضرر الفلاح أرجو أن تكون هناك سياسة مدروسة ليس كلام فقط نريد حلول لهذا الموضوع.

- النائب غريب أحمد مصطفى:-

كما معلوم لدى الجميع إن مستحقات الحنطة والشعير من ضمن النفقات الحاكمة، وأعتقد لتخصيص الاموال للحنطة والشعير يشمل شراء محاصيلهم فقط، على هذا الأساس أود أن أستفسر هل الحكومة العراقية تعتبر إقليم كردستان جزء من خريطة الأمن الغذائي العراقي؟ إذا نعم فلماذا هذا الإهمال بحق مزارعي الإقليم؟ ولماذا لا تشملهم السلف الزراعية والدعم الحكومي لشراء المستلزمات الزراعية والأسمدة؟ وحتى مستحقاتهم من بيع الحنطة والشعير لا يستلمونها في وقتها، كما نعلم البرنامج الحكومي وبرنامج الدعم الطارئ تضمن الإهتمام بالزراعة والمزارعين وتزويدهم بالمستلزمات والمكائن والأسمدة ولكن من حيث الواقع لا نرى شيء، أنا أتحدث عن إقليم كردستان بسبب عدم توفير المستلزمات الزراعية والأسمدة للفلاحين من قبل الحكومة العراقية وعدم صرف مستحقاتهم في وقتها، إين مسؤولية الحكومة العراقية من هذا البرنامج والأزمة في الإنتاج الزراعي، يتحدث باللغة الكردية.

- النائب حيدر محمد جثير السلمان:-

بسم الله الرحمن الرحيم ((وجعلنا من الماء كل شيءً حي)). صدق الله العلي العظيم.

الكلام موجه للسيد وزير الموارد المائية لأهمية المياه ولأهمية هذا الملف بالنسبة لنا بحيث أي نقص أو أي تقصير في هذا الملف يؤدي إلى الموت، الآن المفروض على وزارة الموارد المائية ان تدخل في حالة حرب، نحن الآن في حالة حرب غير ظاهرة بالتالي سوف يؤدي إلى قتل كل شيء في العراق، للأسف بإعتباري عضو لجنة علاقات خارجي ومن مهامي أن اتابع الإتفاقيات وجدت الكثير من الإتفاقيات غير متابعة، واحدة منها في عام ١٩٤٦ فيها بنود، عندما اوصلتها إلى وزارة الخارجية بدأ وللأسف تراشق بين الوزارات البعض يقول هذه لاتنفع والآخر يقول أنا متمسك بها، المفروض يكون لدينا غرفة عمليات لمواجهة هذ الملف الخطير، اليوم لا أستطيع أن أفعل أي شيء في الزراعة والسيد وزير الزراعة موجود إذا لم يتم ضبط ملف المياه، هذه الإتفاقية لم يتم متابعتها، وفقط في هذه الإتفاقية نحن حكمناها وتابعناها بشكل صحيح لما أحتجنا إلى هذه الجلسة وكل شيء يسير بشكل طبيعي، للأسف لا نغفل موضوع مهم جداً سياسة دول الجوار إيران وتركيا، اتبعوا من المياه سلعة قسم منهم أتبعها سلعة سياسية وقسم إتبعها سلعة تجارية، إذا بقينا لم نهتم بهذا الملف إحتمال في المستقبل تركيا تبيع المياه مقابل النفط، من الضروري أن يكون لدينا من الإهتمام أكثر مثلما إيران أغلقت جميع الأنهر وإعتبرتها سلعة خاصة بها ولا يجوز إستخدامها من قبل دولة أخرى، للأسف ما حدث هذا للزراعة بالمناسبة لدينا مشروع إنعاش بلاد الرافدين الذي قدمه رئيس الجمهورية وصادق عليه مجلس الوزراء.

- النائب عبد الرحيم جاسم محمد المطلك:-

نأمل بهذه الحكومة خيراً لرفع الحيف عن الفلاحين، وخصوصاً هذه الحكومة لديها الاموال الكافية، بعض الدول ليس لديها أنهر ولا مياه جوفية وتصدر الحنطة والشعير وكل المحاصيل الزراعية، فإذا أردنا أن يكون إكتفاء ذاتي يجب أن نشغل مشروع ري الجزيرة الشمالي في منطقة ربيعة في الموصل بمراحله الاولى روالثانية والثالثة وهذا لمصلحة البلد، وكذلك العمل على إنجاز مشروع ري الجزيرة الجنوبي الذي يشمل مناطق البعاج والحضر وتل عبطة والقيروان ومناطق غرب نينوى، وهناك الرديف الحقيقي للأنهر مشاريع حفر الآبار المياه الجوفية وخصوصاً أصحاب المرشات، ولا يوجد دعم حقيقي توزيع حقيقي للمرشات ولا يتم إعطاهم نفط لتشغيلها للآبار والمرشات أثناء الموسم الفلاح يُحارَب بطريقة قوية جداً وخصوصاً أصحاب الآبار، وهناك هجرة من المناطق الغريبة، مجمع سكني يحتوي على (٢٠٠٠) دار الآن يوجد فيه (٧٠) دار مسكونة وقرية فيها (٥٠٠) دار فقط (١٠) دور مسكونة، هذه تحتاج وقفة حقيقية من الحكومة ووقفة حقيقية من قبل مجلس النواب، هناك الثروة الحيوانية وهي مهمة جداً في هذا البلد، والثروة محاربة تماماً ولا يتم اعطائهم الأعلاف وحتى السيطرات تبتزهم والجهات الحكومية لا تساعدهم، بالتالي توفير الأعلاف لهذه الثروة قد ينقذها، أنا أقول الحلول هي حفر الآبار في هذه المجمعات السكنية والقرى لكي يستقروا وتمنع الهجرة.

ثانياً: فتح القروض وتوزيع المرشات والآليات الزراعية في نينوى والمناطق التي ذكرناها، بناء السدود على الوديان وهذا شيء مهم جداً، يتساوى المضمون وغير المضمون في العملية، المفروض الغير مضمون يتم الإهتمام به أكثر أعفاء

الفلاحين من قروض المعدات الزراعية، قبل عام ٢٠٠٣ وبعد عام ٢٠٠٣، قبل عام ٢٠٠٣ المواطن مديون بمبلغ (٧٥٠) ألف أو مليون الآن يمنع من السفر، السيد وزير الزراعة هذا الأمر مهم جداً ونريد مطالعة حقيقية في مجلس الوزراء خلال عام ٢٠١٤ وقبل ٢٠٠٣.

- النائب مصطفى خليل نصيف الكرعاوي:-

بخصوص ما تم طرحه من قبل السادة الوزراء لمشاكل المياه والزراعة، انا لديَ وجهة نظر بإعتباري عضو لجنة مالية نتمى من السادة النواب المساعدة في تمريرها في الموازنة القادمة، حقيقةً هذا الموضوه لم يتم معالجته في قانون الأمن الغذائي حيث إن شحة المياه الموجودة والتي أثرها على المواطن بعدم توفير مياه الشرب وعدم توفير مساحات مزروعة كافية أدى إلى نزوح المزارعين من أراضيهم إلى مركز المدينة بالتالي أصبحوا من مواطنين منتجين إلى مواطنين مستهلكين يبحثون عن فرص العمل في مراكز المدن ويبحثون عن الرواتب وعن الوظائف، أعتمادنا على الإستيراد وتبقى أراضينا غير قابلة للزراعة كل هذه المشاكل نعني منها بوجود شحة مياه عالمية هناك حلول على المدى البعيد التي تحتاج تدخل سياسي وموقف دولي حتى نستطيع معالجته، وهناك موضوع على المدى القريب ممكن، السادة الوزراء يضمنوا في الموازنة القادمة بإعتبار الوزارتين عملهم متلازم، لكي نزيد المساحات المزروعة في ظل وجود المشتاكل المائية الحالية يجب أن يتم إدارج مشاريع تقنين إستخدام المياه من خلال القنوات المغلقة نقل المياه عن طريق القنوات المغلقة، المشاريع الإستراتيجية التي تخص نقل عن طريق القنوات المغلقة لتحقيق قضيتين:

١. منع الهدر في المياه من خلال التسرب والتبخر.
٢. منع التجاوزات التي قد تحصل.

السيد وزير الموارد المائية يؤيدني في هذا المقترح لأنني سمعت منه هذا المقترح.

الموضوع الثاني: إستخدام الطرق الحديثة في الرش في الزراعة لزيادة المساحات المزروعة بنفس الحصة المائية المتوفرة في السنوات السابقة، هذه الطرقتين مهمتان نحتاجها في الموازنة القادمة وأتمنى من السادة النواب دعمهم، ولا ندعم التجارة فقط ونبقى نستورد ونترك الزراعة والتنمية المستدامة داخل البلد.

الموضوع الأخير: يجب إستضافة رئيس الوزراء لمعرفة إجراءاتهم المتخذة كحكومة جديدة بخصوص توفير المياه.

- النائبة رقية رحيم محسن النوري:-

ذكر بعض السادة النواب تفعيل المعاهدات وهذا يأخذ وقت طويل ونحن الآن في أزمة، نقترح موضوع حفر الآبار الإرتوازية للإستفادة من المياه الجوفية على الحدود التركية والايرانية والسورية بالقرب من مصبات الأنهر الرئيسية بعدد (٥) ألاف بئر رغم الكلفة لكن بحاجة ماسة إلى المياه وكذلك نقترح وندعو وزارة الموارد المائية بالتعاون مع القوات المسلحة بكل صنوفها للإستفادة منها في هذا المشروع لغرض السرعة، قد يقول البعض إن المياه غير عذبة، لذا نطالب وزارة الموارد المائية بإجراء مسوحات كاملة للأراضي العراقية ولمعرفة نوع المياه، يوجد جهاز الماني المنشأ بسعر (٥٠) ألف دولار نستطيع من خلاله الفحص على أعماق مختلفة ومسوحات سهلة جداً فرق تتحرك في العراق ومناطق مختلفة تفحص نوعية المياه لكي يتم الحفر، وإذا يذكر الخزين الإستراتيجي أنا أراها كذبة أنطلت علينا من قبل الدول المجاورة والآن الدول مستفادة وجعلتنا سوق مفتوحة، يحتاج حملة أشبه بحملة مقاومة داعش لمعالجة شحة المياه، بإعتبارنا نعاني شحة مياه غير مسبوقة فلنعتبرها حرب ونخوضها في هذا المجال، بحر المياه الجوفية مشترك بين الجارة أيران وتركيا وسوريا هذا سوف يحرج الدول، فسوف يضطرون لأعطائنا قبل أن نفكر ونسحب الخزين الإستراتيجي، هنا سوف نضغط أما أعطائنا حصتنا أو نتجه بهذا الخيار.

- النائبة خديجة وادي ميزر الجابري:-

تتولى وزارة الزراعة والموارد المائية رسم سياسة الحكومة لدعم الفلاحين وزيادة الإنتاج وتوفير الإحتياجات المهمة من الأسمدة الكيمياوية والأعلاف وتطوير وزيادة المصادر المائية والقنوات المائية، بالنسبة لمصادر الموارد المائية إن الخطة الزراعية لمحافظة المثنى بلغت أرقام مخجلة جداً بسبب شحة المياه حيث إن هناك (٥١٠) ألف دونم من

الأراضي الصالحة للزراعة ولكن المسموح زراعتها فقط (٣٦) ألف دونم بسبب شحة المياه، ما هي معالجات وزارة الموارد المائية لشحة المياه في وسط وجنوب العراق بشكل عام ومحافظة المثنى بشكل خاص وهي الأكثر تضرراً بشحة المياه.

ثانياً: بسبب شحة المياه تقوم مديرية الموارد المائية بعمل جدول مراشنة على عمود نهر الفرات ثلاثة أيام للجانب الأيمن وثلاثة أيام للجانب الأيسر، ويكون يوم الثلاثاء إطفاء عام لكافة المضخات، أرجو من معاليكم إستثناء المضخات التي تغذي إسالات محافظة المثنى من يوم الإطفاء.

ثالثاً: تقوم مديرية الموارد المائية بإجراءات مشددة وذلك بتشغيل مضخة واحدة من كل موقع ضخ في أغلب مواقع المحافظة مما يؤدي إلى عدم وصول المياه للإستخدام المنزلي، كون أغلب المشاريع معدلة اطوالها مع فروع القناة الرئيسية (٣٥) كم٢ وعند مراجعة الدائرة المختصة بالحصة المقررة البالغة (٢٠) م٣ نرجو من وزارة الموارد المائية الإهتمام بمحافظة المثنى وزيادة الحصة (٣) م٣ لكي تكون (٢٣) م٣، أغلب الفلاحين قاموا بحفر آبار في المحافظة لكن تم تبلغيهم بالتكييف القانوني بحيث حالياً وضعهم متجاوزين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

قدميها مكتوبة، إستراحة عشر دقائق.

رفعت للإستراحة الساعة ٢:٥٥ بعد الظهر.

- النائبة آفين سليم نوري سليم:-

قانون وتخطيط المنظم، أغلب هذهِ المشاكل تتحمل مسؤوليتها وزارة الزراعة والتخطيط لعدم وضع استراتيجية معينة لمدة سنة أو سنتين في المستقبل، وأخيراً نتمنى من السادة الوزراء كذلكَ السادة النواب زيارة هذهِ المناطق.

- النائب محمد كريم عبد الحسين البلداوي:-

طبعاً لفتَ إنتباهي ما تفضلَ بهِ السيد وزير الموارد المائية من خطورة الوضع المائي وبالذات الخزين المائي الاستراتيجي للبلد، لا سيما معَ الإطلاقات المائية اليوم الإنخفاض، السؤال الذي يُطرح كم هو الخزين الاستراتيجي الموجود لدينا في السدود والبحيرات التي تُغذي نهري دجلة والفرات، وكم يكفي هذا الخزين من فترة إذا ما بقى الوضع المائي إلى ما هو عليه وهل أن البلد فعلاً متوجه إلى جفاف في هذهِ الموارد.

ثانياً: ما هي الخطة التي أعدتها الوزارة في عملية استثمار الموارد المائية بأشكالها الموارد المائية السطحية الموارد المائية الجوفية وكذلكَ أيضاً المياه الأمدادية مثل الأمطار والسيول التي تدخل إلى البلد واستثمارها بشكل صحيح، أنا أدعو إلى إعتماد خطة الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي تشترك فيه جميع الجهات القطاعية وزارة الموا رد المائية ووزارة الزراعة ووزارة البيئة، المشكلة التي تواجه اليوم البلد ليس فقط اليوم مشكلة هذه المصادر ومواردها وإدارتها بقدر أيضاً موجود مصادر للتلوث، وكذلك للأخ السيد وزير الزراعة هل اليوم يمكن الإستفادة ن المياه الجوفية في معالجة الخطة الزراعية وتنميتها، كذلك اليوم المطلوب من وزارة الزراعة خطة متكاملة في مجال الإدارة التكاملية لمواردها في ما يتعلق الخطط الاستراتيجية التي تُعنى بالحقول، حقول الأسماك الموارد، الثروات، الدواجن، والبيض، وغيرها وأيضاً حماية المنتج وكذلكَ اليوم حماية الفلاح، السيد الوزير، السيد رئيس المجلس اليوم الفلاح أينَ يذهب إذا أنا منعت عنه الماء وقللت وقممت الخطة الزراعية هل هي دعوة لهجرة الفلاح من الريف إلى المدينة، أو إلى غيرهِ لا بد من إيجاد فرصة عمل لهذا الفلاح.

- النائب محمود خلف علي العبيدي:-

الموقف صعب وخطير جداً، دول الجوار قد تسببت بهذهِ الشحة المائية الخطيرة ، تركيا قللت الحصص المائية لنهر دجلة والفرات وإيران غيرت مسار الروافد المائية التي تصب على الأراضي العراقية، كنت أتمنى من معالي وزير الموارد المائية أن يذكر ذلك في مقدمته وكلتا الدولتين لها مصالح اقتصادية مع العراق تقدر بمليارات الدولارات ولم يتم بناء سدً

واحدً منذُ (١٨) عام، سيادة الرئيس قضاء المحمودية هو القضاء الوحيد الذي يقع بين نهر دجلة والفرات، وهذهِ الشحة قد تسببت بهجرة الكثير من العوائل من الريف إلى المدينة هناكَ مشاريع موجودة في ذهابة الدراسات والتصانيف وزارة الموارد المائية، أتمنى من معالي الوزير أن يرسل في طلبها ولا بد من تعاون السادة المحافظين مع وزارة الموارد المائية في إنشاء مشاريع مستقبلية في كافة أرجاء العراق، أما وزارة الزراعة ليس لديها أي إجراءات في إزالة بحيرات الأسماك الغير مجازة رسمياً، هذهِ البحيرات قد تسببت بهدر كميات كبيرة من المياه مما أثر على الأراضي الزراعية في جنوب بغداد، هناكَ موقف مهم لا بد أن أُحيط المجلس بها هناكَ أكثر من (٣٥٠٠) دونم في جنوب بغداد يتم ضمها إلى حدود البلدية بدون موافقة وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية، هذهِ الأراضي مستحصلة إستحصالً زراعياً كاملاً وسوفَ يتم ضمها إلى حدود بلدية المحمودية والنواحي التابعة لها، لذلك لا بد من وزارة الزراعة إصدار أمر وزاري بتجديد العقود الزراعية للفلاحين، لأن تم وضع اشارة الحجز عليها في دائرة التسجيل العقاري في المحمودية، عدم تجريف الأراضي الزراعية في جنوب بغداد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تابع هذا الموضوع معَ الوزارة وأعلمنا.

- النائب محمود خلف علي العبيدي:-

عدم تجريف الأراضي الزراعية في جنوب بغداد والمجمعات السكنية للإستثمار الذي تجوبه الكثير من الفساد.

- النائبة دنيا عبد الجبار علي الشمري:-

نحنُ في منطقة جنوب بابل وهي من النواحي الكبيرة في العراق، ويوجد فيها مناطق زراعية كبيرة واعتمادهم الكلي على الزراعة مما أدى بهم الهجرة من الريف إلى المدينة أو معامل الطابوق وهذا يؤدي إلى زيادة الجهل، ونحن اليوم في أواخر عام ٢٠٢٢، السؤال الأول إلى وزير الموارد المائية، ما هي المبادرات والإجراءات التي قامت فيها الوزارة، هل زرتم السفارة التركية والإيرانية للتباحث بهذا الموضوع وما هي الحلول التي تطرقتم بها في بداية حديثكم من أرقام نريد ونطالب حلول ولو جزئية لتوطين الفلاحين، علماً إنَ الزراعة تعتبر أحد موارد العراق من المحاصيل الزراعية، ونتمنى أن يكون حفر الأبار ليسَ فقط للشرب وإنما للزراعة أيضاً، أما وزارة الزراعة نطلب منهم حقوق الفلاحين وتعويضهم كما كان في مادة الشلب في ٥٠% لكن تُعطى هذهِ الحقوق لصاحب الأرض على كمية الكيمياوي المصروف له على مساحته وليسَ للتجار الذينَ قاموا بتوريد مادة الذرة في العام الماضي إلى السايلو، لأنَ هذا يؤدي إلى دعم التجار وليسَ إلى دعم الفلاحين، ونطلب من وزارة الزراعة أيضاً بدعم مادة الكيمياوي التي توزع للفلاحين وهناكَ مساحات كبيرة من البساتين التي تعرضت بسبب قلة الموارد المائية إلى التلف، علماً أنض كلنا يعرف على مدة طويلة حتى تُعطي ثمارها فهذا التلف الكبير في هذهِ الموارد الزراعية، نتمنى أن تكون هناكَ أليات في نقل المياه وتوفير أليات للفلاحين حتى نساهم في دعم هذه البساتين

- النائب بهاء الدين نور محمد:-

سيدي الرئيس تعلم محافظة ميسان من المحافظات الزراعية وكذلك تمتلك أهوار، لكن مع شديد الأسف نحن في الـ ٢٠١٨ حدثت فيضانات لدينا وسيول جاءت من الجارة ايران لكن مع شديد الاسف لم تعوض وقريناها حقيقة في موازنة ٢٠١٩ وراجعنا طبعاً وزارة التخطيط و وزارة الزراعة و وزارة المالية، الامانة العامة لمجلس الوزراء، لكن هذا الملف ضاع الى حد هذه اللحظة لا نعلم أين الملف هذا ملف التعويضات، ضاع بين المحافظة و وزارة الزراعة وبين الامانة العامة لمجلس الوزراء، فأعتقد اليوم نستغل ما دام موجود السيد وزير الزراعة، يوضح لنا، لكي أهلنا في محافظاتنا كذلك يعلمون هذا الملف أين يعني؟ في وقتها المحافظة أصبحت محافظة منكوبة، معالي الوزير نطلب توضيح في هذا الموضوع، اضافة الى هذا نحن نطلب زيادة الحصة الزراعية للمحافظة، يعني اليوم الحصة الزراعية أصبحت (٢٥%) وهذا حقيقة كـ محافظة زراعية وتمتلك اراضي زراعية كبيرة، ونسبة الفلاحين عالية جداً تكون جداً في المحافظة، هذا حقيقة أيضاً يعود بالضرر على أبناء المحافظة، وكذلك بالنسبة للموارد المائية، الموارد المائية نحن لا نعلم الخطة،

خطة الموارد المائية لهذه المحافظة، يعني نحن في أيام الفيضانات يلقون ماء على محافظة ميسان وأنتم تصرفوا بأنفسكم، في ايام الجفاف لا تعطى بحجة دفع اللسان الملحي لمحافظة البصرة، وهو هذا سيادة الرئيس لأقول لك شيء دفع اللسان الملحي في محافظة البصرة هذه بدعة وكذلك غير صحيحة ويجب على وزارة الموارد المائية أن تضع خطة مسؤولة لوضع سد لأنه جميع المياه التي لدينا التي تمر في محافظاتنا تذهب في اتجاه البصرة وغير دافعة أي لسان ملحي وبإمكانك أن تشكل لجنة الآن وتخرج على، لتشكل لجنة من مجلس النواب ومن وزارة الموارد المائية وتذهب الى محافظة البصرة وتشاهد ما هي هذه المياه التي تنزل، تذهب الى البحر بحجة دفع اللسان الملحي، هذه الحقيقة سيادة الرئيس يجب أن تكون هنالك خطة حقيقية، اضافة الى هذا نحن حصصنا المائية، نحن كمحافظات زراعية ومحافظات كذلك منتجة للنفط، اليوم نحن النفط الذي تنتجه محافظة ميسان تحتاج مياه، نعمل على جلب مياه من البحر ومن مكانات أخرى، بالتالي يجب أن تخصص حصة مائية أكثر لمحافظة ميسان وكذلك المحافظات الزراعية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

معالي الوزير بعد أن تكتمل المداخلات تعودون تعقبون على مداخلات السيدات والسادة النواب.

- النائبة زليخة الياس قلي:-

لا يخفى على سيادتكم مدى اهمية محافظة نينوى عامةً وقضاء تلعفر خاصةً منطقة الجزيرة التابعة للقضاء والتي تمتد من غرب نينوى وصولاً الى محافظتي صلاح الدين والانبار، وانها تعتبر من أكثر مناطق العراق اعتماداً على الزراعة، متمثلاً بسلة خبز العراق، بالتالي نطالب من معالي وزير الموارد المائية تفعيل وانشاء مشروع ري الجزيرة الجنوبي لخدمة العراق عامةً ولأهلنا الذين يزاولون الزراعة والفلاحة في تلعفر وفي غرب نينوى، كذلك نطالب من معالي الوزير بدعم الفلاحين في المنطقة من خلال تجهيزهم بالبذور والاسمدة والموافقة على حفر الابار الارتوازية، وأيضاً نطالب بالاهتمام بالثروة الحيوانية في المنطقة من خلال دعم مربي الحيوانات بتزويدهم بالأعلاف ومكافحة الامراض التي تتعرض لها.

- النائب شوان محمد رستم:-

نحن في مجلس النواب هذا وبالتعاون مع مجلس الوزراء، الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان يمكننا بسهولة ضمان الامن المائي الى مستوى جيد جداً الى كل العراق، كما تعلم تتساقط كمية لا بأس بها من الامطار في كردستان كل العام في الفصول الثلاثة (الخريف، الشتاء، الربيع) وموقع كردستان الجغرافي مناسب جداً لبناء السدود الاستراتيجية الكبيرة، وبهذه الطريقة يمكننا جعل البلاد تمتلك مواردها المائية الخاصة وتخفض من ضغط ايران وتركيا على أمن العراق المائي وانكم في غنى عنهم وهذا يتطلب ارادة وطنية و ولاء، لكي نقرر مستقبل مياه البلاد نحتاج الى ارادة وطنية مخلصة.

- النائب موفق حسين قادر كريم:-

مداخلتي موجهة إلى معالي وزير الموارد المائية في ما يتعلق بسد دربن يخان معالي الوزير كما تعلمون هناك خصوصية لهذا السد الآن أكثر من (٨٠%) من مياه المخزونة تستفاد منه المناطق الوسطى والجنوبية وبما أن عمر السد تجاوز (٦٠) عام ويحتاج سنوياً إلى صيانة مستمر خصوصاً في هذه المرحلة التي تواجه المشاكل حقيقية وخطير والمتمثل بزلاقات الأرضية وهذا حسب تقرير الخبراء والمستشارين الذين زاروا السد وحسب المسؤولين في السد الكلفة التقديرية التي يحتاجه السد للصيانة والتي تم رفع تقرير مسبق بشأنه إلى وزارة الموارد المائية تبلغ مليارين دينار لذا نرجو من معاليك الإسراع بالاتجاه الاتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة لصيانة السد.

- النائب باسم نغيمش جليف زغير:-

من بداية الدورة النيابية الحالية تقريباً نحن نتكلم عن شحة المياه وأضرارها ومشاكلها وانعكاسه على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي ولكن للأسف إلى حد الآن لم نجد حلول واقعية على أرض الواقع السيد الرئيس ملف المياه ملف وطني يتعلق بالأمن القومي لذلك نطالب بأن يكون هناك موقف سياسي وحكومي موحد نحتاج إلى تحرك أيضاً على مستوى الرئاسات الثلاث وكذلك نحتاج أن يكون ضغط باستخدام الملف الاقتصادي على دول المنبع أيضاً يجب أن

تعطى أولوية لهذا الملف ملف الزراعة والموارد المائية في الموازنة القادمة للحكومة وكذلك يجب أن تأخذ بعض المحافظات التي لها خصوصية بنظر الاعتبار محافظة واسط سنوياً تنتج وتسوق ثلث الإنتاج من الحنطة إلى البلد الحقيقة نحن الآن حائرين في توفير المياه الصالحة للشرب في بعض المناطق المحافظة تدفع ثمن وضريبة وجود سدت الكوت تقاسم المياه لذلك طالبنا بتشكيل لجنة الوقوف على وبشكل عادل بين المحافظات المتقاسمة أيضاً السيد الرئيس موضوع حفر الإبار وقرار أيقاف حفر الإبار في مناطق سهل الرسوبي نطالب أيضاً بإلغاء هذا القرار حتى يتمكن بعض المناطق والقرى النائية ليجاد حل لها في مسألة المياه الصالحة للشرب، السيد الرئيس المستلزمات الزراعية السماد الوقود الماء دول المجاورة قطعة المستلزمات الأخرى كالسماد والوقود هم دول الجوار قطعته.

- النائب جواد عويز زكاط ظاهر:-

الحقيقة أذا يسمح لنا السيد الرئيس يوجد عندي مداخلتين السيد وزير الزراعة والسيد وزير الموارد المائية يعني أحتاج من الوقت.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيد النائب مراعاة للوقت يوجد عندنا أكثر من (٥٠ الى٥٥) نائب.

- النائب جواد عويز زكاط ظاهر:-

مداخلة إلى السيد وزير الموارد المائية الشعب العراقي في خطر بسبب شحة المياه كون (٩٠%) من المياه تأتي من المنبع تركيا وايران وأن مناسيب المياه انخفضت بصورة مخيفة وأصبحت تشكل خطراً حقيقياً على حياة المواطنين ومستقبل الأجيال تركيا قطعت (٨٠%) من حصة العراق وايران قطعة جميع الأنهار التي تصب للعراق وفي حالة عدم الاستجابة هذه الدول استمرارها بعدم بالجلوس على طاولة المفاوضات على مجلس النواب الموقر سن قانون تجريم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول التي قطعة المياه السيد الرئيس يمتلك العراق من المياه السطحية داخل العراق والمتكونة داخل العراق والمياه الجوفية بحدود (٧١) مليار متر مكعب والاستهلاك الزراعي والصناعي والتخر حسب التقديرات أقل من (٧١) مليار متر مكعب علماً أن أرض العراق منخفضة مقارن بدول الجوار لذلك نحتاج إلى تنظيم الموارد المائية والحفاظ عليها، يعني سوف نتحول إلى السيد وزير الزراعة اذا تسمح لنا عدم تجهيز المزارعين والفلاحين بالأسمدة حسب الجرعة السمديه العلمية وكذلك بالنسبة للمبيدات زادة من تكاليف الإنتاج والتضرر بالفلاح، تسعيرة المحاصيل الزراعية مثل الحنطة والشعير والشلب لا تتناسب مع تكاليف الإنتاج وعندم الأخذ بنظر الاعتبار ارتفاع الأسعار بسبب سعر صرف الدولار، ارتفاع أسعار الأعلاف واللقاحات بالنسبة لقطاع الثروة الحيوانية أثر سلباً على عدد من المشاريع وتوقفها من ما له من تهديد على الأمن الغذائي وكذلك أثر تأثير كبيراً على المربين وقلت الأمطار وارتفاع أسعار الأعلاف، توقف القروض المبادرة الزراعية.

- النائب دارا حمه أحمد حسن:-

كما تعرف أن العراق أرضه خصبة وهي من أحسن الأراضي الزراعية وملائمة للزراعة جميع نعرف أن قلت الأمطار والسيول هي السبب ولكن أولوية الحكومة هي خدمة الشعب وتحسين مستوى المعيشي مع الأسف الشديد في بلدنا وأرضنا الخصبة لا أننا نستورد الكثير من احتياجاتنا من المواد الغذائية والفواكه من الخارج يجب علينا مساندة ودعم الفلاحين والعمال والتخطيط من أجل انتعاش الاقتصاد الوطني وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين النوعية والكمية من أجل أيجاد فرص العمل للمواطنين الذين يعانون من البطالة، يجب ان يكون هناك تنسيق وتعاون أكثر بين وزارة الزراعة العراقية ووزارة الزراعية في إقليم كردستان من أجل الانتعاش الاقتصاد الوطني والاكتفاء الذاتي وتسهيل إجراءات لنقل المحاصيل الزراعية بين حكومة الإقليم والمركز.

- النائب داخل راضي علي الحميدي:-

سيادة الرئيس، يعني أنا من منطقة هي الاكثر تضرراً في العراق، من المنطقة الجنوبية ومن محافظة ذي قار ومن قضاء سيد دخيل والاصلاح والجبايش، يعني أنا امس كان لي لقاء مع السيد وزير الموارد المائية ومع تسع رؤساء

وحدات ادارية، يعني نحن منطقتنا الاخوة قسم منهم يطالبون بحصص للزراعة، نحن بالنسبة لنا محافظة ذي قار جنوب المحافظة الذين هم قضاء الاصلاح وسيد دخيل جفت أنهارهم بالكامل وتوقفت مشاريع الاسالة وحتى الابار للأسف الشديد أصبحت شديدة الملوحة يعني، نحن لدينا نهر (آل ابراهيم) للأسف كانت نفوسنا (٢٠) ألف، كان تصريفه (١٠) متر بالثانية، جاءت وزارة الموارد المائية بعد أن أصبحت نفوسنا (٧٠) ألف بطنته وحولته من (١٠) متر الى (٥) متر بالثانية، وقامت بتنفيذه مجموعة فاسدة ونحن حالياً ندفع ثمنه مع الاسف، يعني أتمنى من السيد وزير الموارد المائية يأخذ على عاتقه هذا الموضوع ويعيد التحقيق فيه، أطالب أنا أيضاً بإخراج وإعادة سماد الداب التي توزع بمخازن التجهيزات الزراعية في محافظة ذي قار لأن نحن يكفينا ضرر بيئي واصابات بالسرطان، أيضاً أنا أطالب بتشكيل لجنة عليا للطوارئ السيد رئيس الجلسة أتمنى أن يأخذ المجلس على عاتقه تشكيل لجنة عليا تأخذ على عاتقها تعويض الفلاحين ومربي الجاموس وتسديد ديون الفلاحين والتعويضات وصرف مبالغ المادة (١٤٠) واغاثة كافة المناطق وإعادة التوزيع العادل للحصة المائية، لأنه نحن لاتصلنا، تصلنا مياه البزل، سيدي الرئيس مياه البزل بنهري دجلة والفرات، وأعتقد السيد وزير الموارد هو أبن الوزارة ويعلم هذا.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

السيد وزير الموارد المائية بخصوص يعني أتكلم عن محافظة بابل يعني للأسف نهر الفرات وشط الحلة ممر في محافظة بابل ومحافظة بابل الآن الكثير من العوائل والكثير من الفلاحين الان في هجرة وخاصةً المناطق المحايدة للشارع السريع، وأنتم تعلمون لم تأخذ الحصة المائية الكافية لهذه المحافظة، المطلوب زيادة الحصة المائية لشط الحلة، معالي الوزير جنابكم الكريم تعلم ان هذا شط الحلة لثلاثة محافظات (بابل، الديوانية، السماوة) لكن لا تكفي المياه الآن الموجودة فيه، تم تقليل المياه الموجودة في هذا الشط من (٢٠٠) متر مكعب الى (٩٠أو ٨٠) والآن للأسف اذا أستمر الحال على ما هو عليه الآن سوف يكون هنالك خرق حتى في النسيج الاجتماعي ما بين المحافظات، أتمنى من جنابكم تدارك هذه المهمة اضافةً الى أن هنالك دراسة بخصوص التبطين في الانهار، التبطين درس كانت المياه نسبتها عندما تضخ في شط الحلة هي (٢٠٠) متر مكعب وعلى سبيل المثال جدول بابل، جدول بابل مثال الى الهجرة الجماعية القصرية لهذه العوائل نتيجة التبطين الذي هو دون دراسة حقيقية وهو سبب الآن في هجرة هذه العوائل من هذه الأماكن، أن لم تكن هنالك تدارك الى هذه المسألة الخطيرة حقيقة سوف تكون هنالك ماسات وكارثة في الاقتصاد العراقي.

جنابكم الكريم تطرقتم الى مسألة ان المياه تم تقليلها من تركيا من (٥٠٠) متر مكعب الى (١٩٨) متر مكعب، تعلمون ما هو السبب، السبب يعود الى الاتفاقيات العراقية السابقة المبرمة، وعند متابعة الموضوع مع وزارة الخارجية تبين أن هنالك اتفاقية لا يمكن تركها على سبيل المثال اتفاقية ١٥٩٥ مع الجانب التركي واتفاقية ١٩٦٤ مع الجانب الايراني، لا تسمح للعراق لان هذه الاتفاقيات كانت لغرض الفيضان وليست لغرض التنسيق ما بين البلدين بخصوص أزمة المياه، وخلق هذا الموضوع الآن مازال للأسف يجب اعادة النظر في هذه الاتفاقيات لاسترداد الحقوق المطلوبة للعراق.

السيد وزير الزراعة من بعد أذن السيد الرئيس، السيد وزير الزراعة المحترم نحن تكلمنا عن سرقة القرن والآن سرقة القرن موجودة في البذور التي توزع والمدعومة من قبل وزارة الزراعة للفلاحين، نحن الأن لا نتكلم عن الفلاح هنالك تجار تستلم هذه البذور، جنابكم الكريم تم استلام (٣٥٠) الف طن بما يعادل (٣) مليار دينار وتدعمون هذه المبالغ وتعطون الآن الى الفلاح بشكل مدعوم بـ (٣٦٧) ألف دينار دعم، يعني الفرق ما بين هذين السعرين هم للفلاح، الان التاجر يقوم بسحب هذا المحصول وخزنه ومن ثم تصديره الى الدولة بسبب عدم تعفيره، التعفير الموجود الى هذه البذور (٢٠%) سيادة الرئيس، هذه البذور الآن توزع (٢٠%) وهي مخزونة، تم تصديرها مرة اخرى الدولة وشراءها من جديد وخزنة في هذه الاماكن ولدينا ألة الان موجودة، شركة ما بين النهرين تعتمد هذه الطريقة هي للأسف من قبل وصولات تصدر من الزراعة الى هذه الجهات المعنية وتخزن هذه البذور وتعود من جديد تصدر، نتمنى أن يصدر من اليوم قرار بتعفير كافة البذور الموجودة والخزين الآن الموجود (٣٥٠) الف طن يكفي العراق لمدة سنتين زراعة، سوف يستنفذ في هذا العام اذا تم تعفيره سوف لن يستلمه نهائياً لأنه يصبح غير صالح للتجارة.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

شكراً سيادة النائب لكن هذا الدليل الذي يوجد لديك والوثائق قدمها الى لجنة الزراعة حتى يبدؤون بالمتابعة، قدمها الى لجنة الزراعة.

- النائبة سروة محمد رشيد زنكنة:-

أرحب بمعالي وزير الموارد المائية ومعالي وزير الزراعة، نود أن نبين لكم أن في السنوات الماضية حصل ما حصل نتيجة الجفاف في العراق، كان هو درس لنا و إلى يومنا هذا، لذا نقترح ببناء السدود والخزانات وخزن المياه لكي نستطيع أن نستفاد في وقت شحة المياه، أتكلم عن بلدنا العراق بشكل عام وادارة كرمان الواقعة بين محافظتي السليمانية وديالى جغرافياً، قبل حصلت أضرار جسيمة بسبب شحة المائية المتضررة، المتضرر الوحيد هي محافظة ديالى، أما بالنسبة الى مشاريع اروائية توجد قنوات مشتركة بين الاقليم وديالى لذا يجب تحرك الحكومة المركزية وبالتنسيق مع حكومة الاقليم ودوائر الري، ونود ان نبين لكم أن بناء السدود هي من صلاحيات الحكومة المركزية، معالي الوزير ما هي الخطة المستقبلية للقضاء على أزمة الجفاف في العراق وكم المدة المستغرقة لها؟

خلال السنتين الماضيتين لم يستطيع الفلاحين من جمع محاصيلهم من الحنطة والشعير بسبب الجفاف وعدم الامطار، ما هي خطة وزارة الزراعة للتصدي الى هكذا امور وتعويض الفلاحين المتضررين وزيادة نسبة محاصيل الحنطة والشعير للسنوات القادمة؟ سيدي الوزير ما هي خطتكم لبناء أي سد صغير للاستفادة من ماء الامطار؟ السيد وزير الزراعة ما هي خطتكم لزيادة زرع النخيل وزيادة انتاج التمور؟

- النائب أحمد مجيد متعب الشرماني:-

السيد معالي وزير الزراعة، السيد معالي وزير الموارد المائية، الكوادر المتقدمة في الوزارتين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حتى لا أخذ من وقت جنابكم الكثير أحب أعرض على سيادتكم جملة من النقاط القابلة للتطبيق والتي تخدم وترتقي بالعملية الزراعية وسوف ألخصا في الآتي.

أولاً: احياء معامل الاسمدة الحكومية ومنح التراخيص الاستثمارية للمستثمر في هذا المجال.

ثانياً: اطفاء القروض الممنوحة للمزارعين أو التريث في استحصالها منهم.

ثالثاً: دعم مزارعي المواد العلفية للحفاظ على الثروة الحيوانية ودعم الاعلاف المستوردة وزيادة كمياتها.

رابعاً: تحديد سقف زمني لتعويض المزارعين وبمبالغ مجزية.

خامساً: إلزام الشركات العالمية المتعاقدة مع الشركة العامة للتجهيزات الزراعية بصيانة وادامة المعدات المتعاقد عليها عن طريق كوادر متخصصة تابعة لها وتفعيل عمل الورش العائدة للشركة العامة للتجهيزات الزراعية.

سادساً: إعادة تجهيز المبيدات عن طريق الشركة العامة للتجهيزات الزراعية.

سابعاً: اعادة إحياء المبادرة الزراعية.

ثامناً: اخذ خصوصية كل محافظة بنظر الاعتبار لدى التعاقد مع الشركات العالمية.

تاسعاً: اعادة النظر في ألية تجهيز المستلزمات الزراعية واختزال الروتين فيها.

عاشراً: إعادة النظر في آليات فحص الاسمدة المتعاقد عليها.

الحادي عشر: الغاء عقود الاراضي الزراعية التي مضى عليها أكثر من سنة ولم تستغل للزراعة.

الثانية عشر: مكافأة المزارعين المتميزين عند استحصال مبالغ الايجار.

الثالثة عشر: تفعيل بيع بعض المستلزمات الزراعية بالآجل ودون فوائد.

الرابعة عشر: اعتماد نظام الكتروني مركزي تسيطر فيه الجهات العليا على جميع المستلزمات الداخلة والخارجة من مخازن الشركة العامة للتجهيزات الزراعية.

الخامسة عشر: تفعيل البطاقة الالكترونية لتسليم المزارع من خلالها الاسمدة والمبيدات والبذور والوقود، تضمن آلية شفافة للتجهيز وتمنع التجاوز على المال العام.

السادسة عشر: التركيز على زيادة الاعتماد على تقنيات الري الحديثة ورفع كميات المنظومات المتعاقد عليها بقدر انخفاض المساحات المزروعة.

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

أرغب أن أتحدث في الحقيقة عن قضايا مهمة جداً وهي ماذا تفعل ما تفعله دول الجوار في حقوقنا المائية، امر خطير وأنا أدعوا الى جلسة خاصة تجمع رئاسة الوزراء مع وزارة الخارجية مع وزارة الموارد المائية لبحث هذا الموضوع، هذه الدول ترفض الانضمام الى معاهدة (السنكيا) المنظمة لقضايا المياه العابرة للحدود وهذا يجعلها في خارج أطار المسؤولية الدولية، فتلزم تلك الدول بأن تتحمل مسؤولياتها في هذا الاتجاه، لا بد من وجود منظور سياسي يجمع بين الأمن والتجارة والمياه في مفهوم متكامل حتى نضمن تلك الحقوق، هذه الدول تحتج أحياناً بالهدر، ماذا فعلت وزارة الزراعة والموارد المائية في تقليل هذا الهدر وتقليل أيضاً تدفق هذه المياه باتجاه شط العرب من ثم البحر ومن ثم ضياع هذه الحصة المائية، بالنسبة للزراعة لدينا مشاكل في الحقيقة تتعلق بدعم فلاحي الاقليم الأمر لا يخفى عليكم الى الآن لم يستلموا حقوقهم فيما يتعلق بمستحقات عام ٢٠١٦ و ٢٠١٥ بالرغم من وجود ذلك في قانون الأمن الغذائي وبوجود التخصيصات المالية في وزارة التجارة ولم تصل فقط سنة ٢٠١٤، النقطة الاخيرة وهي بسبب معالجة الغلاء تتساهل الحكومة في قضية السماح في استيراد البضائع الزراعية من الخارج ومن دول الجوار تحديداً وهذا الأمر يتناقض مع دعم المنتج المحلي، وكثيراً ما ناشدنا وزارة الزراعة التي أصبحت الآن مسؤولة عن هذا السماح، بأن تدرس هذا الموضوع في خطة موزونة تفي بمتطلبات دعم المنتج المحلي وتقلل من الاستيراد الذي لا داعي له والذي يضر الاقتصاد الوطني.

- النائب برهان كاظم عبدالله المعموري:-

سيادة الرئيس أعتقد اليوم أن هذا الموضوع هو موضوع مهم وأعتقد أنه يمس بلد في الكامل، وبالتالي نحن لا نريد أن نضيف على ما تحدثوا فيه الاخوان يمكن أغلب الكلام هو تحدثوا فيه بخصوص قضية المياه وقضية الزراعة، أنا أعتقد سيادة الرئيس هي فيها شقين أساسية في الدرجة الاساس هو، اولاً هي قضية سياسية والمفترض أنه يكون هنالك تحرك سياسي من قبل الحكومة وبخصوص وزارة الخارجية لزيادة التفاوضات مع الدول المجاورة للعراق والدول المتشاطئة، هذا جانب، الجانب الثاني هذه قضية فنية سيادة الرئيس وهذه تعتمد على عمل الوزارة اذا كانت وزارة الموارد المائية أو وزارة الزراعة، بالتالي نحن الأن نعيش في ضل الصراحة وضع مزري في أغلب المحافظات وأنا أتحدث لك عن محافظة ديالى في الدرجة الاساس التي هي تعتمد نصف أراضيها أو أكثر على بحيرة حمرين، وبالتالي الآن الجفاف الذي حاصل أدى إلى نزوح بعض المناطق وايضاً الى ترك أكثر من (٦٠%) من اراضي التي كانت تزرع في السنوات السابقة، الآن سيادة الرئيس اعتمادنا على نهر دجلة فقط وبالتالي غياب الاستراتيجية الحقيقية في هذه المحافظة، باعتبار المحافظة تعتمد على (٨٠%) اعتمادها على الزراعة، أنا اعتقد سيادة الرئيس نهر دجلة موجود و بإمكان أنه وزارة الموارد المائية تتخذ بعض الخطوات المهمة من خلال نصب بعض المحطات الضخ عبر الانابيب حتى لا يكون هدر في الماء، بإمكان الوزارة الآن ونحن مقبلين على موازنة بإمكاننا أنه نحن نساعدها وندعمها في سبيل انشاء بعض من المحطات التي هي تنقل المياه السقي أو اذا كانت للشرب من دجلة باتجاه المقدادية وأيضاً مناطق بلد روز ومندلي و قزانيه وغيرها من المناطق التي هي صراحة تعاني الى حد الآن معانات كبيرة ليست فقط في قضية مياه السقي وإنما حتى في مياه الشرب وايضا قضاء بعقوبة، أنا اعتقد سيادة الرئيس هذا موضوع مهم ونتمنى من جنابكم.

- النائب وصفي عاصي حسين العبيدي:-

نرحب بالسادة الوزراء والوفد المرافق ونكبر فيهم هذه المبادرة في حضورهم الى مجلس النواب في بداية عملهم في الكابينة ونتمنى لهم كل التوفيق، الفلاحين والمزارعين في محافظة كركوك والجميع يعلم من الدبس الى الحويجة الى داقوق الى الزاب الى سركلان الى كوبري هذه المناطق يعتاشون على زراعة الحنطة والشعير والذرة الصفراء، وهذه المناطق كانت في السابق تعتبر من أهم المناطق لتصدير البذور، واليوم تعاني هذه المناطق من الحصة المائية القليلة

جداً والتي لا تغطي ربع هذه المساحة من ما أجبر الفلاحين على حفر الابار والاعتماد على المياه الجوفية على حسابهم الخاص وهنا برزت مشكلة الموافقات على حفر الآبار الارتوازية ومنها عدم السماح للفلاح بحفر البئر إلا بجهاز دائرته الآبار الارتوازية في المحافظة، علماً أن هذه الدائرة ليس لها الاجهزة الكافية لتغطية حاجة المنطقة، هذا بالإضافة الى أن سعر حفر البئر الارتوازي في الاجهزة بضعف عن سعره في الحفر بالحفار الاهلي، قلة الدعم من الاسمدة والبذور من الزراعة بحجة عدم وجودها ولكن في الاسواق ممتلئة بهذه المادة ولكن بأسعار خيالية واليوم ظهرت أيضاً مشكلة جديدة هي استلام الذرة الصفراء حيث يتم اعطاء خطة لاستلام (٣٠%) من قسمة المنتج والمتبقي لا يستطيع الفلاح التصرف فيه، كذلك تأخير التعليمات الخاصة بالإعفاء الصادر من مجلس الوزراء بخصوص الديون على الفلاحين، حقيقة هذا أعاق إعفاء الخطة والدعم الى حين تسديد المبلغ، كذلك حرمان الفلاح من حصة زيت الغاز والذي هو يفترض أنه يكون لها متابعة من قبل دوائر الزراعة في المحافظة، لا أُريد ان اطيل الفلاحين والمزارعين في كركوك.

- النائب علاء كامل جبار الركابي:-

التقارير حقيقة تشير الى أمكانية تضاعف عدد السكان الآن نتكلم عن (٤٠) مليون نسمة ونحن في ٢٠٢٢، التقارير تقول في حدود عام ٢٠٥٠ ممكن يتضاعف عدد سكان العراق الى قريب الـ (٨٠) مليون، حالياً التصحر لدينا بنسبة (٣٩%) من مساحة العراق، (٥٤%) معرضة الى خطر فقدانها زراعياً، انا تكلمت عن (٥٤) ولكن الآن معالي السيد الوزير نتكلم عن (٧٠%) نحن نزلنا من (٥) مليون دونم في الموسم الزراعي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ الى (١,٥) مليون دونم فقريب على الثلثين فقدناه، طبعاً مع ازدياد عدد السكان واحتياجاتهم المتنامية وشحت المياه المتوقع أن يكون العجز في وارداتنا يعني في المياه التي ممكن ان نستخدمها بحدود ٢٠٣٥ قريب على (١١) مليار متر، هذا فقط عجز مائي سوف يكون في القريب على ٢٠٣٥، وطبعاً هذا كله الانخفاض مع نفس الوقت سوف يكون لدينا انخفاض في وارداتنا من مبيعات النفط لأن العالم كله متوجه نحو مصادر الطاقة البديلة، هنا اريد ان أسال سؤالين، أولاً هل هنالك حاليا في وزارة الموارد المائية أي مشروع سواءً كان في مرحلة التخطيط أو في مرحلة الانجاز أو التنفيذ ممكن ان نعتمده حتى نواجه هذا الخطر؟ الذي هو ليس أن يهددنا اليوم، يهددنا من هنا الى العشرين أو الثلاثين سنة القادمة.

أيضاً فيما يخص التكيف المناخي هل لدينا أي مشروع في هذا الموضوع؟ فيما يخص السدود ، لدينا سد مكحول، سد مكحول سواء خلال الدورات النيابية الماضية كان المشروع متوقف، سياسة وزارة الموارد المائية حتى للحكومة الماضية كانت السد في مرحلة إلغاء، الآن سوف نعمل في السد ونحن لا توجد لدينا مياه للخزن او سوف نعمل في اتجاه آخر، في الامارات لا توجد لديهم انهار لكن لديهم (١٢٠) سد موجودة في الجبال يسمونها الـ(فلاش فلودز) يعني هي السيول المؤقتة التي تخرج خلال موسم الامطار، كذلك لدينا ناظم (ابو صخير) القريب على المشخاب، الناظم هذا منجز قبل أربع سنوات وأكثر يفترض أنه توجد مجموعة من القنوات المبطنة اربعة، الى حد الآن هذه منجزة قبل سنتين تصاميمها ولكن تفاجأنا أنه مصروف (٥٠) مليار دينار الى حد الان على مشاريع ليس لها علاقة بإنجاز الناظم نفسه.

- النائب فلاح حسن حسين:-

لنكون واقعيين لا تستطيع هذه الحكومة الحالية الموجودة ولا استطاعت الحكومة السابقة أن تضع حد على التدخلات وشحة المياه التي كان سببها هي تركيا وأيران، والظلم طبعاً والحيف الذي وقع صحيح وقع على جميع المحافظات، لكن محافظة ذي قار وقع عليها الحيف الأعظم، نحن كثير من مناطق محافظة ذي قار تهجروا من مناطقهم وتركوا أراضيهم الزراعية وكذلك جفت الاهوار لدينا، كثير منهم تركوا محافظة ذي قار وانتقلوا الى محافظات اخرى مثل كربلاء الذي يطلقون عليها الهجرة الغير شرعية والى محافظة البصرة الذي يطلقون علينا الوافدين وغيرها من هذه التسميات، الصراحة نحن محافظة ذي قار ومواطنينا يعيشون درجة ثانية في بقية المحافظات الذي نطلبه ونريده أن تكون هنالك تعويضات، السيد وزير الموارد المائية هذا السؤال موجه لكم، لا بد أن تضمن فقرة داخل الموازنة تعويضات الى فلاحين محافظة ذي قار.

السيد وزير المالية نحن هذا الفلاح الموجود في محافظة ذي قار، نحن لا يوجد لدينا نفط ولا مدينة دينية حتى يستطيع أن يتوجه الى عمل ثاني، الذي نطلبه منكم ان تكون لديهم تعويضات على هذه الخسائر الموجودة حتى يبيع هذه الأرض الزراعية ويوجد له مكان أو بيت داخل المدينة ويستطيع أن يعيش ويبدأ حياته في المدينة.

- النائب كاظم موسى عطا الفياض:-

السيد وزير الموارد المائية المحترم، طبعاً اعتقد انه شحة المياه الموجودة حالياً في البلاد هي بسبب العشوائية المستخدمة في استخدام هذه الثروة، ومنها طرق الري القديمة الموجودة لدى المزارعين والفلاحين، طبعاً هذه تعالج بتوفير الآليات الحديثة من قبل وزارة الزراعة توفر بأسعار مناسبة تكون بأقساط مريحة حتى يكون الاستهلاك المائي يعني ينزل تقريباً (٢٥-٥٠%)، السعة الخزنية للخزانات في بحيرة الثرثار وبحيرة الرزازة وبحيرة الحبانية يعني هذه الحقيقة مضرتها أكثر من نفعها، يعي أصبحت أدوات للتبخير وليس لخزن المياه بسبب العمق القليل لهذه الخزانات المائية الطبيعية والتي على مدى هذه السنين لم تستطيع وزارة الموارد المائية معالجة هذا الامر، الحقيقة فهي أصبحت تبخر المياه وليست للخزن، السياسة الخارجية تتطلب تدخل والحقيقة يعني هذا فعلاً مشكلة تسبب لنا، يعني لا اتصور الحكومة تستطيع تقطع التبادل التجاري مع أيران او تركيا باعتبار الكثير من السياسيين مستفادين من هذه الامور، اغلبهم تجار لديهم تعامل مع تركيا وايران، نعول على الوطنيين.

- النائبة منال حميد هاشم شرموطي:-

نحتاج الى تدخل الوزارة وبقوة لحل الازمات التي تعاني منها محافظة كربلاء، أولاً تغليف الأنهار التي تمر داخل المدينة القديمة بالأنابيب بسبب مرورها في أراضي سكنية وبطول (٦) كيلو متر، من صدر النهر علماً أن أطوال الأنهار تصل الى (١٧) كيلو متر من ما يجعلها مكب للنفايات، وصعوبة وصول المياه الى ذنائب الجداول، ويعتبر التغليف مهم للحفاظ على وصول الماء للمزارعين، المشكلة سيادة الرئيس الوزير السابق منع تطهير المبازل والجداول، يعني نحن مدينة يؤممها الزوار (٥٠) مليون زائر سنوياً والمواكب على طول الجداول والانهار، ولعدم وجود توعية بيئية تشاهد تصبح مكب للنفايات والوزير يمنع، أنا أتمنى من الوزير الحالي بأن يستثني محافظة كربلاء من تطهير المبازل، وسوف لا نغرمهم لا أموال، لدينا جنود في داخل الصيانات وسوف لن نكلفهم أي مبالغ مالية، أعادة النظر في تصاميم التي نفذ فيها أنهر(أبو زرع) في مركز المدينة و(أبو روية)، المشكلة في التصاميم، التصاميم جعلوا الصدر التابع للنهر التبطين الخاص فيه منخفض والذنائب صارت أعلى بحيث (١٧) ألف دونم جميعها قتلت، من يتحمل، هؤلاء المواطنين الفقراء من يعوضها، فقط أرغب أن أعرف لماذا في هذا الشكل التصاميم؟ يعني نجلب خبراء من الخارج؟

- النائب مهدي تقي اسماعيل:-

سيادة الرئيس الأخوة صح نناقش فعلاً موضوع أزمة المياه، موضوع ازمة المياه أنا أراها أزمة ليست داخلية أزمة خارجية، يحتاج تشكيل لجنة من الاخوة البرلمانيين مع لجنة حكومية مع وزير الخارجية بزيارة أسرع وقت ممكن دول الجوار حتى تحل هذه الازمة، نهددهم في الاقتصاد الذي يمولوننا فيه بأن اذا استمروا على قطع المياه نقاطع معهم الاقتصاد حتى نوصل رسالة أضعف الايمان لهم، موضوع لدينا مع الاخ وزير الري سيفون الدوز قبل سنتين أحيلت لدينا الى حد الآن تنفيذ مباشر من جنابكم لا يوجد أي تنفيذ من الوزير السابق الى حد الآن لم تحصل، تقريباً (٥٠) ألف دونم عليه يعانون من هذا الموضوع.

موضوع الأخ وزير الزراعة، لدينا خطة زراعية في محافظة صلاح الدين كان (١,٠٠٠,٤٠٠) دونم، من لديه هذه الحصة منع هو بالنسبة لصلاح الدين اعتمادها تقريبا (٦٠%) على الزراعة، فأرجوا من زير الزراعة أن يعيد النظر في هذه الخطة أن يعيد لنا هذه الخطة حتى يكون الاخوة الاخرين الذين يعانون يوصلون رسالتهم.

- النائب أحمد صلال عزيز البدري:-

استمعنا الى الاخوة الوزراء واليوم يتطلب تدخل الرئاسات الثلاث في هذا الملف، ملف المياه من خلال الضغط وفق الاطر القانونية، الآن مرة ايقاف التبادل التجاري ما بين تركيا وايران كورقة ضغط أنه بإتجاه معالجة هذا الملف، أما في

ما يخص الحديث مع الاخ وزير الموارد المائية والذي سبق وأن تم زيارته للوزارة، اجراءاتكم بصراحة هي اجراءات تعسفية تجاه الفلاحين والمزارعين، مرة رفع المضخات وهذا موضوع خطر جداً، ومرة الجانب الآخر الذي هو أيضاً مهم قضية البوراشانه التي سبق وأن تحدثنا مع جنابك معالي الوزير، نطالب اهتمامك في محافظة واسط لأنه تعرضت الى ظلم كبير من خلال سياسة الوزير السابق، وهنالك جهات تتدخل للتجاوز على حصص المحافظة، نحن لا نتجاوز على حصص المحافظات بقدر ما نريد ان نأخذ حصتنا التي هي مقررة للمحافظة، فنأمل من جنابكم إعطاء أهمية وعناية الى هذا الامر، الحديث باتجاه الاخ وزير الزراعة، الفلاح مثل ما تعرف اليوم شريحة كبيرة من المزارعين في البلد يتطلبوا الوقوف معهم، اليوم أنت تعلم أنه هذا الجانب هو جانب مهم انه تخفيض الخطة أدى الى هجرة الفلاح والمزارع من الريف الى المدينة، لذلك لا بد ان يشرع قانون يدعم الفلاح، مرة تعويضات مالية بقدر حتى يتمكن.

- النائب كاظم جرو كريم:-

ما طرحه معالي وزير الموارد المائية هي ارقام بيانات بأنه يدخل (٢٠٠) متر مكعب في الثانية ويدفع (٥٠٠) هذا يعني نفاذ (٣٠٠) من الاستراتيجي، وهذه هي أرقام بيانات يستطيع أي أحد أن يتكلم فيها، الحقيقة هي هذه امكانية وزارة الموارد المائية لأن وزارة الموارد المائية وحدها لا تستطيع أن تعمل شيء، يعني مثل شخص يتاجر من رأس المال وأخر شيء يفلس، نحن الآن في جنوب الناصرية (الاهوار، الجبايش، المناطق المجاورة) افلست وهذا الموضوع سوف يسحب الى باقي المناطق، وزارة الموارد المائية بدون الدعم الدولي والتحرك للرئاسات الثلاثة ولا نحن الآن نشاهد شيء، يعني البرلمان يتحرك بوفد الى ايران وتركيا، الحكومة تتحرك تضغط من خلال التجارة، وزارة النفط المفروض يكون هنالك ضغط في هذا الجانب، الجانب الثاني نحن الحقيقة وزارتنا هي الانواء الجوية، توجد انواء جوية يعني توجد موارد مائية، لا توجد امطار يعني لا توجد وزارة موارد مائية، هذا من جانب وزارة الري، جانب وزارة الزراعة يعني موضوع ذكره وزير الزراعة الذي هو التسليف حقيقة هذا موضوع مهم جداً، نحن حالياً الفلاحين.

- النائبة احلام رمضان فتاح:-

سيادة الرئيس بالنسبة الى محافظة نينوى العديد من الاقضية التي تعتبر زراعية بالدرجة الاولى مثلاً قضاء البالغ عدد اراضيها مئات الآلاف من الدونمات الزراعية والتي كانت يوما ما السلة الزراعية للعراق اليوم أصبحت هذه المدينة مجرد يعني اصبحت أخر المدن الزراعية بسبب اهمالها وتردي الخدمات فيها وأولها الماء، حيث أن المشاريع الأروائية تكاد تكون معدومة في هذا القضاء حتى أنه حفر الآبار ممنوعة في هذه المدينة، لا تعطى الموافقات لحفر الآبار حتى للعوائل الفقيرة التي لا يوجد لها أي مصدر لماء المشروع أو ماء الاسالة، اضافةً الى الفلاحين الذين تأتينا مناشداتهم يومياً من قبلهم بخصوص حفر الآبار التي تمنع الادارة التي تمنع موافقة منح حفر الآبار الى هذه المدينة، أضافةً أيضاً هنالك مشكلة السماد الكيمياوي، السماد الكيميائي حصة هذا القضاء نقل الى مركز مدينة الموصل بعد احداث داعش.

- النائب ضرغام صباح عبد المحسن المالكي:-

تكلم الاخوة الزملاء عن مشكلة المياه في باقي المحافظات ونسوا أمر مهم وهو عام ٢٠١٨ مظاهرات محافظة البصرة وحرق المباني وعشرات الشهداء بسبب المياه المالحة وشحة المياه، ناشدنا في وقتنا باقي المحافظات وتكلمنا أنه نحن مقبلين على مشكلة طبيعية سوف تعم على جميع المحافظات وتشهد هذه القاعة استضافة الحكومة كاملتاً برئاسة السيد حيدر العبادي لمناقشة هذا الأمر لكن كانت عاجزة عن وجود حلول ومن بعدها حكومة السيد عادل عبد المهدي أيضاً عجزت وحكومة السيد الكاظمي عجزت، والآن امامنا أبن البصرة السيد وزير الموارد وهو مطلع على هذا الجانب وكنا ننتظر منه حل لهذه المشكلة التي تعم البلد، هذا من جانب، عام ٢٠١٩ حصل العكس أصبحت لدينا وفرة مالية وجاءتنا مياه من ايران ومياه كثيفة وكانت تشكل تهديد على أبار النفط أنه المياه تدخل على آبار النفط، الوزير الاسبق (وزير الموارد) حتى يعالج مشكلة المياه الوفيرة فتح المياه على اراضي المزارعين من ما سبب اتلاف مزارعين في البصرة وذي قار و واسط و ميسان والى حد الآن من دون تعويض او خطة، راجعنا الوزارة السابقة بلغني الوزير أنه توجد لجنة مشكلة بين وزارة الزراعة و وزارة الموارد المائية ولكن هذه أربع سنوات لا يوجد حل، السيد الرئيس الآن اذا

نقول نحن خفضوا الحصة المائية من تركيا بنسبة (٨٠%) لكن عندما نذهب الى تركيا ما هي الحجة الخاصة فيك، يقول لك أنا أرفع الحصة، بالتالي مياهك تذهب تصب في البحر وهذا هدر للمياه، الآن المشكلة مشكلة عالمية وليست مشكلة العراق فقط، لذلك معالي الوزير موجود اذا لا توجد خطة تعالج هدر المياه للبحر سوف لن تكون هنالك أي نتيجة.

- النائبة ديلان غفور صالح زنكنة:-

سؤالي موجه الى السيد وزير الزراعة سؤالي بخصوص مشاريع محطات معالجة مياه الصرف الصحي باعتبار أن المياه المستخرجة من هذه المحطات مياه صالحة للسقي وتستعمل للزراعة، يعني هنالك تقنية تسمى بـ (توربوا فور بايو) وهذه التقنية تستخدم في البلدات المتطورة ولديها براءات اختراع وهي وسيلة فعالة للغاية ومنخفضة التكلفة لتنقية المياه، يعني هنالك العديد من المميزات لهذه التقنية صراحةً، يعني تحتاج الى مساحات قليلة والطاقة الكهربائية قليلة، وتخرج من هذه المحطات مياه صالحة للسقي والزراعة، يعني سؤالي هو هل هنالك برنامج أو خطة معينة من قبل الوزارة لإنشاء محطات المعالجة مياه الصرف الصحي؟

- النائب علي سعدون غلام:-

سؤالي موجه الى السيد وزير الموارد المائية نحن في محافظة نيسان حسب اتصالاتنا اليوم مع مدير الموارد المائية في المحافظة حصة المحافظة (١٧٥) متر مكعب، الذي يصل (١٥٠) متر مكعب وهذه مشكلة أو معضلة مهمة، بالإضافة الى لدينا عقوبة جماعية على شمال محافظة ميسان، سيادة الرئيس هذه مشكلة لا يوجد أحد متطرق لها، عقوبة جماعية على شمال محافظة ميسان، ما هي العقوبة؟ بحجة أنه المضخات لا تعمل مراشنة يقطعون التيار الكهربائي عن كل الارياف في هذه المنطقة، قطع يعطونهم فيز واحد بحيث لا يشتغل سبلت هذا حتى في أيام الصيف الماضي يعني سبلت لا يعمل بسبب أنه مقطوع فيز، وأنا أتصلت عدت اتصالات بالسيد وزير الكهرباء قال أنه هذا توجيه من وزير الموارد المائية السابق، هذا من يقبل معالي الوزير هل تقبل أنه بيتك في أيام الصيف يبقى من دون سبلت وهذا أن هنالك اطفال وأشخاص كبار في العمر ومسنين، فأرجوا معالجة هذا الموضوع معالي الوزير انتبه الى هذا الموضوع وأرجوا أن تدونه جنابك، السؤال الثاني للسيد وزير الزراعة المحترم، سيادة الوزير نحن اليوم في الجنوب محافظة ميسان، محافظة البصرة، الناصرية الموسم يبدأ لدينا ١٠/١٥ اليوم تقريباً التاسع أو العاشر في شهر (١١) والى حد الآن بذور غير موزعين للفلاحين، يعني الفلاح ماذا عمل؟ الموسم قبل شهر بدأ واليوم١١/١٠ والى حد الآن بذور لم تعطوننا، كيف تطلبون دعم للفلاح وكيف تريدون انتج والبذور الى حد الآن غير واصلة للفلاح، ما هو ذنب الفلاح يعني، طبعاً هذه نعاني منها حتى في الاستلام، في استلام البذور أيضاً المخازن التابعة الى شركتكم شركة ما بين النهرين تفتح بعد شهر من ما تبدأ الفلاحين تسوق وهذا أرجوا أن تثبتها لديك وتضع لها حلول.

- النائب أحمد فواز مطلك:-

السيد رئيس الجلسة المحترم نغتنم فرصة وجود السيد وزير الموارد المائية والسيد وزير الزراعة، ولدينا مشكلة في محافظة بابل وادعوا السيد وزير الموارد المائية لمعالجة هذه المشكلة والمعضلة التي طالت طوال فترة وهو تشكيل لجنة فنية لحل مشكلة تبطين جدول بابل وبزيارة رسمية للوقوف على معانات اهالي جدول بابل والذي أثر على المنتوج الزراعي والحيواني طوال أكثر من (٦) سنوات متتالية دون أي نية من قبل وزارة الموارد المائية لحل هذا الموضوع مع وجود أخطاء هندسية واضحة والأثر والضرر على حساب المزارعين والفلاحين الذين يسكنون مناطق جدول بابل واستنجادهم بحل هذه المشكلة طوال الحكومات المتعاقبة ولكن دون جدوى، لذلك آن الأوان لحل هذه المشكلة ورفع الحيف والمعاناة عن أهالي جدول بابل ونحن الان في بداية الموسم الشتوي للمحاصيل الاستراتيجية.

- النائب كريم شكور محمد:-

طبعاً أسباب الشحة المائية تكمن في ثلاثة أسباب أولاً الاسباب الطبيعية والمتمثلة بقلة سقوط الامطار، وكذلك السياسة المائية المتبعة من قبل دول الجوار وما يسمى بدول المنبع، والسبب الثالث هو سوء ادارة الموارد المائية من داخل

العراق وهدر كميات كبيرة من الاموال، هنالك معالجات كثيرة تطرقوا أليها السادة النواب، وإنما النقطة التي أتطرق إليها هو في ملف العامل مع دول المنبع فنرى اجراء ما يلي، بدأ المفاوضات بشكل جدي مع دول المنبع من خلال المختصين الدبلوماسيين والقانونيين وفنيين وليس الاختصار على المفاوضات الفنية فقط، والنقطة الاولى في حال امتناع دول المنبع بالاعتراف بحقوق العراق المائية وعدم التوصل الى نتيجة، يجب على الحكومة العراقية مفاتحة الجمعية العامة للأمم المتحدة وفق مادة (٣٥) اولاً من ميثاق منظمة الامم المتحدة، وكذلك يمكن الامتناع أو قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتبادل التجاري اللازم.

- النائبة أمل عطية عبد الرحيم:-

نتيجة للنقص الحاد في المياه الاهوار الواقعة بنهر الفرات وكذلك جفاف الاهوار التي تتغذى من نهر دجلة لأصبح لدينا في محافظة ذي قار نفوق جميع الثروة الحيوانية وفي الارقام سوف أذكرها، عدد الجاموس الذي نفق في هذه الفترة بلغ (٤٢٣٤) والابقار (٤٢٤) والاغنام (٢٦٢) وهذه الاعداد أيضاً في تزايد الآن بسبب الجفاف، هنالك بعض المقترحات التي نرتئيها أن تعالجها وزارة الزراعة، مفاتحة منظمة الفاو لشمول مربين الجاموس في الاهوار بمادة المولوس العلفي، ثانياً مفاتحة وزارة التجارة بتجهيز مربين الحيوانات بالنخالة، ثالثاً شمول المربين والصيادين بمنح مالية نتيجة خسائرهم الفادحة التي تعتبر هذا المصدر الاساسي لعيشهم، مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض تعويض المتضررين و المربين، إكمال ونصب تشغيل البوابات الهيدروليكية الموجودة في قضاء الجبايش للحد من الهجرة العكسية للمياه، أيضاً نقطة مهمة هي رفع تجاوز المياه

- النائب عبد الامير نجم عبد الله المياحي:-

كثير من النقاط ذكروها الاخوة السادة النواب ولكن أتطرق على بعض المعالجات لمسرى نهر الفرات ودجلة الى محافظة البصرة، بصراحة هنالك تجاوزات الصرف الصحي وتجاوزات نفايات المستشفيات على هذين النهرين بالتالي ترمي بضلالها على أبناء البصرة بالأمراض السرطانية والتلوث البيئي، حوض شط العرب بصراحة يعاني كثير أهالي البصرة لإيجاد حل أما بوضع سد، السيد وزير الموارد المائية أو وضع حل آخر لمنع المد الملحي المتكرر في كل عام، أما بالنسبة للسيد وزير الزراعة هنالك أراضي تم الاستحواذ عليها من قبل البلديات ومن قبل وزارة النفط، كثير من الاراضي الصالحة للزراعة نرتئي أن تكون عقود مؤقتة موسمية للمزارعين في هذه الاراضي التي تقع ضمن القطاعات النفطية لغرض اصلاحها زراعياً.

- النائب نفوذ حسين محمد الموسوي:-

بالنسبة للموارد المائية هنالك ضرورة للتوصل الى اتفاق لتحديد الخطة المائية لكل من العراق ودول الجوار على أسس منصفة وعادلة تقوم على قواعد القانون الدولي، ما هي اجراءات الوزارة في هذا الخصوص؟ أيضاً هنالك سوء ادارة بتشغيل منظومات السدود والخزانات ومنظومات الري الرئيسية على نهري دجلة والفرات فما هي خطة الوزارة لمواجهتها؟ وللنهوض في الواقع الزراعي في العراق يتطلب وجود خطة زراعية متكاملة تنهض في الاقتصاد وتساهم بتوفير بيئة مناسبة للعمل والانتاج، أهم الاعتبارات توفير المكننة الزراعية الحديثة التي تساند الفلاح في استصلاح الاراضي الزراعية وتوفير الاسمدة والبذور بأسعار وكميات مدعومة وتفعيل حماية المنتجات الزراعية المحلية من خلال قانون حماية الانتاج الزراعي، وتوفير شبكات نظامية للمبازل واستعمال طرق الري الحديثة، لذلك يتطلب وضع خطة موضوعية وتوفير أدوات نجاح فاعلة لتنفيذها، هل هنالك تحديات يرجى توضيح ذلك؟ لنتمكن أو لنستطيع نحن كسلطة تشريعية مساندتكم وتذليل تلك التحديات، أما على المستوى المحلي بالنظر لانخفاض مناسيب المياه الجوفية في قضاء عين التمر خاصة والصحراء الغربية عموماً ومن أجل المحافظة على الثروة المائية وتقنينها نقترح اكمال مشاريع الري بالأنابيب.

- النائب محمد راضي سلطان الزيادي:-

سيدي الرئيس يعني واقعاً سؤالي الى الاخوة كان الله في عونهم وزارة الزراعة و وزارة الموارد المائية، أرغب أن أسال كم مستشار لديهم في الوزارة، هؤلاء المستشارين الموجودين في الوزارة ليس لديهم علم ان الازمة المائية سوف تعصف في العراق وأول دولة سوف تتأثر فيها هو العراق من خلال يعني كثيرة من التقارير العالمية، فلا أعلم يعني السيد وزير الموارد المائية وكذلك السيد وزير الزراعة واقعاً المعلومات التي جاءونا فيها معلومات نستطيع أن نحصل عليها من الانترنيت، ليست معلومات أو حلول لهذه القضايا، هذا بلد السواد بلد ما بين النهرين دائما بلد المنبع يقول مشكلتكم هذه لأن الماء الذي نعطيكم إياه يذهب الى البحر لا تستفيدون منه، هذه السنوات التي مرت من عمر وزارة الموارد المائية و وزارة الزراعة، ما هو الذي قدموه؟ ما هو الشيء الذي عملتموه؟ ما هي خططهم التي جاءوا فيها؟ الى مجلس النواب العراقي، كان الله في عون الوزراء الجدد واقعاً، لكن نسأل المدراء العاميين والمستشارين وضعتم خطة جنابكم الكريم، وزارة الزراعة سيدي الرئيس، وزارة الموارد المائية لتقنية أو لتقليل صرف المياه وخصوصاً بالآبار الارتوازية، وقررتم أنه أي مزارع يجب أن يستعمل التقنية والتقنية لم توفرونها وبالأحرى وزارة الزراعة السيد وزير الزراعة دائما يعلنون نحن ندعم الفلاح، تخدعون فيها وزارة الزراعة، يقولون للفلاح نجن جلبنا المرشة بـ (٩٠) مليون وسوف نخفضه الى (٤٥) مليون بينما في الاسواق المحلية يصل الى (٥٠) مليون، فأين دعم الزراعة لهم؟

- النائب علاء صباح مرعي الحيدري:-

نقترح جملة من المقترحات باختصار على السادة الوزراء، الاولى الاعلان عن الفرص الاستثمارية لتحلية مياه البحر في محافظة البصرة، وفقاً لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل والإسراع في حسم موضوع السد في البصرة، النقطة الثانية المهمة إلزام الشركات الاجنبية أعتقد هذه غير موجودة في كل المحافظات، إلزام الشركات الاجنبية السيد معالي وزير الموارد المائية، إلزام الشركات الاجنبية في جولات التراخيص العاملة في محافظة البصرة بضرورة إتخاذ الاجراءات الكفيلة للحد من الاضرار والمخاطر التي تترتب عليها عمليات الاستكشاف والتنقيب والانتاج للنفط والالتزام بالحفاظ على معايير مياه الأنهر من المتلوثات واجراء التفتيش الدوري عليها مع فرض الغرامات المالية على المخالفين للقوانين والتعليمات المتعلقة بالموضوع، الثالثة والاخيرة تكليف وزارة الزراعة للقيام بحملة لزراعة الاشجار بشكل مكثف كحزام مكثف داخل وخارج محافظة البصرة الى جانب إنشاء المناطق والمساحات الخضراء.

- النائب حيدر محمد حبيب:-

حسب البيانات التي استعرضها وزير الموارد المائية حول الاطلاقات المائية من دول المنبع التي هي بين (٥٠٠-٢٩٠) كانت متر مكعب في الثانية وحالياً (١٩٨)، علماً طبعاً أن (٨٥%) أيضاً حسب الاستعراض من تركيا و (١٥%) من ايران، إذاً نحن نواجه ازمة حقيقية وقضية أمن بلد قومي، لذلك ينبغي أن تكون هنالك اجتماع عاجل وسريع للرئاسات الثلاث لخطورة الامر، وفتح حوار عاجل مع تركيا وايران حول حصة العراق المائية، وفي حال لم تكن هنالك استجابة حقيقية فيتوجب على الحكومة بقطع العلاقات التجارية مع هذه الدول لكي يكون عامل ضغط واستحصال أكيد حقوق بلدنا وشعبنا الكريم.

أيضاً بالنسبة موجه هذا الى الأخ وزير الموارد المائية، إنشاء السدود وتبطين الانهر، ما هي سياسة الوزارة في هذا الاتجاه؟

نقطة أخرى حول قضية تخص شريحة في وزارة الموارد المائية التي هي أصحاب الاجازات الاجبارية وأكيد العمل على تضمين استحقاقات مالية لهم من خلال موازنة ٢٠٢٣ لكون كان هنالك خطأ اداري في إعطاءهم أجازه، أيضاً موضوع آخر يخص الزراعة الى وزير الزراعة، الخطة الزراعية لهذا العام متدنية أيضاً رغم أن الخطة الزراعية للعام الماضي (٥٠%) لكن عملياً وصلت تقريباً (٩٠%) لماذا؟ لأن زراعة الموسم الشتوي لا يحتاج الى ريات متعددة، الاسمدة والمبيدات كانت متدنية للعام الماضي، السنة المفروض أفضل لأن لكون وضعنا تخصيصات مالية من خلال قانون

الأمن الغذائي، أيضاً استخدام التقنيات الحديثة مهم جداً، أين هي المرشاة وخطة الوزارة في هذا الاتجاه؟ أيضاً العمل على رفع أسعار الموسم الحالي كدعم الى هذا القطاع المهم.

- النائبة سروة عبد الواحد قادر ابراهيم:-

أنا أتحدث عن موضوعين يتعلق بوزارة الموارد المائية، أولاً يعني بما أنه هذه الحكومة أطلقت على نفسها حكومة الخدمة وبناء واعمار، أرغب أن أعرف بالتحديد وزارة الموارد المائية ما هي الاسباب التي لديها لإيقاف العمل في سد (بيخ ماو) وكما نعلم ان السد أكثر من (٨٠%) من موارده المائية داخلية محلية.

الموضوع الثاني أنا أطالب وزارة الموارد المائية بأن تضع في جدول أعمالها أو في موازنة عام ٢٠٢٣ بناء السدود ومن ضمنها نريد بناء سد (دلكه) في قضاء قلعة درزا وهذا السد جداً مهم بنسبة سواء كان للعراق بشكل عام ولإقليم كردستان، لهذا أرجوا تحديد موازنة الى هذا السد وادراجه ضمن موازنة ٢٠٢٣.

- النائب محمد جاسم الخفاجي:-

حقيقة أنا الاخوة الذين تداخلوا في بداية الأمر كانت مداخلاتهم أنا أتفق مع أغلبها بخصوص الاسمدة والمشاكل المائية وغيرها مشاكل الزراعة، لكن أنا توجد شغلة أرغب أن أتكلم فيها مع السيد وزير الزراعة تخص الاراضي الزراعية، السد وزير الزراعة أتكلم ببساطة جداً الأراضي الزراعية المملوكة الى وزارة الزراعة والمملوكة للدولة تسرق (فرهود في المحافظات) أقولها في هذا المعنى هذا، حقيقة عن طريق مديريات الزراعة، أريد أن أكون منصف أغلب مديريات الزراعة بعنوانين براقة، استثمار، بناء مجمع، غير هذا، كذا، فأرجوا الالتفات الى هذا الموضوع الخطير، نعم الموضوع فيه جزء قانوني لنقول نتيجة نقل الصلاحيات بموجب المادة (٤٥) من قانون المحافظات، ولكن هذا الموضوع حصل فيه أمر حقيقة غير طيب وأمر مبالغ فيه، أراضي الدولة يتم التفريط فيها بدواعي غير حقيقية فأرجوا الالتفاتة الى هذا الموضوع دكتور، وفتح هذا الملف وتقييم مديريات الزراعة في المحافظات، كإدارة، كموظفين، غيرها، لأنه المديرية يعني الاشخاص المنتفعين والفاسدين قريب يكون على المديرية فبإمكانه أن يؤثر بمال أو بتهديد أو بغيره، عندما تكون القضية مركزية بيد الوزارة الموضوع مختلف تماماً، الآن صح الموضوع يتطلب تعديل قانون وكذا، ولكن نحن حاضرين كمجلس نواب أنا متأكد.

- النائب عدي عواد كاظم:-

سؤالي إلى السيد وزير الموارد المائية يعني وزارة الموارد المالية ظلمت أهالي البصرة وتجاوزت على أهالي البصرة وهو أكيد من البصرة لكن السادة المسؤولين في وزارة الموارد المائية يعلمون أن البصرة إلى حد الان ماء صالح للاستخدام البشري لا يوجد يعني السباحة والأمور الأخرى لا توجد وأنت من البصرة وتعلم وذلك أعتقد أن الاجتماعات والجلسات والنقاشات يجب أن يكون هناك حلول سريعة لمحافظة البصرة وأن الوضع سوف ينهار والبصرة هي أساس بناء الاقتصاد العراقي وأنت تعرف خرجت الناس إلى الشوارع بعد ذلك لا احد يمكن السيطرة عليها لذلك أنا أعتقد يجب أن يكون هناك حلول وحلول سريعة جداً في مسألة المياه في محافظة البصرة أما موضوع الزراعة نحن نسينا النخيل كل مات والحيوانات كلها ماتت وتعرضت للعمى بسبب الماء المالحة وأنا لا أعرف وزير الزراعة خطة للنخيل وأنقاض هذه الثروة التي تغنى به العراق نحن النخيل نسينا أصبحت كلها بيوت وتم التجاوز على الأراضي أيضاً أعتقد وجود خطة سريعة لمعالجة واحتواء ما تبقى من نخيل العراق هذا أيضاً جزء مهم جداً من خطط من وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة.

- النائب أسامة كريم خلف :-

معالي وزير الموارد المائية نطالبكم بأن تكون هناك برامج جديد وخطط بديلة معالجة شحة المياه الصراحة سياسة الوزارة السابقة كانت خاطئة وهذا الأمر أنعكس سلباً على واقع أغلب المحافظات وخصوصاً محافظات الوسطى والجنوبية، معالي الوزير المحترم محافظة ميسان هي من أكثر المحافظات تضرراً أزمة شحة المياه حيث أدت الأزمة إلى جفاف الأنهر ومناطق الأهوار بالكامل من ما أدى دمار المحاصيل الزراعية وخصوصاً محاصيل الحنطة والشعير وكذلك

الثروة الحيوانية هناك خسارة كبير في عدد الجاموس والأبقار والأسماك وغيرها إضافة إلى ذلك نزوح الألف من العوائل من الأرياف إلى مركز المحافظة وهذا الأمر ينذر بكارثة كبير وخطرة لذا نقترح ما يلي يجب وضع برامج جديد وخطط بديله لنهاء هذه الأزمة لنجعلها الملف الأول والاهم في هذا البلد، ثانياً يجب تعويض المتضررين من أزمة شحة المياه ونقترح أيضاً تشكيل لجنة تفاوضات مع دول الجوار تكون مشتركة بين مجلس الوزراء وكجلس النواب، السيد معالي وزير الزراعة المحترم ملف تعويضات الفلاحين في ميسان عام ٢٠١٨ هذا الملف إلى الآن لم ينفذ ولا يتم تعويض الفلاحين.

- النائبة أخلاص صباح خضر الدليمي:-

سؤالي إلى السيد وزير الموارد المائية حضرتك مبروك منصبك وحضرتك متنصب جديد ما هي خطة حضرتكم بخصوص الاختراقات أو المشاكل التي تحدث اتجاه الأنهار وخاص من تركيا تجاوزات من تركيا وايران على هذه الموارد المائية الأنهار بصورة مختصرة اتكل مالان الدورة السابقة لم نشهد صح السيد الوزير عمل ولكن لم نشهد أي تصرف اتجاه هذا الملف طبعاً أتكلم على الموضوع الثاني أنا نائبة أصبح علية دورتان لم اشهد أي خطة استراتيجية يعني على سبيل المثال من ١٩٨٣ أخر سد أنجز في العراق هل من المعقول نظام سيادي تغير بالكامل واليوم أصبح علينا (٤٠) سنة من ١٩٨٣ إلى حد اليوم لم ينشئ أي سد ما هو السبب هل هو مشاكل سياسية أذا كان الموضوع اختلاف سياسي من قبل الزعماء السياسيين على أنشاء السدود لكي يعرف الشعب العراقي أن التصحر والجفاف وكل هذه الأشياء التي تحدث في العراق نتيجتها اختلاف سياسي وليست مهنية هذا أولاً، سؤالي إلى السيد وزير الزراعة ذكروا زملائي النواب النقص في الدعم وعدم أطلاق سلف الفلاحين وأمور كثير نحن اليوم في نينوى نعاني مشكلتين مشكلة على المستوى الحكومة الاتحادية وهي أن الوزارة لديها بعض المشاكل مع محافظة نينوى لم تجهزها ولا تدعمها وإلى أخرها ولكن لدينا مشكلة أخرى محلية أرجو ان تتدخلون حضراتكم به مشكلتنا في المناطق المادة (١٤٠) لا يوجد أي دعم لهذه الأقضية علماً أن هذه الأقضية تمثل خمسة أقضية من أصل تسعة أقضية في محافظة نينوى لا يوجد لديها أي دعم يعني على سبيل المثال مخمور جهزت الحكومة المحلية (٣٥) كان تجهيزها أعلى مستوى تجهيز من الحنطة والشعير من المحافظة لكن لا يوجد لديها سيلوا واحد يعني كل الاهتمام مهمل في المناطق (١٤٠) إذا كانت هذه المناطق ليست تابعة للحكومة الاتحادية يجب أن تخلي مسؤوليتها أما أذا تابعة إلى الحكومة الاتحادية عليها أن تمارس مهامه وصلاحيتها أتجاه هذه المناطق.

- النائب حسين علي حسن رضا:-

هناك بعض الأمور التي أشرت من خلال عملنا السيد الرئيس هناك بعض الصلاحيات القضائية رفعت من رؤساء الوحدات الإدارية ورؤساء مدراء الدوائر الري في المحافظات الموارد المائية أتمنى من جنابكم السيد الرئيس مع معالي وزير الموارد المائية أعادة هذه الصلاحيات لأنها كلها تجاوزات ولا يستطيعون معاقبة المتجاوز لا بعودة هذه الصلاحيات لهم الأخ معالي وزير الموارد المائية المحترم نسمع كثيراً عن الاستسقاء الصناعي وفرحنا بوجودك باعتبارك خبر في هذه الوزارة حيث أن الكثير من الدول المجاورة سعت كثيراً وقدمة كثيراً بهذا الموضوع منها الأردن ومصر والأمارات وكذلك المشروع قديماً في فرنسا ولاقى نجاح كبير ما هي خطة الوزارة بهذا الموضوع وتمنياتكم خاص الأزمة وشحة المياه العالمية هذه النقطة الأولى، النقطة الثانية تشخيص كبير بالأليات الثقيلة في المحافظات ومادة الوقود وكذلك، الأخ معالي الوزير مشروع استصلاح الحسينية في كربلاء أتمنى من حضرتكم تصل إلى كربلاء تحل هذه المشكلة الكبير حيث نزوح الألف من أبناء هذه المحافظة وهذه المناطق بسبب المشروع استصلاحي الخاطئ وكل الوزراء السابقين لم يجدوا حل لهذا المشروع.

- النائب محمد فاضل جاسم الدليمي:-

ليس عندي أسئلة ولكن أمتلك ملاحظات أود توجهه إلى حضراتكم باختصار باعتباري عضو في لجنة النزاهة النيابية أتأمل بتقديمكم بصورة منتظمة تقارير حول مشاريع وألية سير العمل في الوزارتين إلى اللجنة وأشراكها في الاطلاع

بالتفاصيل كجهة رقابية، ثانياً أنا أسكن أحدى مناطق حزام بغداد وهذه المناطق تنقصها الكثير من الخدمات لذا نتوسم بكم كثيراً لتخصيص وقت ومجهود لزيارتها وللاطلاع على أحولها الزراعية والمناخية والاهتمام بحزام بغداد هو جزء لا يتجزأ من تحسين المناخ والبيئة بصورة عامة، ثالثاً نطالب السيد وزير الزراعة بتوفير طائرات مكافحة الآفات الزراعية وتوفير الأسمدة للمزارعين بسعر مدعوم، رابعاً موضوع تجديد العقود الزراعية في غاية الأهمية يجب على الوزارة تبسيط الإجراءات وقطع الطريق على بعض الجهات بالاستيلاء عليها، خامساً نطالب السيد وزير الموارد المائية بتوفير حصة مائية كافية للبساتين في حزام بغداد لأنها ثروة زراعية لا يستهان به.

- النائب جميل عبد محمود الحديدي:-

نحن اليوم أمام ميلاد وأمل جديد ينتظر شعبنا العراقي بعد ميلاد عسير تشكلت الحكومة واليوم انتم معالي وزير الزراعة ووزير الموارد المائية أحد أركان هذه الحكومة وأحد أهم نهضة العراق اقتصادياً وتأمين الشعب غذائياً، الغذاء لنهضة اقتصادية في قطاع الزراعة ومواردها ونحن في بلد النهرين من الشمال إلى الجنوب بلاد الرافدين، لذا أود أن أوضح بعض النقاط أولها دعم المنتج المحلي للقطاع الزراعي والفلاحين من البذور والأسمدة ودعم قطاع الإنتاج الزراعي الخاص، ووضح الوزارتين أطلاق القروض والسلف من البنوك الزراعية ودعم الثروة الحيوانية في عموم العراق وتوفير العلف المدعوم، والإسراع في أطلاق الخطة الزراعية وتوفير البذور الفلاحين، وأدعو السيد وزير الموارد المائية إلى أعداد دراسة لأنشاء السدود وحصر المياه في عموم العراق وتفعيل مشروع ري الجزيرة في نينوى وخصوصاً على ثلاثة مراحل لان هذا المشروع مهم جداً يشكل اكثر من نصف (٥٠٠) ألف يد عامله ويحيي الكثير من الأراضي الزراعية.

- النائب وليد عبد الحسن عبود السهلاني:-

طبعاً لا يخفى على معاليكم والأخوة الكرام الأزمة كبير جداً طبعاً نوجه عتب كبير جداً على وزارة الموارد المائية للحكومات السابقة بسبب أنه ملفات لم تعالجها بشكل صحيح وبالتالي وصلت الأزمة خانقة، التحديد تحديين تحدي خارجي وتحديد داخلي التحدي الخارجي ملقى على عاتق السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء من خلال الضغط على القنوات الدبلوماسية على تركية من أجل زيادة الإطلاقات المائية هذا الحل الأني يوجد عندنا مشكلة أنية الآن ويوجد عندنا جفاف كبير جداً في الأهوار وجفاف المناطق الجنوبية كما تفضلوا الأخوة النواب نفوق الألف من الحيوانات وهجرة الألف من الناس وبالتالي نحتاج إلى جدية من قبل الحكومة في الحديث مع الجانب التركي الدول المتشاطئه من أجل الإطلاقات المائية، التحدي الداخلي هو يخص وزارة الموارد المائية طبعاً تعلمون أن وزارة الموارد المائية لا زالت تمارس عملية السقي من أكثر من (٥٠) سنة يعني سقي قديم الوضع الحالي أن موضوع السقي وأثارة أولاً مسألة المياه والأنهر المفترض أن تكون الأنهر مغلقة نسبة التبخر بالمياه تصل إلى أكثر من عشرين بالمئة إلى الجانب الثاني أطالب السيد وزير الموارد المائية بتوجيه المحافظات بأن تكون نصب محطات الإسالة على الأنهر دائمة الجريان الآن يوجد عندكم مشكلة كبير جداً أن بعض محطات الإسالة تنصب على أنهر فرعية من ما تجبر الوزارة على تغذي تلك الأنهر وبالتالي يأثر على كمية المياه.

- النائب فيصل حسان سكر النايلي:-

تفضل السادة النواب بالكثير من الملاحظات والمداخلات القيمة والتي الحقيقة تعكس معاناة أبناء شعبنا من الطبقة الفلاحية والمزارعين لما يوجههم صعوبات كبير كون المنفذ الوحيد لقوة عوائلهم هي الزراعة، الحقيقة سياسة وزارة الموارد المائية السابقة سياسة فاشلة وأنا أضم صوتي إلى الأخ الذي السيد النائب الذي طالب جميع المدراء العاميين لان لم يضعوا سياسة مائية صحيحة طيلة هذه السنوات وبالتالي اليوم نحن في مأزق كبير لا سمح الله لم تنزل الأمطار هناك ليس فقط عدم زراعة الأراضي وإنما سوف تكون هناك حقيقة يعني عوائل تترك أراضيها حتى تجد منفذ للماء حتى ربما تكون كارثة لا سمح الله، لذلك الحقيقة بعض المحافظات تضررت بشكل كبير نتمنى من هيأة الرئاسة أن تكون هناك كتب توجه النصاب غير موجود المفروض أن تكون هناك توصيات ترفع إلى الحكومة تكون هناك إجراءات سريعة هذا الموضوع موضوع مهم السيد الرئيس موضوع مهم جداً يتطلب تدخل السيد رئيس الوزراء بأن يكون هناك وفد سريع رفيع

المستوى بالذهاب غلى تركيا وايران لحسم هذا الموضوع واذا لم يتم حسمه المفروض ممثلي الشعب يكون لديهم قرار الصائب والصحيح في الاتجاه أنقاض الشعب هناك تعويضات يعني منحه محافظة الديوانية ومحافظة النجف وهذه المحافظات قوتها الرئيسي هذه الزراعة وهناك تعويضات كان المفروض الحكومة السابقة تعطيها لكن توقف عنها ونطالب السيد رئيس الوزراء طرحها في مجلس الوزراء وصرف هذه المستحقات أيضاً هناك يعني الحصص المائية تطلق نتمنى من السيد وزير الموارد المائية أن تدقق وهناك إجراءات صارمة ضد المحافظ وضد مدير الشعبة المائية أو الموارد المائية في هذه المحافظة أذا سلب حق المحافظات الأخرى كما هو يحصل اليوم في محافظة بابل تسلب حصص المحافظات الديوانية والمثنى وبالتالي يعني نحتاج من السيد وزير ونحمله المسؤولية وعذراً من كلمة نحمله المسؤولية ولكن اليوم هو الرئيس الأعلى لهذه الوزارة أن يحاسب مدير الدائرة في هذه المحافظة وأن يقيم دعوة قضائية على المحافظ أذا أخذ أي حصة من حصص المحافظة.

- النائب علي شداد فارس شهيل:-

السيد معالي وزير الزراعة ما نتمنى حقيقة الأمر أن تتحول وزارة الزراعة من وزارة إرشادية بحثية إلى وزارة إنتاجية وأنا لدي لغة أرقام الصراحة وتقارير أتحدث عن محافظة البصرة هناك الصراحة لدينا مشاكل لدينا حقيقية بسبب النزوح من القطاع النفطي إلى القطاع الزراعي وهذه مشكلة الله يساعدك عليها ونحن مستعدين بالتعاون سوية على هذا الملف، هناك جرودات الصراحة لدية يعني تأكد هناك (٤٠٠) لغة الأرقام تكون حاضرة أمامك هناك معدل المساحات العقود التي تم فسخها بسبب تواجد النفطي (٣٠,٠٠٠) دونم ونصف تقريباً أما المساحات الصالحة للزراعة ضمن الرقعة الجغرافية وإلى حد لن يتم استثمارها من قبل المزارعين بسبب وجود التواجد النفطي تقدر حوالي (٤٦٣,٠٠٠) دونم هذه لم تستثمر من قبل المزارعين ومن قبل وزارة الزراعة بسبب وجود النفط في هذه المنطقة، الصراحة المجموع الكلي الذي تم الاستحواذ علية من قبل وزارة النفط ووضعة يديها على الأراضي الزراعية يصل إلى (٦٨٤,٠٠٠) دونم وهذا مؤشر خطير جداً باندثار الزراعة في محافظة البصرة بسبب تواجد القطع النفط والغاز، نتمنى أن يكون هناك تعاون مشترك ومهم بين وزارة الزراعة ووزارة النفط واطلاق مشروع التعايش الزراعي النفطي البيئي هذه يجب أن تتبنى وزارة الزراعة ونحن في البرلمان العراقي اللجنة المعنية لجنة النفط والغاز مستعدين لهذا الأمر، أيضاً هناك أراضي تخص القطاع الأخر الإسكان سوف أسلم الأوراق إلى معالي وزير الزراعة لكن معالي وزير الموارد المائية الصراحة هناك كتاب صادر من وزارة الزراعة بتوقيع الوزير السابق إلى حضرتكم هذا الكتاب يؤكد على أيفاء التعاقد على قانوني (٣٥) و (٢٤) أتمنى أن يأخذ بنظر الاعتبار هذا الكتاب الآن عطل الكثير من الأراضي الزراعية وسبب لدينا هجرة في الجانب الزراعي، السيد معالي وزير الموارد المائية لا توجد أمامنا حجة الصراحة أبناء محافظة البصرة وأنت أبنها البار ونتمنى أن نكون جادين نحن كنواب ووزارة الموارد المائية في حسم ملف السد أو أنشاء هاوي ساو البدء الصراحة لا أثق بالجهود السياسية أطلاقاً ولا بالجهود الدولية وأذكرك بالمثل الذي يقول ما يحك ظهرك لا ظفرك أتمنى أن تأخذ بنظر الاعتبار.

- النائبة سارة لطيف عبدالله الدليمي:-

تعاني مناطق شمال بغداد من شحة المياه منها مياه الشرب إلى اليوم يعيش سكان تلك المناطق على المياه التي يتم توصيلها عن طريق السيارات الخاصة بنقل الماء سجلت عشرات الحالات من مرض الكوليرا بسبب تردي خدمات الماء جفاف الجداول الاروائية للمناطق الزراعية أدى إلى تراجع الزراعة في تلك المناطق علماً أن مناطق شمال بغداد هي مناطق زراعية (١٠٠%) نسعى جاهدين إلى حل تلك المشاكل وإيجاد حلول لها من خلال تذويب تلك العقبات أو حتى تشريع القوانين التي تخدم تلك المناطق، السيد الوزير نحتاج منكم رؤيا واضحة وحلول سريعة وتوفير الخدمات لتلك المناطق.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيدات والسادة النواب الحقيقة مشكلة المياه مشكله كبير تتمحور في ثلاثة مشاكل مشكلة عالمية التي هي مشكلة شحة المياه والتصحر وكذلك اعتداء على حصة العراق المائية من قبل دول الجوار وأيضاً سوء استخدام الحصة المائية الداخلية من قبل الوزراء المعنيين وحتى اعتداء من قبل المعنيين، الحقيقة هذه مشكلة كبير يحتاج إلى جلسات وحلول جذرية وجلسات من قبل مجلس الأمن حتى هناك تهديد حقيقي على اقتصاد العراق وعلى زراعة العراق وحتى على السلم المجتمعي العراق، عليه ننتقل إلى السيدين السيد وزير الزراعة والسيد وزير الموارد المائية الإجابة على الأسئلة التي تم طرحها من قبل السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب بعشرة دقائق لكل من السيد وزير الزراعة ووزير الموارد المائية.

- السيد عون ذياب عبد الله وزير الموارد المائية:-

في الحقيقة من الصعب إيجابه كل الأسئلة في تسلسل الآن العدد كبير لكن هناك نقاط مفصلية مهمة جداً سوف أحاول أن أجاوب عليها وهي أولاً أنا من المتحمسين لموضوع أعادة التفاوض بشكل جدي مع الجارتين تركيا وايران من أجل الوصول إلى أتفاق ثنائي ملزم بتحديد حصة مائية ثابتة ومعقولة لنهرين دجلة والفرات والموضوع الأخر الحقيقة الذي نثار أنا فقط أكون واضح الآن الكثير من الموضوع وضع اللوم على عدم إيصال المياه في مناطق متعدد على وزارة الموارد المائية لكن هناك وزارة أخرى مسؤولة أيضاً معنا في موضوع مياه الشرب، مياه الشرب كثير وزارة الإسكان والبلديات الآن ذكر في محيط بغداد وداخل بغداد هناك ضعف في تجهيز المياه الشرب والاستخدامات في مناطق متعدد نحن كان عندنا لقاء مع السيد أمين بغداد وكان هناك عمل مستمر حالياً كل المأخذ نحن مسؤوليتنا أيصل المياه الخام إلى المأخذ المحطات الأسلة على نهر دجلة وهذا ما يجري حالياً، ذكر موضوع أخر مهم جداً وأنا أريد أن نداخل في حينه الآن السيد الرئيس قال بعدين موضوع تكرر الكثير من الإخوان أن هناك مياه تذهب إلى الخليج ومياه تهدر إلى الخليج هذا الموضوع للأسف خاطئ جداً لكونكم سادة نواب على هذا المستوى يجب أن يكون معرفة هذه النقطة مهمة وأثارتها يعني أضعفنا لمواجهة بالتفاوض ومواجهة الجارة تركيا بالذات، هذه تركيا تضع هذا الموضوع وتضع موضوع أخر سوء الإدارة وكذا من أجل حق يراد به باطل مياه شط العرب لا تذهب إلى الخليج الآن المد الملحي وصل إلى مركز المدينة وكيف تذهب المياه إلى شط العرب، الإخوان ذكروا من بعض المحافظات رأيت هناك تفاوت بوجهات النظر محافظة عن محافظة نحن لا نرغب بأن تكون هناك نزاعات أذا كانت المياه متوفرة كان ممكن أن تنحل هذه المشكلة على سبيل المثال قالوا المياه تخصص للبصرة على حساب ميسان مثلاً هذا المسألة غير صحيحة الآن ما تعطى للبصرة هي (٧٥) متر مكعب بالثانية هي احتياجات المدينة البصرة أكثر من ذلك بكثير تصل إلى (١٢٠) متر مكعب بالثانية لكن زمن ظروف الشحة تمنعنا نعطي الكمية الكافية وإلى هذا السبب لا توجد هدر بالمياه الآن البصرة أيضاً يوجد به مجتمعات على ضفاف نهري دجلة والفرات انقطع بالكامل في منطقة الجبايش يعني هذه حقيقة المياه تصل إلى الجبايش فقط مياه الفرات أذن مصدر مياه من دجلة ومن ثم تذهب إلى حدود الجبايش وحدود السدة القاطعة هناك إلى أرواء كافة المناطق الزراعية إضافة إلى الوصول تقريباً شمال كرمة علي هي هذه المنطقة التي به مياه نسبين عذبة ممكن أن نستخدمها وننقلها بواسطة قناة إلى رأس البيشة، المواضيع الأخرى طبعاً أنا النقطة الحيوية التي أريد أن اذكرها مسألة ما طرحها السيد النائب حسن الأسدي بنسبة للأهوار بالتأكيد نحن موضوع الأهوار موضوع مهم جداً وسبق وأن كان لنا لقاء مع السيد النائب ونواب أخرين في مركز الوزارة وتحدثنا عن هذا الموضوع بالتأكيد هناك خطة للوزارة في موضوع الأهوار وهناك حصة مخصص للأهوار من خلال الدراسة الاستراتيجية المياه والأراضي التي تم أعدادها وتم المصادقة عليها سنة ٢٠١٥ هذه الخطة تنص أن نحن يجب أن نأمن سنوياً ما مجموعهم خمسة مليارات وثمانمئة مليون متر مكعب إلى الأهوار وفي السنوات الشحيحة تنقص هذه الكمية إلى ثلاثة مليار وسبعمائة مليون متر مكعب، السنة الحالية كان هناك أخفاق بسبب الضغط الحاد على المياه ووجود تجاوزات وهذه المسألة معروفة حالياً نحن نعمل بشكل جدي على أيصل المياه إلى الأهوار حالياً فعلاً هناك أصبحت متغيرات لكن تغيرات

تدريجية لوصول المياه إلى مناطق الأهوار نأمل أن تتحسن بشكل مقبول خلال هذه الأيام القادمة حتى في ما يتعلق بهور الحويزة أيضاً عندنا إجراءات بشأن أيصال المياه إلى تلك المنطقة، موضوع الذي أثير استنزاف الخزين في بحيرة الثرثار هناك حقيقة يجب أن ندركها أخوان لا يمكن حفظ المياه لفترات طويلة المياه تخزن لكن تتعرض غلى تبخر عالي جداً نفقدها بالتبخر مجموع التبخر في سدودنا وخزاناتنا يصل غلى ثماني مليار متر مكعب رقم هائل طرح من أحد السادة النواب موضوع ما هو دور وزارة الموارد المائية في معالجة هذا الموضوع هناك تخطيط وخطة في هذا الاتجاه هي الخطة محزنة بعض الشيء الآن الدراسة الاستراتيجية تقول أن البحيرات الرزازة خرجة من الخدمة الحقيقية أما بحيرة الحبانية وحتى الثرثار ولا تستخدم لا في مواسم الفيضان إذا كانت هناك فيضانات كبير ممكن أن نحول المياه إلى هذه البحيرات، أما استخدامها هذه البحيرات لأغراض الخزن المائي هذه لم تعد هناك حاجة لها بسبب النقص في موعد المائية لا نستطيع أن نخزن المياه في هذه الأماكن الآن سوف نعرض المياه إلى التبخر وبالفعل حالياً الحقيقة التوجه عندنا هدف هو نقلل التبخر إلى خمسين بالمئة من ما هو علية الآن وهي من ثمانية مليار إلى أربعة مليار هذا ما مخطط له ضمن الدراسة الاستراتيجية والتي نسعى لها، موضوع المياه الجوفية استثمار المياه الجوفية الحقيقة المياه الجوفية بين شقين شق المياه الجوفية متجدد هو المياه ممكن استعادتها نتيجة سقوط الأمطار والخزين الاستراتيجي الموجود في طبقات متعدد تحت الأرض المياه المتجدد يمكن استخدامها بشكل مستمر وهذا ما يجري علية حالياً ومستخدمة بكافة مناطق العراق منه فقط ما متبقي منه لا يزيد عن مليار أو مليار ونص لا أنه الخزين الاستراتيجي الرئيسي المهم هذا يجب أن نتعامل معه بحكمة وبعد نظر لا يمكن استنزافه ونكون أمام أمر واقع هذا نحسبه بالشكل التالي ونسميه استخدام الأمن الخزين لربما نقسمه على (١٠٠) سنة القادمة أو (١٥٠) سنة قادمة ونستخدم ما نستطيع خلال السنوات بشكل تدريجي واعتقد الكمية المتاحة هي ليس أكثر من (٥) مليار متر مكعب، حالياً هناك بعض التقارير التي ظهرت على الأعلام عن المياه الجوفية وهي موضوع وجود وفرة مائية للمياه الجوفية خزيرة تحت الأرض هذا الموضوع الحقيقة ليس عندنا أدلة دقيقة علية نحن متوجهين بالاتجاه الحفر العميق لمعرفة هذه الخاصية الآن للأسف الحفر العميق حفر مكلف وكلفة استخراج المياه سوف تكون كلفة عالية جداً هنا موضوع التوازن رغم من قناعتي الشخصية كوني مختص بالمياه اعتبر المياه حالياً هي أثمن من النفط وهذا يجب أن يتحول تدريجين إلى استثمار كل قطرة ممكن من المياه، طرح موضوع واسع وهذا موضوعنا الأساسي هو مضوع تغيير النظم الحالية المستخدمة السيدات والسادة هذا الموضوع من أولى أولوياتنا دخل ضمن البرنامج الحكومي وأنا متحمس أزاء هذا الموضوع أن تتغير طرق الري القائمة حالياً المتخلفة لسنين طويلة إلى طرق حديث متطورة أنا في العديد من المرات أخرج بالأعلام وأقول نرغب أن نعمل على أن يكون الماء من المصدر إلى جذر النبتة حتى نفتهم واقع حال هذا تحقق هذا حالياً تحقق عندنا في العراق تحقق في مزرعة فدك التي يديرها العتبة العباسية وأيضاً المزارع التي نفذتها العتبة الحسينية ومزارع العتبة العباسية فعلاً من نذهب ونرى المياه تصل إلى جذر النخلة وهناك متحسس سنسر يقدر درجة الرطوبة ويحدد اذا كانت تحتاج النبتة أو لا هذا النظام نظام عظيم أنا لا أمتلك العصى السحرية للتغيير أحتاج إلى الوقت الأفكار موجود الخطط موضوعة ونأمل أن يكون هناك دعم كبير لنا خلال السنة الحالية بشأن تخصيص كميات كافية من الأموال للتوجه الجاد لهذا الموضوع هناك موضوع به تفاؤل للسيد النائب عدي عواد أعطنا معلومات يعني متشائمة جداً عن البصرة فعلاً البصرة تحملت الكثير فعلاً البصرة تأذت بشكل حاد نحن نركز على هذا الموضوع لكن هناك أمور تم ملاحظتها في زيارتي الأخير للبصرة أمور إيجابية يجب أن لا ننسها هناك الكثير من المستثمرين حالياً حولوا أراضي الصبغ إلى أراضي زراعة النخيل بالطرق الحديثة بالتنقيط الكثير موجودين على الساحة وهذه المسألة جداً مهمة موضوع مياه الشرب بالبصرة هناك حلول عندنا مياه نقل من البدعة وحالياً يوجد عندنا نية واصبح هناك حديث عن هذا الموضوع وأنا منذ البدء ليس مع أن أحول القناة كلها إلى أنابيب فقط يوجد منطقة مهمة جداً هي في حقل الرميلة منطقة من الترب الجبسيه عالية النسبة هناك يحصل أنهيرات مستمرة في هذه الترب نحن حتى تكمل كافة المشاريع الأخرى لازم نحتاج مدة زمنية هذا المشروع فقط سوف يحصل حالياً بدأت كميات من الأنابيب المستوردة

تصل وسوف نغير فقط هذه المنطقة في منطقة الرميلة لربما الإخوان في البصرة يعرفوها حتى نأمن تدفق كمية كافية من المياه تصل إلى البصرة، المواضيع كثير.

الحقيقة هذا موضوع المقصود هذه إيرادات سياسية وداخلية نحن نكون واقعيين هل نملك القوة لمواجهة تركيا سؤال يعني هذه مسائل سياسية لكن نستطيع، هذا موضوع سياسي ودبلوماسي أنا الجانب الفني فقط.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

معالي الوزير يتكلم على الجانب الإداري والمشاكل أما الجانب السياسي يحتاج إلى جهود سياسية وهناك أصبح أكثر من مفاوضات مع الجانب التركي وهناك وفود من وزارة الخارجية من الجانب المعني الأن ننتقل إلى السيد وزير الزراعة.

- السيد عباس جبر العلياوي وزير الزراعة:-

الحقيقة ذكرت أسئلة كثير حول القطاع الزراعي وبعضها كرر وأنا سوف أستعرض قسم من هذه الأسئلة الآن العدد الذي تم طرحة من قبل (١٠٠) نائب أو أكثر كثير جداً اذكر أهم هذه الأوراق التي ذكرت في هذه الجلسة، سأل قسم من السادة النواب عن تعويضات محافظة ميسان عن السيول هذه التعويضات تم إكمال محاضرها وأرسالها إلى وزارة المالية تم أشعارنا كوزارة زراعة سوف يتم شمولها في الموازنة الاتحادية عام ٢٠٢٣ هذا الملف أنشاء الله قيد إقرار الموازنة سوف يتم الشمول للمزارعين، القضية الثانية ذكرت الأراضي النفطية الكثير من الأراضي في محافظة البصرة للأسف خرجة خارج الخدمة نتيجة وجودها ضمن أراضي نفطية أيضاً هذا الملف كان لنا جلسة اليومين مع السيد وزير النفط ومع السادة المدراء العامين والسيد الوكيل الإداري والكادر المتقدم في وزارة النفط من فضل الله تعالى تم التوصل إلى حل هذه المشكلة سوف تباشر وزارة النفط بأرسال كتب إلى الدوائر المختصة للوزارة في محافظة البصرة والناصرية طبعاً والعمارة ليس فقط بالبصرة وإنما كل الأراضي التي به مشاريع نفطية وسوف يباشر بأجراء العقود على الأراضي وأيضاً حددت المدد حتى تم الاتفاق مدة التعاقد أنه كان هناك أشكال في التعاقدات تأخذ فترة طويلة جداً الآن قسم من الشركات النفطية العاملة في البصرة أو في الناصرية أو في العمارة شركاتها أو الشركات الرئيسية موجود في بغداد وبالتالي تأخذ وقت قصير لذلك حتى المدد تم الاتفاق عليها بإضرام عليها لثلاثة أشهر للتجديد وشهر واحد الشيء الأخر طلبنا أيضاً في وذكروا قسم منه هو قضية الوقود والكهرباء أيضاً تم الاتفاق مع وزارة النفط على زيادة كميات التجهيز للوقود الزيت الغاز لان كلنا نرى الأراضي الصحراوية والخارج نطاق وجود الكهرباء تحتاج إلى كميات كبير جداً حتى ينج المحصول الزراعي وأيضاً السيد الوزير وافق على زيادة هذه الكميات، بالنسبة للأطباء البيطريين وحدة من مشاكل التحديات التي تواجهها وزارة الزراعة وأيضاً مجلس النواب الموقر الان أعداد هؤلاء الأطباء أقر في مجلس النواب ولكن للأسف إلى حد الآن لم يضمن لذلك كان لنا تواصل مع وزارة المالية ومجلس الخدمة الاتحادي وتم أرسال كتب بهذا الخصوص من أجل أدراجهم في موازنة عام ٢٠٢٣ الآن عددهم بحدود (٥٠٠٠) طبيب بيطري، هذه لها فائدتين الفائدة الأولى هؤلاء لهم حق على اعتبارهم ضمن التدرج الطبي وضمن القانون الذي تم إقرار في مجلس النواب والحق الأخر هو حاجة المزارع لهم عشرات المراكز الصحية في وزارة الزراعة للمؤسسات البيطرية أغلقة نتيجة عدم وجود كادر طبية ونحن نعرف أهمية الثروة الحيوانية الكثير يرى المعاناة به لذلك أن شاء الله سوف تتضمن في هذه الموازنة، بالنسبة للتجريف الأراضي وهذه وحدة من التحديات التي تواجهها وزارة الزراعة وللأسف كبار التجار وكبار الشخصيات هم من يقيمون بهذه الأعمال لذلك أحب أوضح فكرة أو الألية منع هذه التجاوزات نحن عندنا قرار (٥٠) لعام ٢٠١٦ هو القرار الذي يمنع هذه عملية التجريف التي يتم باللجان مختصة من قبل السادة المحافظين ورؤساء الوحدات الإدارية والبلديات والأجهزة الأمنية، القضية الأخرى التي تم ذكرها الأخوة قضية المصادقة على الموازنة الحقيقة كانت هي السبب الأساس في عدم أطلاق كميات الأسمدة والبذور نحن الخطة في وزارة الزراعة في يوم ١٠/١٠ تم أطلاق تجهيز المستلزمات الزراعية لكن للأسف لم يتم التزويد به بسبب تأخير الحكومة يوم ١٠/٢٧ تم التصويت على السادة الوزراء وعقدت جلسة قبل سبعة أيام عدت الخطة الزراعية الشتوية لعام ٢٠٢٣ لذلك الآن

انطلقت وتم التوجيه إلى التجهيزات الزراعية في المحافظات بتزويد المزارعين بالأسمدة من اليوريا وباقي المستلزمات لكن الداب الإزال بالانتظار النتيجة النهائية لعملية الفحص حتى تطلق عملية التوزيع، اعتماد البطاقة الإلكترونية ذكر أحد السادة النواب طبعاً مشروع رائد في وزارة الزراعة الحقيقة تم إكمال المرحلة الأولى وفي الانتظار المصادقة النهائية على مكتبنا يوم البارحة تدخل ضمن موازنة عام ٢٠٢٣ وتخصيص المبالغ له وهذا واحد من المشاريع الرائدة الآن في المستقبل أذا تم هذا المشروع سوف نعرف تحديد كميات الأراضي والفلاحين الموجودين وتخصيصاتهم المالية تزود من خلال هذه البطاقة نفس بطاقة الراتب سوف يحقق لنا ويمنع الفساد ويمنع عملية التأخير واستحقاقاتهم ويضمن أيضاً تجهيزهم بالمستلزمات الزراعية، الخطة الزراعية لمحافظة صلاح الدين ذكروها قسم من الأخوة الخطة قليلة الخطة سوف يعاد به يوم ٢٥ قد تزود بعض المحافظات وتقل بعض المحافظات اذا كانت الحصة المائية لها غير واصلة هذه سوف تعالج بعد يوم ٢٥ إعادة النظر بالخطة، أحد السادة النواب ذكر معالجة مياه الصرف الصحي قال ممكن الاستفادة منه من خلال وزارة الزراعة ووزارة الزراعة غير معنية بهذا الأمر لكن نحن بخبرتنا العملية وكان في محافظة النجف تحديداً مشروع رائد لهذه القضية هي محطة معالجة تسمى البايو شفت فعلاً ممكن الاستفادة منه هذه مهمة وزارة البلديات، المبادرة الزراعية يوجد به الكثير من الإيجابيات ويوجد به معوقات كانت لذلك تم تشكيل فريق فني برئاسة الوكيل الإداري التي أعادة هذه المبادرة الآن لها مردود كبير وواضح على القطاع الزراعي مع معالجة الإخفاقات التي حصلت من تطبيق هذه المبادرة، ذكر قسم من الأخوة معالي وزير الموارد بالنسبة للأهوار للأسف ما تم يعني وزارة الزراعة للثروة الحيوانية الموجود في هذه الحقيقة المؤسسات الضخمة التي نذكر في مجلس النواب ندخلها ضمن منظمات العالمية لكن عدم وجود تخصيصات له منع من أن تكون لوزارة الزراعة دور به ومع هذا كان وزارة الزراعة جهد عن المنظمات الدولية وبالأخص منظمة الفاو، مشروع القرى العصرية (٩٧) مشروع في الوزارة للأسف عانة مشاكل كبير الأولى نتيجة وجود الحرب التي حصلت مع داعش في الكثير من مناطق العراق والأزمة المالية هذه المشاريع الحقيقة متوقفة بنسب إنجاز مختلفة لذلك أيضاً تم التوجيه به وبعداد خطة أنقاض هذه المشاريع الآن صرفة على المشاريع مبالغ كبير قسم من عندها خرجة الآن خارج الخدمة يعني نسبة الاندثار به وصلت إلى (٩٧%) لذلك يجب أن تصفى والمشاريع التي يمكن إعادتها تذهب إلى الاستثمار هذا جاري عليها العمل أن شاء الله، بالنسبة للذرة ذكروا الأخوة من محافظة الموصل أو كركوك بالكميات الموجود السادة النواب أنتم تعرفون في قانون الطارئ تم تخصيص مبالغ وللأعلاف كان (٦٥) مليار دينار هذا المبلغ بالكامل الآن توجه إلى شراء الذرة لكن للأسف هذا لم يحقق لنا (١٣٠) إلف طن والكمية المتوقعة والمزروعة أكثر من (٧٠٠) إلف طن وبالتالي تم طلب تخصيص أضافي من وزارة المالية ومجلس الوزراء نأمل أن نحصل هذا المبلغ وإذا حصلنا عليه ممكن شراء كميات إضافية وإذا لم نتمكن بالتالي يمكن أخذ من خلال السوق، يعني هذه أهم الأشياء التي تم ذكرها من السادة النواب نحن أملنا وطموحنا في الوزارة، المادة (١٤٠) التي ذكرتها السيد النائب هذه كانت ضمن ورقة الاتفاق السياسي وتم أيضاً الجلوس مع بعض الأخوة النواب سوف تعالج ضمن صلاحيات وحدود عملنا الفني في هذه الوزارة الشيء الأخير أحب اذكرا السيد الرئيس أنا طموحنا دعم هذا القطاع ولكن نأمل أن تخصيصاتنا القادمة في هذه الوزارة تنهي الديون المتراكمة على الوزارة بكافة المستحقات سواء التزام تسويق تعويضات فلاحين مشاريع معطلة كل هذه الالتزامات نأمل في هذه الموازنة أن تنتهي حتى نباشر بالارتقاء بعمل الوزارة.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

هو قال ننتظر نتائج الفحص، السيد وزير الموارد المائية والسيد وزير الزراعة عندنا سؤال تخصيصات الأمن الغذائي من وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية هل تم صرف مستحقات كوزارة وزارة الزراعة والموارد المائية كاملة أو بقاء عند الحكومة مبالغ وزارة الزراعة والموارد المائية.

- السيد عباس جبر العلياوي وزير الزراعة:-

بالنسبة لوزارة الزراعة تم صرف (٥٠%) والباقي (٥٠%) من مجموع (٧٠٠) مليار تم توجيه كتاب إلى السيد وزيرة المالية بالجلسة الماضية طالبنا في أطلاق المبلغ أجابوا أن كل الوزارات وكل الجهات لم تصرف إلى حد الأن نحن الآن لو يصرف هذا المبلغ حوالي (٣٢٥) مليار باقي يكمل الاستحقاقات كاملة للجهات.

- السيد عون ذياب عبد الله وزير الموارد المائية:-

المبلغ المخصص لنا (١٠٠) مليار تم صرف (٤٥) مليار فقط وباقي (٥٥) مليار.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

الحقيقة عنوان القانون كان قانون الآمن الغذائي وزارتين من الوزارة الزراعة والموارد المائية كان المفروض يطلق المبالغ المخصص لهم الآن سوف يكون لهم دور في دعم الأمن الغذائي لكن للأسف حتى تخصيصاتهم المبالغ أعتقد وزارة الزراعة (٥٠%) ذمت الوزارة المالية ووزارة الموارد المائية حوالي (٧٠%)، سؤال أخر السيد وزير الموارد المائية تم درج تخصيصات ضمن تخصيصات الموارد المائية مبالغ لبناء السدود موازنة ٢٠٢٣،

- السيد عون ذياب عبد الله وزير الموارد المائية:-

هناك تخصيصات مقترحة الواقع أنا لم أجاوب السؤال بشكل واضح نحن الفراغات الخزينة المتوفرة حالياً أكبر بكثير من السدود من حاجتنا للسدود موضوع السدود موضوع استراتيجي السدود الكبير فقط.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

يجب أن تضع استراتيجية الوزارة تضع خمسة أو ستة سدود وتبدي من الخطة الأولي وتنتهي من الإنهاء.

- السيد عون ذياب عبد الله وزير الموارد المائية:-

الحقيقة نحن مخططين لأنشاء حوالي بحدود عشرين سد لأغراض توليد الطاقة وأيضاً سدود حصاد المياه هذه السدود في القرب الحدود الشرقية وبالصحراء الغربية هذه مخططين لها وهناك مجموعة سدود مقترحة وهناك تخصيصات مخطط لها ونضعها في موازنة عام ٢٠٢٣.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

ختاماً نشكر السيد وزير الموارد المائية والسيد وزير الزراعة حضورهم إلى مجلس النواب والاستماع إلى ملاحظات وأسئلة السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب شكراً السيدات والسادة النواب ولضيق الوقت تم تأجيل فقرات ثانياً وثلاثاً ورابعاً وخامساً من جدول الأعمال رفعة الجلسة.

رُفِعَت الجلسة الساعة (٥:٥٥) مساءً.

****

****

***